

# المطالع الباعث على الإعجاب

من

## العلماء الأئمة

وهو المستعمل في لسان اليونانيين "بأثولوجيا"  
وفي لسان السليبيين "علم الكلام" أو الفلسفة الإسلامية

تأليف

الامام فخر الدين الرازي

المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد حمادي السقا

### الجزء الثاني

في النبوات وما يتعلق بها

الناشر

دار الكتاب العربي

المطالع العجايب  
من  
العلماء الأئمة



جميع الحقوق محفوظة  
لدار الكتاب العربي  
بيروت

الطبعة الأولى  
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

دار الكتاب العربي

الرمزة البيضاء - ملكاوت سنتر - الطابق الرابع تلفون: ٨٠٥٤٧٨/٨٠٠٨١١/٨٠٠٨٢٢

تلكس: ٤٠١٣٩ L.F. كتاب برفايل: الكتاب ص.ب: ٥٧٦٩ - ١١ بيروت - لبنان

**القسم الأول**  
**من كتاب النبوات**  
**في**  
**تقرير القول بالنبوة**  
**عن طريق المعجزات**



**الفصل الأول**  
**في**  
**شرح مذهب الناس في هذا الباب**

اعلم<sup>(١)</sup> أن منكري النبوات فرق :

الفرقة الأولى : الذين قالوا : إله العالم موجب بالذات لا فاعل بالاختيار . فإن كل من أنكر كونه تعالى فاعلاً مختاراً ، وأنكر كونه عالماً بالجزئيات . فقد انسد عليه باب إثبات النبوات و [هذه الطريقة<sup>(٢)</sup>] هي طريقة الفلاسفة .

والفرقة الثانية : الذين سلموا أن إله العالم فاعل مختار ولكنهم أنكروا الأمر والنهي والتكليف . قالوا : وإذ ثبت هذا ، فقد بطل القول بالنسوة . لأن الأنبياء عليهم السلام إنما جاءوا بتقرير التكليف . ولما كان القول بالتكليف عندهم باطلاً ، فقد بطل الأصل [وعند بطلان الأصل<sup>(٣)</sup>] يكون الفرع أولى بالبطلان .

والفرقة الثالثة : الذين سلموا أن إله العالم أمر عباده بأشياء ، ونهاهم عن

---

(١) نص (ت) : الكتاب الثامن من كتاب المطالب العالية في النبوات ، وما يتعلق بها . والكلام فيه مرتب على أقسام . القسم الأول وفيه فصول . الفصل الأول في مذهب الناس . اعلم أن ... الخ . ونص (ط) : وعليه التكلان . الكتاب الثامن من كتاب المطالب العالية في النبوات وما يتعلق بها . الخ . ونص (ل) : الكتاب الثامن من إثبات المطالب العالية ... الخ .

(٢) من (ط) .

(٣) سقط (ت) .

أشياء إلا أنهم قالوا : العقول وحدها كافية في معرفة تلك التكاليف . فلم يكن في بعثة الأنبياء عليهم السلام فائدة .

الفرقة الرابعة : الذين قالوا : لا طريق لنا إلى معرفة نبوة الأنبياء ، إلا بواسطة المعجزات ، والمعجزات لا دلالة فيها البتة على صدق الأنبياء ، وإذا لم يوجد شيء يدل على النبوة إلا المعجز ، وثبت أن المعجز لا يدل البتة على صدق النبي ، فحينئذ يلزم فساد القول بالنبوة .

ثم إن القائلين<sup>(١)</sup> بهذا القول ذكروا في الطعن في المعجزات وجوهاً كثيرة .

فالفرقة الأولى<sup>(٢)</sup> : الذين أنكروا وجود المعجزات ، قالوا : خرق العادات ممتنع في العقول [ والفرقة الثانية . الذين سلموا إمكان انخراق العادات ، إلا أنهم قالوا : لم يرجد دليل يدل على أن الفاعل لتلك الأفعال الخارقة للعادات ، هو الله سبحانه . والفرقة<sup>(٣)</sup> ] الثالثة . الذين قالوا : هب أن الدليل دل على أن فاعل تلك الخوارق هو الله تعالى ، إلا أنها - مع تسليم هذا الأصل - لا تدل على صدق المدعي للرسالة . والفرقة الرابعة . الذين قالوا : هب أن المعجز يدل على أن الله تعالى صدق ذلك المدعي في دعواه ، لكن تصديق الله إياه في دعواه . لا يدل على كونه صادقاً ، بدليل : أن القول بالجبر حق ، ومعنى كان كذلك [ وجب القطع بأن فاعل القبائح بأسرها هو الله ، ومعنى كان كذلك<sup>(٤)</sup> ] امتنع أن يقال : إن الفعل الفلاني : قبيح ، فيمتنع من الله تعالى فعله ، وإذا كان كذلك ، لم يقبح من الله تعالى : تصديق الكاذب .

والفرقة الخامسة من الطاعنين في المعجزات : الذين قالوا : هب أن المعجزات تدل على صدق المدعي ، إلا أننا شاهدنا ظهور تلك المعجزات ، وإنما الغاية القصوى : أن الناس أخبروا : أنها وقعت في الأزمنة الماضية ، إلا

(١) القائل (ت) .

(٢) سقط (ت) وكان على المؤلف أن يعبر بالطائفة ، لأنه يذكر طوائف الفرق الأربع .

(٣) من (ل) ، (طا) .

(٤) من (ل) ، (طا) .



أن الخبر لا يفيد العلم اليقيني . وإنما القدر الممكن فيه : حصول الظن . لأن هذه المسألة مسألة يقينية . فبناءً إثباتها على الطريق الذي لا يفيد إلا الظن : يكون باطلاً فاسداً . فهذه الفرق الخمس هم الذين يطعنون<sup>(١)</sup> في النبوات ، بواسطة الطعن في المعجزات .

وأما الفرقة الخامسة من الطاعنين في النبوات : الذين قالوا : إنه نقل عنهم أحوال لا يليق بالمحققين الاشتغال بها ، وذلك يوجب الطعن في كونهم رسلاً من عند الله تعالى .

والفرقة السادسة : الذين قالوا : لو أراد الله تعالى إرسال الرسل ، لكان يجب أن يكون رسولا من الملائكة ، وأن يظهر عليه معجزات فاهرة متوالية . وهذا القول حكاه الله تعالى في القرآن مراراً متوالية كثيرة .

فهذا هو الإشارة إلى ضبط فرق المنكرين للنبوات . أما الكلام في أن إله العالم فاعل مختار ، لا مرجح بالذات . فقد سبق على الاستقصاء . فلا نائدة في الإعادة .

وأما سائر المذاهب فإننا نعقد في كل واحد منها فصلاً [ مفرداً . والله أعلم<sup>(٢)</sup> ]

---

(١) يطعنون على الطريق الذي لا يفيد إلا الظن في النبوات بواسطة الطعن في المعجزات : ( ت ، ط ) .

(٢) من ( ل ) ، ( ط ) .



**الفصل الثاني**  
**في**  
**حكاية شبهات من أنكر**  
**النبوات بناء على نفي التكليف**

اعلم أن المكربين للتكليف فرعان :  
منهم من يسي هذا الإنكار على القول بالجبر ، ومنهم من يكر التكليف لا  
بالساء على الجبر بل على طرق أخرى .

الفرع الأول الذين نشوا إنكار التكليف على الجبر ، هؤلاء قالوا .  
القول بالجبر حق ، فالقول بإنكار التكليف حق ، فالقول بإنكار النبوة حق .  
فهذه مقدمات ثلاث

المقدمة الأولى : في بيان أن القول بالجبر حق

اعلم أن الكلام في تقريره سيأتي بالاستقصاء في كتاب<sup>(١)</sup> مبرد إلا ب  
نذكر الآن وحيهاً على سبيل الإيجاز

فالوجه الأول : إن المتمكن من الفعل ، إما أن يكون متمكناً من تركه  
أولاً يكون فإن كان المتمكن من الفعل ، متمكناً من تركه . فرححان جانب  
الفعل على جانب الترك ، إما أن يتوقف على مرجح ، أولاً يتوقف . فإن توقف

---

(١) فصل (ب) كتاب (ط) و(ز) وهذا يدل على أن كتاب الجبر والقدر ، من أجراء ، المطالب  
انغاليه من العلم الإلهي ، وترتيبه يكون بعد الجزء الثاني الذي موضوعه (لنبوات و) يتعلق بها ،  
لأنه عبر بقوله : سيأتي .

على مرجح ، فذلك المرجح إن كان من العبد عاد التقسيم الأول فيه ، وإن كان من غيره ، فحينئذ يلزم الجسر ، وأما إن حصل ذلك لسرحيح لا مرجح ، أو يقال : إنه ترجح جانب الفعل على جانب الترك ، لا المرجح أصلاً . فهذا باطل لوجهين

الأول إنه يقتضي رجحان أحد طرفي الممكن على الآخر لا مرجح ، وذلك يبع من الاستدلال بحدوث المحدثات ، وبإمكان الممكنات على وجود الصانع وإذا بطل القول بالصانع ، كان بطلان القول بالتكليف والسوآت الزم .

لشأنه إن على هذا التقدير يكون رجحان جانب الفعل على جانب الترك محض الاتفاق وما يكون كذلك ، ثم يكر الوقوع به ، أو من الترك به بل إن اتفق وقوعه ، فقد وقع شاء ذلك الفاعل ذلك الفعل ، أو أبي وإن لم يتفق وقوعه لم يقع ، شاء ذلك الفاعل . ذلك الفعل أو أبي وهذا هو محض الجسر فيشت أن رجحان أحد الطرفين على الآخر ، إن توقف على المرجح ، فالقول بالخبر لازم وإن لم يتوقف ، فالقول بالجسر الزم . فيشت أن القول بالخبر لازم على كل التقديرات . هذا إذا قلنا إن المتمكن من الفعل [ متمكن أيضاً من الترك ] وأما لقسم الثاني وهو أن يقال المتمكن من الفعل غير متمكن من الترك<sup>(١)</sup> [ فهها الخبر أظهر وألزم . فيشت . أن القول بالخبر لازم على كل الأقسام .

الحجة الثانية إن القادر على الفعل ، لا قدرة له على الترك لئنه وإذا كان الأمر كذلك ، كانت القدرة موجبة للفعل ، فكان الجسر لازماً وإغما قلنا . إن القادر على الفعل ، لا قدرة له على الترك ؛ لأن الترك عبارة عن البقاء على العدم الأصلي وانعدم لا يصلح أن يكون مقدوراً للقادر ، لأن القدرة

(١) من (ل) وعبارته (ت) إذا قلنا إن المتمكن من الفعل مهك من ترك ، فهها الخبر ليج وعبارته (٢) إذا قلنا إن المتمكن من الفعل غير متمكن من ترك ، وأما إن قلنا إنه متمكن من ترك فهها خبر ليج

سمة مؤثرة والعدم نفي محض [ وعدم صرف<sup>(١)</sup> ] فيمتنع جعله أثراً للقدرة  
ولأن انشيء حال بقائه ، يمتنع كونه واقعاً بالعبء ، وإلا لزم تحصيل الحاصل ،  
وهو محال<sup>(٢)</sup> [ بعد حصول في العدم الباقي وجهان كل واحد منهما يمتنع من كونه  
مقدوراً وذلك محال ] وإذا كان كذلك يثبت : أن الترك يمتنع أن يكون  
مقدوراً فيثبت أن القادر على الفعل ، لا قدرة له على الترك وإذا كان كذلك  
كانت القدرة موجبة [ للترك<sup>(٣)</sup> ] وذلك يوجب القول بالجبر

الحجة الثالثة إنه لو حصلت القدرة على الفعل ، لحصلت إما حال  
استواء الدواعي إلى الفعل والترك ، أو حال رجحان أحد الحاسين على الآخر  
والقسمان باطلان . فالقول بحصول هذه القدرة : محال وإنما قلنا : إنه يمتنع  
حصول المكنة حال استواء الداعي . وذلك لأن الرجحان ينافي الاستواء ،  
فحصول الرجحان حال حصول الاستواء محال ، والمحال لا قدرة عليه . وإنما  
قلنا : إنه يمتنع حصول هذه المكنة حال حصول رجحان أحد الطرفين ، لأن  
الراجح واجب ، والمرجوح ممتنع على ما يأتي برهانه مراراً ، والواجب والممتنع  
لا قدرة له عليه التمة فإن فابوا إنه حال الاستواء ، يمكنه إيقاع الترحيح في  
الزمان الثاني منه . فنقول : هذا باطل من وجهين :

الأول : إنه إما أن يكون المراد أن عند مجيء الزمان الثاني ، يمكنه إيقاع  
الترحيح في ذلك الزمان [ أو يكون المراد أن في الزمان الأول يمكنه إيقاع  
الترحيح في الزمان الثاني . والأول باطل ، لأن عند مجيء الزمان<sup>(٤)</sup> ] الثاني ،  
إما أن يكون الحاصل استواء الدواعي ، أو رجحان أحد الجانبين . وحيث يعود  
التقسيم الأول والثاني أيضاً باطل لأن عند حصول الزمان الأول [ يمتنع  
حصول الزمان الثاني ، لكن إيقاع الفعل في الزمان الثاني ، مشروط بحصول

(١) سبط (ل) ، (ط)

(٢) وهو محال [ بعد حصول في العدم الثاني وجهان ، كل واحد منهما يمتنع من كونه مقدوراً وذلك  
محال ] وإذا كان منع (ط) وعبره (ل) مثل (ط) ولكن بسقط [ وذلك محال ]

(٣) للترك (ط) لفعل (ل) ، (ط)

(٤) (ط) من (ل) ، (ط)

الزمان الثاني ، الذي هو ممتنع الحصول في الزمان الأول<sup>(١)</sup> ] والموقوف على  
الممتنع : ممتنع . فوجب أن يكون إيقاع الفعل في الزمان الثاني عند حصول  
الزمان الأول - ممتنعاً والحصول لا قدرة عليه

والثاني : إن على هذا التقدير ، يكون إيقاع الفعل حاصلاً في الزمان  
الأول ويكون وقوع الفعل حاصلاً في الزمان الثاني فهذا يوجب أن يكون  
إيقاع الفعل معاً لوقوعه . فنقول : ذلك المغير السمي بالإيقاع إن لم يكن  
واقعاً بقدرة هذا الفاعل ، وجب أن يكون الفعل الواقع بسبب هذا الإيقاع .  
غير واقع بهذا القادر وإن كان واقعاً بقدرة هذا الفاعل [ وحب أن تكون قدرته  
متقدمة عليه ثم الكلام فيه كما في الأول<sup>(٢)</sup> ]

وهذا يوجب أن يكون كل إيقاع ، مسوقاً بإيقاع آخر ، إلى غير النهاية  
بحسب الزمان وذلك يوجب أن تكون قدرة القادر ، متقدمة على حصول  
الأثر ، بأزمة لا نهاية لها وكل ذلك محال

الحجة الرابعة : الممكنة من الفعل والترك ، لو حصلت لحصلت إما حال  
حصول الفعل ، أو قبل حصوله ، أو بعد حصوله . والأقسام الثلاثة باطلة  
للقول بحصول هذه الممكنة باطل . إنما قلنا . إنه يمتنع حصول القدرة على  
الفعل حال حصوله<sup>(٣)</sup> لأن حصول الترك حال حصول الفعل محال ، لأن يوجب  
الجمع بين النقيضين وذلك محال ، والمحال لا قدرة عليه . فيثبت : أن حال  
حصول الفعل ، يمتنع كونه قادراً على الفعل والترك . وإنما قلنا . إنه يمتنع  
حصول القدرة على الفعل ، قبل حصوله . لأنه إما أن يكون المراد أنه قبل  
حصول الفعل يكون موصوفاً بأنه عند مجيء الزمان الثاني ، فإنه يصير موصوفاً  
بأنه يقدر على الفعل . أو يكون المراد : أنه عند حصول الوقت الأول ، يمكنه  
إيقاع الفعل في الزمان الثاني منه . والأول محال لأن عند حصول ذلك  
الوقت إن كان الفعل حاصراً فلا قدرة فيه على الترك . وإن كان الترك

(١) سقط (ب)

(٢) سقط (د)، (ط)

(٣) حصول الفعل (د)، (ط)

حاصرٌ ، فلا قدرة فيه على الفعل لأن ذلك يوجب الجمع بين التقييص والثاني أيضاً باطل . لأن عند حصور الزمان الأول ، يمتنع حصور الزمان الثاني [ وإيقاع الفعل في الزمان الثاني موقوف على حصور الزمان الثاني <sup>(١)</sup> ] والموقوف على المحال محال ولحال لا قدرة عليه وإنما قلنا - إنه يمتنع حصول القدرة عن الفعل بعد حصول الفعل . لأن ذلك معلوم بالبدية ، بيثت . أن القدرة عن الفعل - بمعنى حصول المكنة من الفعل والترك - : ممتنعة الوحد قس الفعل ومعه وبعدة فكان القول بثبوت هذه لقدرة محالا .

الحجة الخامسة : إن المكنة النامة المتساوية ، بالنسبة إلى طرفي الفعل والترك إذا حصلت ، فإن لم تحصل معها الداعية المرجحة ، امتنع صدور الفعل عنها ، وإن حصلت الداعية المرجحة ، فتلك القدرة مع تلك الداعية المرجحة الخالية عن المعارض ، تكون مريحة للفعل فعلى هذا الحاصل على أحد التقديرين : هو الامتناع <sup>(٢)</sup> وعلى التقدير الثاني حصل الوحد ولا قدرة السة لا على الممتنع ، ولا على الواجب . فوجب أن لا تحصل المكنة <sup>(٣)</sup> من الفعل السة . وهذه الوحده الخمسة مستفادة من البحث الأول عن حل القدرة ، وعن كيفية تأثيرها في المقدور .

الحجة السادسة : إن العبد غير عالم بتفاصيل أفعال نفسه لأنه إذا حرك إصبعه فهو لا يعرف أنه كم عدد من الجواهر المفردة حركها ؟ وفي كم عدد من الأحيار ، حرك ذلك الإصبع ؟ واحتصاص العدد المعين بالوقوع دون الرائد والنقص ، لا بد وأن يكون [ بالقصد ، لكن <sup>(١)</sup> ] لقصد مشروط بالعلم وإذا لم يحصل العلم ، لم يحصل القصد أيضاً ، فامتنع كونه واقعاً بإيقاعه ، موجوداً بإيجاده

الحجة السابعة : لو كانت قدرة العبد صالحة لإيجاد بعض امکيات

(١) س (ل) ، (ط)

(٢) ل (ط ، ب) . تقديم وتأخير

(٣) لا على الواجب ولا محصور المكنة [ ت ]

(٤) س (ن) ، (ط)

[ لكنت صالحه لإيجاد كل الممكنات<sup>(١)</sup> ] لأن المصحح للمقدورية هو الإمكان والإمكان مفهوم واحد مشترك فيه بين كل الممكنات ، لكن كون العبد قادراً على إيجاد كل الممكنات : باطل وإلا لقدر على إيجاد نفسه ، وعلى إيجاد قدرته ، فوجب أن لا يقدر على إيجاد شيء من الممكنات

الحجة الثامنة إن مقدور العبد مقدور الله تعالى [ فوجب أن يقدر<sup>(٢)</sup> ] لأن مقدور العبد مثل مقدور الله [ والمثلان يتساويان في حوار الحائرات ، فكان مقدور العبد ، يصح أن يكون مقدوراً لله<sup>(٣)</sup> ] تعالى ، وإذا ثبت القول بهذه الصحة - والموجب لقادرية الله تعالى هو ذاته المحصورة ، ونسبه ذلك الإيجاب إلى الشيء ، كنسبه إلى مثله ، فلما أوجبت ذاته القادرية على أحد المثلين - وجب أن توجب<sup>(٤)</sup> القادرية على المثل الثاني . فثبت أن مقدور العبد ، مقدور لله تعالى وإذا ثبت هذا ، كان وقوعه بهما : محالاً لأن أحد السيين لما كان مستقلاً بالافتضاء ، فلو أثر لثاني فيه ، كان ذلك إيجاداً للموحد ، وهو محال فوجب أن يكون واقعاً بأحدهم<sup>(٥)</sup> لكن هذا محال لأنه لما كان واحد منهما سبباً مستقلاً بالافتضاء ، فوقعه بأحدهما دون لثاني ، يقتضي رجحان أحد طرفي الممكن [ على الآخر<sup>(٦)</sup> ] من غير مرجح وهو محال . ولما سئل هذا ، كان وقوعه بقدرة الله تعالى أولى . وذلك يجمع من كون لعبد موحد<sup>(٧)</sup> .

الحجة التاسعة لو صح الإيجاد من العبد فإذا قصد العبد تحريك جسم ، وقصد الله تعالى تسكيه ، فلما أن يحصل المرادان معاً وهو محال أو يمتنع وهو أيضاً محال . لأن المانع لكل واحد منهما عن تحصيل مراده - هو وقوع مراد الثاني والمعلول لا يحصل إلا عند حصول العلة ، فلو حصل

(١) سقط (ب)

(٢) لوجب أن لا يقدر (ب ، ط) وهي مانعة من (ل) ، (طا) والمصحح يوجب أن يقدر

(٣) من (ل) ، (طا)

(٤) أن لا يوجب (ط)

(٥) واقعاً بأحدهم ، لكن هذا محال ، ولأن (الاصل)

(٦) من (ط)

(٧) العلم موجوداً (ب ، ط)



الامتاعان معا ، لحصل التأثيران معا ، وذلك يوجب الجمع بين النفيضين ، أو يقع مراد أحدهما دون الثاني ، وذلك محال . وذلك لأن الحركة انواحدة ، والسكون الواحد لا يقبل التحركة في العقل . وإذا كان ذلك كذلك ، كانت القدرة عليه<sup>(١)</sup> قاتلة للقوة ولضعف . وإذا كان كذلك ، كانت قوة كل واحد منهما في هذا الأثر الواحد ، معادلة لقوة الآخر . فإذا امتنع العمل على أحدهما ، وتيسر للثاني ، مع أننا نريد حصول الاستواء في القوة . لزم الترحيحان لا المرحح [ وهو محال<sup>(٢)</sup> ] .

الحجة العاشرة لو أراد الله تعالى الإيمان من العبد ، ثم إن العبد أراد الكفر ، فإن وقع مراده ، ولم يقع مراد الله تعالى لزم كون العبد أكمل في القدرة من الله تعالى وذلك محال

الحجة الحادية عشر . لو أراد الله الإيمان من العبد ، مع أنه علم منه أنه لا يؤمن ، لكان قد أراد منه الجمع بين الضدين ، وهذه الإرادة ممنوعة الحصول ، فوجب أن يكون القول بأن الله تعالى أراد الإيمان ، غير علم أنه يكفر . محالاً

الحجة الثانية عشر : لو كان فعل العبد واقعاً بإيجاده ، لوقع عين ما أراده العبد . وكل واحد لا يريد إلا الحق والصدق والصواب فوجب أن يحصل الصدق والحق والصواب لكل أحد ، وحيث لم يكن الأمر كذلك ، بل الأكثرون في الجهل والصلال علماً أن الكل بقضاء الله تعالى وقدره . وذلك يوجب القول بالخبر

واعلم أن هذه الوجوه التسعة<sup>(٣)</sup> [ هي دلائل المنكلمين من أهل الخبر<sup>(٤)</sup> ]

(١) غير قاتلة (ب ، ط )

(٢) من (ط)

(٣) لسمع (ل) ، (طا)

(٤) من (ل) ، (طا)

الحجة الثالثة عشر : إنه تعالى عالم بجميع الجزئيات ، وما علم الله تعالى وقوعه فهو واجب الوقوع ، وما علم عدمه فهو ممتنع الوقوع [ لأن العلم بالوقوع يناقضه عدم الوقوع<sup>(١)</sup> ] والجمع بين استقيصين : محال [ ولما كان العلم بالوقوع حاصلاً ، كان اللاوقوع الذي هو بقيضه ممتنعاً ، محالاً<sup>(٢)</sup> ] والمنسحق المحال لا قدرة عليه .

ويمكن إبراد هذه الحجة على طريق آخر

ويقال الله تعالى إما أن يكون [ عالماً بالجزئيات ، وإما أن لا يكون . فإن كان الأول كان الجبر لازماً . وإذا ثبت<sup>(٣)</sup> ] الجبر بطل القول بالتكليف واسبوه - على ما سيأتي تقريره - وإن لم يكن عالماً بالجزئيات كان القول ببطال التكليف والسوة ألزم .

الحجة الرابعة عشر إنه تعالى أحمر عن كفر الكفرة ، فلم لم يوحد ذلك الكفر لانقلب حير الله تعالى كذباً [ وهو محال<sup>(٤)</sup> ] والمقضي إلى المحال محال ، فكان [ عدم صدور الكفر عنهم محالاً فكان<sup>(٥)</sup> ] صدور الكفر عنهم واحماً فكان الجبر لازماً .

الحجة الخامسة عشر . انقضايها إما واجبة أو ممتنعة أو ممكنة . أما الواجب والممتنع فلا قدرة عليه البتة ، وأم الممكن فلما أن يعتبر في الماضي أو في الحال أو في المستقبل أما في الماضي وفي الحال فأحد الجانبين واقع والواقع لا قدرة عليه . وأما في المستقبل فنقول : إنا إذا قلنا إن المظهر سيئزل عداً ، ولا ينزل عداً . فأحد النقيضين لا محالة [ واقع واجب<sup>(٦)</sup> ] وإلا لحلت القصبة عن النفي والإنسان معاً ، وهو محال [ وإذا ثبت هذا فنقول : إما أن يكون الحق

(١) من (ل) ، (ما)

(٢) سقط (ت) وفي (ط) ممسحاً لا ماله .

(٣) سقط (ت) .

(٤) سقط (و) ، (طا)

(٥) من (ل) ، (طا)

(٦) سقط (ل) ، (طا)

أحدهم بعينه أو لا بعينه والثاني محال . لأن ما لا يكون متعسا في نفسه ، امتنع كونه موجوداً [ وما يمتنع كونه موجوداً<sup>(١)</sup> ] يمتنع اتصاف غيره به ، فكان يجب أن يكون قولنا . إن هذه القصبة واحدة الانصاف بأحدهما لا بعينه قولاً محالاً . ولما بطل هذا ، ثبت - أن لقول بأن الواجب أحدهما [ لا بعينه قول باطل ، فوجب أن يكون الواجب هو أحدهما<sup>(٢)</sup> ] بعينه - وإذا كان كذلك ، كان مقصده محالاً ، فكان القول بالجبر لازماً

فيشت بهذه الوجوه الخمسة عشر أن القول بالجبر حق وتمام الكلام في هذا الباب سيأتي في الكتاب التاسع<sup>(٣)</sup> [ إن شاء الله تعالى<sup>(٤)</sup> ]

وأما المقدمة الثانية : فهي في بيان أنه متى كان القول بالجبر حقاً ، كان القول بطلان التكليف حقاً فالدليل عليه . أن العبد ما لم يكن قادراً على الفعل وانترك ، كان أمره عبثاً ، لأن ما يوجب الفعل - إن حصل - فذلك الفعل حاصل وحرماً ، سواء أَرَادَهُ الْعَبْدُ ، أو لم يرده [ وإن حصل ما يوجب الترك ، فذلك الترك حاصل ، سواء أَرَادَهُ الْعَبْدُ ، أو لم يرده<sup>(٥)</sup> ] وإذا كان كذلك ، فنقول :

القاتل له **اعمل** أو لا تفعل يكون حارياً محرم ، ما إذا قيل له : **اعمل** يا من لا يعمل . وأيضاً . فلو حار ذلك ، لحار أن يؤمر بطوله وقصره ولونه ، لحار أن يؤمر بإيجاد السموات والعرش والكرسي ، مع أنه لا قدرة له على شيء منها . وأيضاً . لو جاز ذلك ، لحار إرسال الرسل إلى العميان ينقط المصاحف ، وإلى المفلوجين بأن يطيروا إلى السموات وكل ذلك طاهر الفساد

(١) سقط (ت)

(٢) سقط (ب)

(٣) هذه يدل على أن كتاب الحشر والقدر ، أو بعضه ، ولقدرة من أجراء المظالم العاتلة من انقسام الإخوي

(٤) من (ب) ، (ط)

(٥) من (د) ، (ط)

فثبت . أن القول بالخبر حق وثبت . أنه متى [كان القول ناجز حقاً ،  
كان القول بطلان التكليف حقاً .

وأما المقدمة الثالثة في بيان أنه لما<sup>(١)</sup> كان القول بطلان التكليف حقاً ،  
كان القول بطلان النشوة حقاً ، فتقريره . أن الأنبياء مصرّح لساكنهم ، ومفصّح  
بياناتهم ، يذكرون أنه لا فائدة في بعثتهم ولا مقصود من إرسالهم إلا تليع  
التكليف ، وأنه لولا هذا المقصود ، لم يكن في إرسالهم فائدة التثنية  
وإذا ثبت هذا ، وثبت أن القول بالتكليف باطل ، كان القول بإرسالهم  
باطلاً .

وهذه الشبهة في نفي انشوات ، قد حكاها الله تعالى في القرآن مراراً ،  
وهو قوله تعالى ﴿ سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ، ولا  
أبائنا ، ولا حرّمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا ﴾  
[ والله أعلم<sup>(٢)</sup> ]

---

(١) من (ل) ، (ط)

(٢) الأنعام ١٤٨

(٣) من (ل) ، (ط)

**الفصل الثالث**  
**في**  
**تقديم شبهات من ينكر**  
**التكاليف || بالبناء على مسألة الجبر**

أعلم أن هذه الطائفة ذكروا الشبهات من وجوه .

الشبهة الأولى :<sup>(١)</sup> قالوا إما أن يكون حكم العقل في التحسين والتفويض معتبراً ، وإما أن لا يكون [وعلى التقديرين ، فالمول بالتكليف والسرة باطل<sup>(٢)</sup> ] [ أما بيان أن على تقدير إثبات تحسين العقل وتفيحه ، كان لعول بالتكليف باطلاً<sup>(٣)</sup> ] [ فمن وجوه

الحجة الأولى قالوا هذه التكاليف ، إما أن تكون مشتملة على فائدة ومصلحة ، وإما أن لا تكون<sup>(٤)</sup> ] وانضم اناطلان ، فطل القول بالتكليف . وإنما قلنا . إنه لا يجوز القول بكونها مشتملة على لفائدة والمصلحة ، فهو أن تلك الفائدة . إما أن تكون عائدة إلى المعبود . أو إلى العائد ، أو إلى ثالث بغيرهما . ولا يجوز أن تكون عائدة إلى المعبود ، لوجه :

الأول إنه ثبت بالدليل : كونه متعائياً عن النفع والضرر

(١) الحجة (ت ، ط)

(٢) سقط (ت)

(٣) سقط (ط ، ب)

(٤) سقط (ب)

والثاني إن المحتاج لا يكون كامل القدرة ، ومن كان كذلك لم يحصل الوثوق بوعده ووعيده .

والثالث إن البشر في غاية الضعف وهذه العبادات أفعال قبلية وحركات ضعيفة ، فلو كان الإله قد بلغ في الضعف إلى حيث ينتفع بهذه الحركات الخسيسة ، فهو في الضعف والعجز في العاية . وذلك محال .

وإب قلنا إنه لا يجوز أن يقال : إن تلك الفوائد عائدة إلى العابد لوجهين :

الأول : إن جميع الفوائد محصورة في جلب المنافع ، ودفع المصاير ، والله تعالى قادر على تحصيلها بأسرها من غير واسطة هذه لتكاليف ولا تتفاوت حل لقدرة على تحصيل هذه المطالب ، بسبب أن تأتي الإنسان بحركات معدودة وإن كانت قدرته وحكمه تتفاوت بسبب هذه الأفعال الخسيسة الصادرة عن الإنسان ، فهو في غاية الضعف وإذا كان كذلك ، كان توقيف إيصال تلك المنافع [ودفع تلك المصاير على هذه التكاليف - عبثاً محضاً

والثاني . إن تلك المنافع<sup>(١)</sup> [الحاصلة من هذه الأعمال<sup>(٢)</sup>] إما أن تحصل في الدنيا أو في الآخرة والأول باطل لأنها في الدنيا محض التعب والكلفة واشقة وأما في الآخرة فمعيد أيضاً . لأنه قادر<sup>(٣)</sup> على أن يدخلهم الجنة ويخلصهم من النيران من غير هذه الوسائط .

قالت المعتزلة : « الوجه في حسن التكليف : أن التفصيل بالتعظيم فيصح ولم أراد الله تعالى تعرض العدد [ لاستحقاق التعظيم ، لا جرم كلفه ليحصل له<sup>(٤)</sup> ] استحقاق التعظيم ، عند بيانه بما كلف به » .

واعلم أن هذا ضعيف من وجوه -

(١) من (و) ، (ط)

(٢) من (ط)

(٣) قادر في حسن التكليف على أن يدخلهم (ب) ، (ط)

(٤) سقط (ت)

الأول . إن لتعظيم عبارة عن نعل ، أو قول ، أو ترك فعل ، أو ترك قول ، يقتضي حصول سرور في القلب ، أو لذة في البدن وقد بينا أنه لا سرور ، ولا لذة ، إلا والله تعالى قادر على إيصاله إلى العبد من غير هذه الوسائط

الثاني : إن استحقاق التعظيم قد يحصل بالأفعال السهلة [إن التكلم بكلمة الشهادة<sup>(١)</sup>] بعد سبق المعرفة : عمل سهل . وهو يوجب الثواب العظيم . فلو كان المقصود من استكثاف حصول هذا الاستحقاق ، لكان من الواجب [ في الحكمة<sup>(٢)</sup> ] أن تنال في تقوية أبداننا حتى يسهل العمل علينا ، فنصير مستحقين للثواب بسببه ، من غير حصول انكساف والمشقة .

الثالث إن الحاصل بسبب هذا التكليف عند الطاعة [ حصول هذه الريادة ، وهو هذا الاستحقاق العظيم . وعند المعصية<sup>(٣)</sup> ] حصول العقاب الشديد الدائم . والعقول لسلامة قاضية بأن العمل الذي تكون المنفعة الحاصلة منه نقماً رائداً [ فإنه يجب إحاحه<sup>(٤)</sup> ] إليه [ والعمل الذي<sup>(٥)</sup> ] تكون المصرة الحاصلة منه أعظم أنواع الضرر ، فإنه يجب تركه والاحتراز منه بأعظم الوجوه والله أعلم .

وإنما قلنا : إنه لا يجوز أن تكون تلك الفوائد عائدة إلى ثالث غير العابد وغير المعبود وذلك لوجهين

الأول . إنه لا منفعة تحصل لذلك الثالث ، إلا والله تعالى قادر على تحصيلها بغير واسطة هذه الكاليف ، فيكون توسط هذه التكاليف : عبثاً .

الثاني . إن حاصل هذا الكلام يرجع إلى أنه تعالى أحق الضرر والبلاء بأحد العالدين ، لأجل إيصال النفع إلى العبد الثاني . وهذا محض الظلم

(١) سقط (ب)

(٢) سقط (ب)

(٣) من (ب) ، (ط)

(٤) لا حاجة إليه (ب) ، (ط)

(٥) راد

وأيضاً فسن إصالح الصرر إلى أحدهما ، لأجل حصول النفع لثاني ، أول من العكس ثبت هذا البيان : أنه لا يجوز أن يقال : التكليف إنما هو حسن لوجه حكمة ومصلحة .

وأما القسم الثاني : وهو أنه حسن ذلك من الله تعالى من غير فائدة ولا حكمة فهذا أيضاً باطل لأننا في هذا القسم إنما نتكلم على تقدير أن يكون لقول بتحسين العقل وتقييحه معترراً ومعلوم أن على هذا التقدير فإنما هو المصالح والآلام وإنما عيب بالغير من غير حكمة وفائدة قبيح في العقل . فكان هذا القسم باطلاً . ثبت أن على تقدير أن يكون تحسين العقل وتقييحه معترراً . لو حصل التكليف لحصل ، إما لفائدة أو لا لفائدة ، وثبت فساد القسمين ، فوجب أن يكون لقول بالتكليف باطلاً ، على تقدير أن يكون تحسين العقل وتقييحه معترراً

الحجة الثانية في بيان أنه مع القول بتحسين العقل وتقييحه ، وجب أن يكون التكليف قبيحاً . هو أن نقول : إما أن يقال : إن الله تعالى في هذه التكليف فائدة ومفيدة [ وإما أن يقال . إنه مزه عن جميع المنافع والعوائد العائدة إليه . وإنما كلفه هذه<sup>(١)</sup> ] الأعمال لأجل العوائد العائدة إلى ذلك العبد ، أو لأجل العوائد العائدة إلى ذلك الثالث أو لا شيء من الفوائد والأقسام الأربعة باطل .

أما القسم الأول . وهو أن يكون المقصود من هذه التكليف ، عود الفوائد إلى الله تعالى ، فهو باطل على ما بيناه في الوجه الأول

وأما القسم الثاني . وهو أن يكون المقصود من هذه التكليف عود المنافع والمصالح إلى العباد ، فهذا باطل ، لأن معنى إيجابها : ترتب العقاب على تركها ، فيصير المعنى كأن الله تعالى يقول للعبد : أيها العبد حصل نفسك المصلحة العبدية ، وإن لم تحصلها لنفسك ، فأنا أعديك أبد الأبد فيقول العبد : يا إله العالمين : هذا لحكم ساقص لأنه إذا كان [ لا مقصود لك من

(١) معط (ب)



هذا التكيف إلا حصول مافع مخصوصة إليّ ، كان<sup>(١)</sup> [ كل المقصود رعايه  
أحرالي ] فتعديبي على تركها ينقص رعايه أحرالي<sup>(٢)</sup> [ فكان اجمع بينها  
متناقضاً . ومثله أن يقول السيد لعهده . اجتهد في هذا اليوم في كسب درهم  
لنفسك ، فقصر العبد في ذلك ، فأخذه السيد ، وقرص أعصاه بمقاريض من  
النار فيقول العبد : أيها السيد: هل كنت في ذلك الدرهم لنفسي ؟ أركت  
فأرغاً عن جميع الطامع اعائده إيتك . وإنما أمرتني بكسب ذلك الدرهم لمصالح  
نفسي فقط ؟ فإن كان الأول ، كان هذا التعذيب حساً ، لأي معيب في تهويت  
مطلوبك . وأما إن كان الحق هو الثاني ، كان هذا الفعل باطلاً لأن العبد  
يقول إني أمرتني بكسب ذلك الدرهم لنفسي ، ولنكون مافعه عائدة إليّ ، لا  
إليك . فلما [ قصرت في تحصيله ، فأنا ما قصرت إلا في تحصيل المنفعة  
لنفسي . وتعذيب لإنسان لأجل أنه<sup>(٣)</sup> ] قصر في تحصيل مصالح نفسه ، نبيح  
في العقول لأن رعايه مصالحه ، إن لم تكن واجبة الرعايه ، كان تكليفه  
لتحصيل ذلك الدرهم لنفسه : عيب واجب وإن كانت واجبه الرعايه ، فأهم  
المهمات له إزاله العقاب . فكان إبطال العقاب إليه ، لأجل أنه قصر في حق  
نفسه فعلاً متناقضاً

وهذا يظهر الفرق بين الشاهد والعائب [ فإن السيد إذا أمر عبده بعمل ،  
فقصر فيه ، فإنه يستحق الملامه والتعذيب . وذلك لأن السيد إذا أمره بذلك  
العمل ، ليستفيد منه نوعاً من أنواع المنافع ، فلما قصر العبد فيه . فقد فات  
على السيد تلك المنافع ، فحسب منه تعذيب ذلك العبد . أما هذا في حق الله  
بحال فكان تعذيب العبد على تركه لتكاليف والأعمال : قبيحاً . فظهر الفرق  
بين الشاهد وبين العائب<sup>(٤)</sup> ] .

وأما القسم الثالث والرابع : فهما باطلان بالرحوه المذكوره في الحججه

الأولى

(١) من (ل) ، (طا)

(٢) من (ل)

(٣) من (ر) ، (ط)

(٤) من (ل) ، (ط)

الحجة الثالثة - لو حس التكاليف ، لحسن إما لأجل النعم السالفة أو لأجل النعم اللاحقة ، وهو الثواب الذي يحصل بعد ذلك ، أو لا لواحد من هذين القسمين والكل باطل

أما بطلان القسم الأول - فالدليل عليه من وجوه

الأول - وهو أن كل من أوصى نعمة قليلة إلى إنسان ضعيف ، ثم إنه يكلف ذلك الضعيف بالأفعال الشاقة ، فإن كل أحد يذمه ، ويقول إنه أعطاه شيئاً قليلاً ثم إنه يعذبه عليه ، ويكلفه تلك التكاليف الشاقة .

ونحن في هذا القسم إما نتكلم من تعديبر أن يكون تحسین العقل وتقييده معسر ، بل نقول ههنا حصل في هذه الصورة شيء يوجب الزيادة في القبح ، وذلك لأن إله لعالم غني عن جميع العالمين ، فتكليف العبد هذه الأفعال الشاقة ، مع أنه لا فائدة له في شيء منها [ والعبد مضار<sup>(١)</sup> ] يكون في غاية القبح

الثاني : إن كل نعمة أوصلها إلى العبد [ فقد خلق في العبد<sup>(٢)</sup> ] قبل تلك النعمة الاحتياج إليها ، والشهوة لها وذلك صرر فإذا أعطى ذلك الشيء فحينئذ يتقابل الصرر السالف ، بالنعمة الحاصلة وذلك لا يوجب العبد هذا إذا أعطى كل ما أحوج إليها ، وقد حصل عده من الحاجة بحر ، وقطرة من المحتاج إليه . ومثل هذه المعاملة لا توجب الشكر .

الثالث : إن من أعم على ضعف نعمه ، ثم يتركه مع نفسه ، ولا يكلفه عملاً شاقاً [ في مقابلة تلك النعمة انساله<sup>(٣)</sup> ] كان ذلك أدرح في المدح والثناء ، والجود والكرم ، مما إذا أتبع ذلك الإياعم بالتكاليف الشاقة . وأكرم الأكرمين هو الله رب العالمين . فكيف يليق بحوده وكرمه ، أن يعامل العبد

(١) ومادة الفصح (د) ، (ط)

(٢) والعبد مضار سقط (ب) والعبد اعظم المضار (ل) ، (ط)

(٣) سقط (ب)

بالضربين الأدون الأيقص ؟

وأما لقسم الثاني ، هو أن يقل ، إنه إنما كلفه لأجل المنافع المستقبلية .  
فنقول : هذا أيضاً محتمل ، وسأنه من وجهين<sup>(١)</sup> :

الأول : وهو أنه لما علم من أحوال الكفار والمساكين أنهم لا يتوصلون  
بهذا التكليف ، لا لاستحقاق العذاب الشديد ، والآلام العظيمة . كان القول  
بأنه إى كلفهم للعوز بالمنافع ، كلام متناقض .

الثاني : وهو أنه لو أراد بهم ذلك ، لوجب أن يفرعهم من منافع الدنيا  
والآمها ، وأن يظهر لهم الدلائل الواضحة ، في أن الحق هو ذلك . ولما لم يفعل  
بهم ذلك ، بل أحوحهم إلى الأشياء الكثيرة ، وعلم أن من الخانات تحملهم  
على المعاصي ، ثم سبط عليهم الشهوات والشهات ، وساط عليهم شياطين  
الإنس والجن . ومن فعل بالعد الضعيف الذي يقل عقله ، وتضعف قدرته  
هذه المعاملة ، ثم يزعم : أنه أراد به الخير ، والمور بالرحمة ، كانت العقول  
تأدي عليه . بأنه ما قصد إلا الإساءة إليه ولإبداء . والكلام في هذه المناحيث  
مصرع على تحسين العقل وتقييحه . فثبت أن هذين<sup>(٢)</sup> الوجهين ناسان انقول  
بجواز التكليف .

الحجة الرابعة : إنه تعالى كان قادراً على أن يخلق الكل في الجنة ، وأن  
يرصلهم إلى الخيرات والدرجات ، وأن يحميهم عن سائر الآفات والمخافات .  
فلو أراد بهم خيراً خلقهم على هذه الصفة وما لم يفعل ذلك ، بل ساط عليهم  
الشهوات والشهات ، وملاء العالم من الشياطين . علماً أنه ما أراد بهم خيراً .  
وإذا كان الأمر كذلك ، امتنع أن يقال إنه كلفهم لأجل التعريض للمصالح

أما القول الأول : وهو أنه كلفهم لا لعرض ومصالحة ، فهذا عت ،  
والعت قبيح في العقل ، ونحن إنما نتكلم الآن على تسليم أن يكون تحسين  
العقل وتقييحه محبباً . فثبت بهذه البيانات . أن على تقدير أن يكون تحسين

(١) من روجه الأصل

(٢) هذه لوجه تنال القول (ت)

العقل وتقيحه معتبراً في أفعال الله تعالى وفي أحكامه ، وحب الحزم بفساد التكليف ، وفساد بعثة الأنبياء والرسل

وأما لقول (١) الثاني : وهو أن يكون الحق هو أن تحسن العقل وتقيحه باطل ، وغير معتبر في أفعال الله تعالى وفي أحكامه فقوله ، فعلى هذا التقدير ، كان القول بفساد التكليف والبعثة : أظهر لأن على هذا التقدير ، لا يمنع إظهار المعجز ، على يد الكاذب ، ولا يمنع إرسال الرسل [ ساهجاً والكذب وشتم الله وشتم الملائكة ، ولا يمنع إرسال الرسل (٢) ] إلى الجسادات ، ولا يحصل الوثوق برعد الله تعالى ، ولا مواعيدته . وكل ذلك يوجب القول بفساد التكليف [ واسعة ] ثبت أنه لو صح لقول بالتكليف (٣) [ وبعثة الأنبياء والرسل ، لصح أما على تقدير أن يكون [ تحسن العقل وتقيحه معتبراً ، [أما على تقدير أن لا يكون (٤) ] ذلك معتبراً ، وثبت أنه باطل على التقديرين ] فكان ذلك أيضاً باطلاً (٥)

---

(١) القسم الأول

(٢) من (ل) ، (ط)

(٣) من (ل) ، (ط)

(٤) من (ل) ، (ط)

(٥) من (ل) ، (ط)

#### الفصل الرابع

في

تقرير شبهات المنكرين للنبوءات بالبينات .  
على أن العقل كاف في معرفة التكليف  
وذلك يوجب سقوط القول بالبعثة والرسالة

تقرير<sup>(١)</sup> كلام هذه الطائفة . أن يقال . القول بصحة البعثة . إما أن يحصل مع اهل تحصيل العقل وتفتيحه ، أو مع إبطال هذا الأصل .

واصمان باطلان . فكان القول بالبعثة باطلاً أما بيان فساد القسم الأول فيدل عليه وجوه

الأول . إن الأفعال على ثلاثة أقسام : قسم قضى العقل فيه بإحسن فكان فعله صواباً ، وحكم العقل بكونه واجب القبول . وقسم ثان قضى العقل فيه بالفتح المنع فكان حكمه أيضاً واجب القبول<sup>(٢)</sup> . وقسم ثالث توقف العقل فيه فلم يحكم فيه لا بحسن ولا بفسح . فقول هذا القسم على قسمين ، لأنه إما أن يكون تركه ممكناً أو ممتنعاً . فإن كان تركه ممكناً على سبيل السهولة واليسر ، كان تركه واجباً . لأن الاهتكاء عنه ممكن ، ولم يعلم أنه حسن أو فبيح ، فكان الإقدام عليه إنداماً على فعل ، لا حاجة إليه مع أن احتمال الصبر قائم فيه ، والعقل يقضي في مثل هذه الصورة بوجوب الترك والاحتراز ، لأن الخوف لازم له ، فالإقدام عليه التزام لصبر الخوف من غير حاجة [ ولا

(١) من عنوان الفصل في (د) . أن العمل كاف في معرفة بطلان التكليف .

(٢) الرد (ب)

ضرورة ، والترم الضرر من غير الحاجة<sup>(١)</sup> [ قبيح عند العقل ، فكان حكم العقل حاصلًا في هذا القسم بوجوب ترك .

وأما القسم لثاني وهو أن لا يكون تركه ممكناً ، فهذه حكم العقل حاصل فيه بالحوار لأن العقل علم أن إله العالم حكيم رحيم وأنه لا يكلف عباده فوق قدرتهم وطاقتهم ، فإذا كان ذلك الفعل مما لا يقدر العبد على الإنفكاك عنه ، فلو أمره الله تعالى بالإنفكاك عنه ، لكان قد كلفه ما لا طاقة له به وذلك قبيح عند العقل ونحن إنما نكلم الآن على تقدير أن يكون تحسين العقل وتنسيجه معسراً . فيثبت . أن حكم العقل حاصل في هذا القسم أيضاً . فقد طهر بهذا البحث أن حكم العقل حاصل في جميع أقسام الأفعال وإذا كان العقل كائناً في معرفه الله تعالى وما يجب وما يجوز ، وبحرم لم يكن في البعثة عائدة فإن قالوا . لم لا يجوز أن يقال نحس بعثة الأنبياء والرسل ؟ لوجوه :

#### الأول تأكيد في العقول

الثاني : إنه قد يحصل في بعض الأشياء مافع ومصالح ، لا يمكن الوقوف عليها ، بمجرد العقول ، فتحسن بعثة الأنبياء والرسل ، ليدنوا عليها ، ويعرفوا الخلق ما فيها من المنافع والمصالح

الثالث : إن عقول الخلق ناقصة قاصرة عن معرفة الله تعالى ومعرفة كيفية طاعته . فكانت الحكمة في بعثة الأنبياء والرسل عليهم السلام إرشاداً للخلق ، إلى معرفة ذات الله تعالى وصفاته ، ومعرفة كيفية طاعته

الرابع : إنما أمر الله تعالى بهذه العبادات الشرعية ، لتكون [ أصلاً<sup>(٢)</sup> ] في الواجبات العقلية وهذا قول المعتزلة

قلنا .

أما الأول : فصعب . لأنه لما كان العقل مستقلاً بمعرفة وحده الحسن

(١) سقط (ب)

(٢) سقط (ل) ، (طا)

ولم يبح ، والمصلحة والمفسده ، كان أصل المقصود حاصلًا ، وأما مراتب التأكيد فتير مبسوطه فإنه لو حصل مع ذلك النبي جمع من الملائكة ، كان التأكيد أكثر ، ولو حصل معه جمع من العساكر المعصومين ، لكان التأكيد أوسع . ولكن لما حصل المقصود الأصلي ، لم يكن إلى هذه الروايد حاجة . فكذا ههنا ولأن المقصود من التأكيد . اسمي في دفع المفسده ، فأقصى الوحوه ، والآثياء عليهم لسلام . يقولون : إن من أعرض عن متابعتها فإنه يستحق أعظم العذاب . وعلى هذا التقدير يصير البعث سبباً لأعظم أنواع المفسد وهو استحقاق العذاب الدائم ، على تقدير مخالفتهم ، وترك متابعتهم . وهذا مناقض

وأما الوجه الثاني وهو قوله « المقصود من العثة . التشبه على ما في الأشياء من المانع ، فنقول . تمك المانع إن كانت ضرورية التحصيل ، كانت معلومة لكل لأن على هذا التقدير لا تحصل الحياة إلا بها وإن كانت غير ضرورية التحصيل فحينئذ لا يلزم من فواتها حصول ضرر أصلاً . فوجب الاحتراز عنها . على ما سنه في تقرير الدليل . وأما قوله « هذه العبادات الطاف في فعل ابواحات العقلية » فنقول هذا باطل لوجهين

الأول . إن معنى كون فعل الأول لطفاً في فعل الثاني : هو أن فعل الأول يدعوا الفاعل إلى فعل الثاني وهذا المعنى بتقدير حصوله ، يكون حجة وجدانية من النفس بالضرورة ونحن الشاة لا نجد من أنفسنا الإتيان بالصلاة والصوم يدعونا إلى رد الودعة ويحمننا على ترك الظلم

ثبت . أن هذه الحالة لو كانت موجودة ، لكان العلم بحصولها علماً ضرورياً . وثبت : أن هذا العلم الضروري مفقود ، فوجب أن لا يكون هذا المعنى حاصلًا

والثاني إنه لو كان وجوب هذه العبادات الشرعية ، لأجل أن نصير الطافاً في الواجبات العقلية ، لكان المكلف إذا رد الودعة ، وترك الظلم : وجب أن لا يجب عليه شيء من هذه العبادات لأن بعد حصول المطلوب

فيه ، كان إيجاب اللطف عتاً . ودلت عندكم باطل

الحجة الثانية في بيان أن العقل كاف في معرفة المهمات هو أن نقول المطلوب إما معرفة الأشياء العائنه عن الخواس ، أو معرفة الأشياء<sup>(١)</sup> الحاصرة عند الخواس . أما الأول فنقول . العقول كافية في معرفة ذات الله تعالى وصعته وأفعاله وأحكامه والدليل عليه : أن معرفة برة الأشياء عليهم السلام متفرعة على معرفة الإلهيات ، فلو فرعنا معرفة الإلهيات على النوات ، وقع الدور وأنه باطل

وأما معرفة مهمات المعاش ومصالح الدنيا فإنها غير موقوفة على نعمة الأنبياء والرسول . لانا نرى من لا يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر ، يسعى في تحصيل هذه المصالح على أحسن الوجه . فعلمنا : أن التصرف فيها لا يتوقف على نعمة<sup>(٢)</sup> الأنبياء ، ولأن العقول الوقاة ، والخواطر لغراضة ، وافية بتحصيل هذه المطالب . وأم كمية العبادات ، فهي أيضاً معلومة بالعقول . لأن كل عمل يكون لإحلاص لله تعالى فيه أكمل وتم ، كان إلى القبول أقرب ، وكل عمل يشوبه غرض [ من الأغراض المأجلة<sup>(٣)</sup> ] فإنه لا يكون في محل القبول وإيضاً : لما شهد العقل : بأن الدنيا فاسدة ، وبأن الآخرة باقية ، حكم صريح العقل بأنه يجب السعي في تملين حب الدنيا ، وتقوية حب الآخرة .

فهذه الأصول هي المطالب الأصلية للخلق ، والعقول وافية فيها بأسرها . فعلمنا . أن العقول وافية بمعرفة جميع مهمات الدنيا والآخرة والدين .

الحجة الثالثة : إن العلم بسوء الأنبياء ، ووصول انتكالف من الله تعالى إلى الخلق ، لا يتم إلا بعد أن يعرف بالعقل ، معرفة الله تعالى بذاته ، وصعته ، وأفعاله ، وأحكامه . وإذا كان العقل وافياً بهذه المطالب العالبة الشريفة ، كان أيضاً وافياً بمعرفة مصالح الدنيا والآخرة . على ما نبه في

(١) الأشياء لعبر لغاته عن الخواس (ب ، ط)

(٢) معونه (ل) ، (ط)

(٣) سقط



الطرفه الثانيه وكان أبصاً وافياً بكيفية العبادات وإذا كان العقل وافياً بهذه المطالب ، كان أيضاً وافياً بمعرله [ مصالح الدنيا ، لأن الوافي بمعرفة<sup>(١)</sup> ] المهمات العاليه الشريفه ، أولى أن يكون وافياً بمعرفة المهمات السوئله الخسيسه وإذا ثبت هذا ، فنقول : طهر أن معرفه نبوة الأنبياء ، معرفه على قبول حكم العقل في جميع هذه المطالب لعاليه .

وعمد هـ نول حكم الأنبياء والرسول ، إن كان على وفق حكم العقل ، ففي حكم العقل غيبه وإذا كان على خلافه كان الفرع معارص للأصل ، وعند وقوع التعارض بين الأصل والفرع ، كان ترجيح الأصل على لفرع أولى من صده ثبت أن حكم العقل يجب أن يكون راجحاً على كل لتفديرات وهذا الكلام على تفدير أن يكون تحسين العقل وتقييحه [ معترأ في معرفه ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله ، وإذا قلنا إن تحسين لعقل وتقييحه عبر معتر ، فالقول<sup>(٢)</sup> ] نفسا السعته والنوّه الزم وأظهر ، على ما بيناه في لطريقه المتقدمه [ والله أعلم<sup>(٣)</sup> ]

---

(١) سقط (ب)

(٢) سقط (ب)

(٣) من (ل) ، (ط)



**الفصل الخامس**  
**نفي**  
**حكاية شبهات من يقول**  
**القول بذيق الصلوات محال**

اعلم أنه قل الخوص في تقرير هذا النوع من الشبهات ، لا بد من لسيه  
على مذاهب الخلق فيه فنقول : أما أبو الحسن الأشعري رحمه الله عليه فإنه  
جوز سحراق العادات<sup>(١)</sup> من كل الوجوه ، وبيانه يذكر في مسائل .

الأولى : إن عبده قبول الحياه والعسم والقدرة والشهوة ولشعة ، لا يتوقف  
على حصول البنية والتركيب ، فالجوهر الفرد قابل لهذه الصفات . فعلى هذا  
لتقدير لا يمسح كون الجوهر [ موصوفاً بحملة نواع العلوم ، موصوفاً بجميع  
نواع<sup>(٢)</sup> ] القادر ، حتى يكون ذلك الجوهر الفرد<sup>(٣)</sup> [ أكمل العلماء وأقوى  
القادرين ، ولا يمتنع أن يكون الإنسان الموصوف بالمزاج المعقول يكون ميباً  
حمداً

**المسألة الثانية** إن الجمهور يقولون : إن عدد حصول الصفات الثمانية

(١) قال ابن تيمية المتولي سنة ٧٢٨ هـ في كتابه النبوات . و قال طائفة لا يحرق العادة ولا  
نبي ، وكذبوا بما يذكر من حوافر السحرة والكهان وكرامات الصالحين ، وهذه طريقة أكثر  
لشركه وغشهم ككافي محمد بن حرم وغيره ، بل يحكى هذا القول عن أبي إسحاق  
الاصمعي . وأبي محمد بن أبي زيد . انج . وكلام هذه لطائفة هو الحق . فإن أفعال السحرة  
والكهان وكرامات الصالحين ليس من أمور الخارقة للعادة

(٢) من (ل) ، (ط)

(٣) سقط (ت)

يكون الإبصار واحداً ، وذلك الشرائط الثمانية هي هذه

أحدها . أن تكون الحدقة سليمة عن الآفات والعيوب  
وثانيها . أن يكون الشيء بحيث يصح إبصاره .  
وثالثها : أن لا يكون المرئي في غية القرب من الحدقة  
ورابعها . أن لا يكون في غية البعد  
وحامسها : أن لا يكون في غاية اللطاف  
وسادسها . عدم السائر والحاجب .  
وسابعها . أن لا يكون في غاية الصغر .  
وثامنها . أن يكون مقابلاً للرائي ، أو في حكم المقابل له

فبعد حصول هذه الشرائط ، أطبقت الملائمة والمعتزلة على أن الإبصار  
يكون واجباً . وأما عند اختلافها [ أو احتلال<sup>(١)</sup> ] بعضها [ فإن الإبصار<sup>(٢)</sup> ]  
يكون بمتعة . وأما أبو الحس الأفعري فمذهبه أن عند حصول هذه الأشياء  
يجوز أن لا يحصل الإبصار ، وعند عديمها يجوز أن يحصل . فعل هذا لا يمنع  
أن يحصر عندنا جنان شاهه ، وأصوات عاليه ، ونحو لا بصرها ، ولا  
سمعها ، ولا يمتنع أيضاً أن يبصر الأعمى الذي يكون بالشرق : بقه<sup>(٣)</sup>  
بالمغرب فهذا مذهبه .

المسألة الثالثة إن مذهبه أنه يجوز انقلاب الحبال ذهباً إريزا . ويجوز  
انقلاب مياه الأودية دماً ، وغيره ، ويجوز حدوث الإنسان من غير الأبوين  
وبالجمة فيذكر جميع انتائرات ولطائع والقوى . وأما الفلاسفة فليهم أطبقوا  
على إنكار خوارق العادات ، إلا أنه يلزمهم القول بالاعتراف بها في المسائل .

المسألة الأولى : إنهم حوزوا حدوث إنسان<sup>(٤)</sup> بالتولد لا بالتوالد وقرروا  
ذلك بأن قالوا . البدن الإنساني إنما تولد من مفادير مخصوصة من العناصر

(١) من (ل) ، (طا)

(٢) من (ل) ، (طا)

(٣) بنية المغرب (ب)

(٤) حدوث التولد ، لا بالتولد (ب) .

الأربعة . فتلک المقادير احتلطت وامتزجت ، في مدة معلومة ، فحصل بسبب ذلك الامتزاج ، كيفية مرجية معسلة . وإذا تم حدوث البدن بهذا الطريق ، وجب حدوث النفس المتعلقة بتدبيره وحيثا يتم تكون الإنسان قالوا إذا ثبت هذا فنقول : إنه لا يمتنع حصول إجراء مخصوصة من العناصر الأربعة على تلك المقادير المعلومة ، ولا يمتنع اختلاطها وعدم اختلاطها لا بد وأن يتكون ذلك المزاج ، وعند تكونه لا بد وأن تحدث تلك النفس والموقف على الممكن . ممكن فكان حدوث الإنسان المعين على سبيل التولد ممكناً ، وإذا كان ممكناً ، كان احراق العادات على قولهم لازماً .

المسألة الثانية<sup>(١)</sup> . إن هيولى عالم الكون والعماد : هيولى مشتركة بين الكل . وإنما اختص هيولى الجسم المعين بالصورة [ المعينة لأن شكلاً فلكياً ، اقتضى كون تلك المادة مستعدة لقبول تلك الصورة<sup>(٢)</sup> ] الخاصة [ للتشكلات النامية<sup>(٣)</sup> ] والأشكال الفلكية غير مضبوطة ، وغير معلومة . وبهذا التقدير فإنه لا نوع من أنواع الخوارق إلا وهو ممكن محتمل . فهذا شرح مذاهب الفلاسفة في هذا الباب

وأما المعتزلة . فكلامهم في هذا الباب : مضطرب فتارة يجوزون حراق العادات ، وأخرى يمنعون منه . وليس لهم بين البابين قانون معلوم ، وطريق مضبوط . فهذا هو التشبيه على مذاهب الناس في هذا الباب

واحتمج المانعون من احراق العادات بوجهين

الأول أن قالوا : العلوم قسمان<sup>(٤)</sup> . بدئية وكسبية ، والكسبيات مصرعه على لذهبيات ، وإذا كان كذلك كان كل كسبي يوجب القدرح في

(١) الرابعة (ب)

(٢) من (ل) ، (ط)

(٣) من (ت)

(٤) في (ط) . العلوم قسمان بدئية وكسبية . والكسبيات مصرعه على البديهيات ، وإذا كان كذلك ، كل كسبي يوجب قدرح في لذهبي ، كان كالمرع على البديهيات . انج وفي (ت) - انعلم قسمان بدئية وكسبية ، والكسبيات مصرعه على البديهيات ، وإذا كان كذلك كان فاسداً ، فعصما أن لعلوم بكسبة الخ

الديهي ؛ كان كالفرع الناح في الأصل ، وكن ما كان كذلك كان فاسداً .

فعلما : أن العلوم الكسبية يمتنع كونها قادمة في العلوم الدينية ، ثم لما أردنا أن نبحث عن حقيقة العلوم البديهية ، لم نجد لها معنى إلا العلم الحاصل في النفس ابتداء ، على سبيل الحرم ، من غير أن يقدر لإسنان على تشكيك نفسه فيه ، وكل ما كان كذلك كان علماً مذهبياً . إذا عرفت هذه المقدمة فنقول : إنا إذا رأينا إنساناً شاباً قطعاً بأنه كان جيتاً في رحم أمه ، ثم بعد الانفصال من رحم أمه ، كان طفلاً ، ثم صار شاباً . ولو أن قائلنا قال : إنه ما كان كذلك ، بل إنه حدث الآن شاباً ، من غير هذه المقدمات والسوابق . قطعنا بأنه كاذب في هذا القول ، وحزم بأن الذي يقره باطل ويهتان . فلما كان هذا الحزم حاصلاً ابتداء ، من غير أن يستعاض ذلك الحزم من دليل متقدم ، ومن قياس سابق ، علمنا أنه حزم بديهي ، وعدم أولي ، وإذا نت هذا فنقول : بوقلنا إن حدوث إنسان شاب ، ابتداء من غير تلك المقدمات والسوابق ممكن أن يحصل مع هذا التجويز ذلك القطع والحزم لكننا لكتنا لينا أن ذلك القطع والحزم بديهي فثبت أن الحكم بهذا التجويز حكم بطري ، يوجب القدح في الديهي . وقد بينا . أن كل ما كان كذلك ، فإنه باطل ، فوجب أن يكون الحكم بهذا لتجويز باطلاً . فيثبت بهذا الطريق : أن القول بانحران العادات عن مجاريها قول باطل إذا عرفت هذا الأصل فسذكر له أمثلة .

المثال الأول لو أن إنساناً حور أن تنقلب مياه البحر والأودية دماً عيطاً وإن تنقلب الخيال ذمياً إبريزاً ، لفضى كل عاقل باخون عليه .

المثال الثاني : لو أن إنساناً<sup>(١)</sup> جوز أن يقلب الحمار الذي في بيته ، إنساناً حكماً محيطاً بدقائق المنطق والمهندسة ، مدرساً فيها ، وأن تنقلب ما في الدار من الخنافس والديدان : أناساً ، حكماء فصلاء ، وجوز إنه إذا رجع إلى بيته ، وجد هماره قائماً مقام بطليموس في تدريس كتاب المجسطي ووجد الخنافس

(١) برأنا جوردا (ت ، ط) .

والديدان علماء فصلاء ، يبحثون مع ذلك الحمار في دقائق الهندسة والمسطح والإلهيات ، لقضى كل عاقل عليه بأعظم أنواع الجحيم .

المثال الثالث . لو أن إسناً شاهد مغارة خالية عن جميع أنواع العمارات ، ثم جوز أن يحصل فيها قصور عالية ، وأنبية رفيعة ، وأهبار جارية ، من غير أن يتكامل بتلك العمارات أحد من البشر ، ومن غير إحصار الخشب واللس والمسامير ، لقضى كل عاقل عليه بالخنود . بيئت أن مداته العمول قاصية بوجوب استمرار هذه الأحوال على ماضيتها الأصلية ، ومجاورتها المألوفة المعتادة ، وثبت أن تخوير بقلاها عن مجاورتها بقدح في العلوم البديهة ، فرحب أن يكون القول به باطلاً

الوجه الثاني في بيان أن ذلك محال . أن يقول اختصاص كل جسم بصفته المعينة ، إما أن يكون لأحد أن اختصاصه بتلك الصفة واجب ، أو إن لم يكن واجباً ، لكنه أولى من غيره ، أو لم يحصل هذا الرجوب ، ولا هذه الأولوية . فإن حصل مع الرجوب ، كان محالاً ، وإن حصل مع الأولوية فتلك الأولوية إن كانت لنفس الذات ، امتنع روالها ، وإن كان حصولها لصفة أخرى ، كان الكلام في الثاني كما في الأول . فيلزم أن يكون حصول أولوية كل صفة ، لأجل تقدم صفة أخرى لا إلى أول . وذلك يوجب القول [ تقدم العالم ، وهذا يبطل القول<sup>(١)</sup> ] بالسوة . وأما القسم الثالث : وهو أن يقال اختصاص كل جسم بصفته المعينة . لأجل أن العاقل المختار ، يخصه بتلك الصفة من غير مرجح أصلاً فنقول . إذا حوزتم هذا ، فحوزوا أيضاً أن يخلق تلك المعجزة لا لمرجح أصلاً ، وذلك يقدح في قولنا إنه إنما خلق المعجز لأجل التصديق

وإذا ثبت هذا فحيث يجد المخرج المعجز من أن يكون دليلاً على الصدق فالحاصل . أن اختصاص كل جسم بصفته المعينة . إن كان على سبيل الوجوب

(١) سقط (ب)

أو على سبيل الأولوية ، امتنع حصول انحراف العادات ، فسقط المعجزات  
وإن كان لا على سبيل { الوجوب ولا على سبيل<sup>(١)</sup> } الأولوية ، لذلك نقترح في  
كون المعجز دليلاً على الصدق . والله أعلم .

---

(١) من (ل) ، (ط)



## العصل السادس

فيم

شبهات القائلين بأن المعجزات لا يمكن  
أن يعلم أنها حدثت بفعل الله وبخلقهم وببيان  
أنه متى نعد العلم بذلك استفتح الاستدلال  
بها على صدق المدعي

أعلم<sup>(١)</sup> : أن المنكرين بينوا هذا الاحتمال [ من وجوه

الاحتمال الأول<sup>(٢)</sup> - قالوا . الإنسان إما أن يكون عبارة عن هذه البنية  
المتولدة من هذا المراح المحصر ، وإما أن يكون عبارة عن جوهر مجرد متعلق  
بهذا البدن . وليس المقصود من ذكر هذا التردد وقوع الشك في هذه  
المسألة<sup>(٣)</sup> بل بيان : أن الاعتراض قائم على جميع التقديرات .

أما إذا قلنا : الإنسان عبارة عن هذا البدن المتولد ، من هذا المراح  
المختص . فنقول : لا شك أن الأمور المختلفة [والأجسام لها بحسب  
أمرتها المختلفة ، أحوال مختلفة ، وصفات متباينة ، ونرى أن الأجسام الشاتية  
والمعدنية لها<sup>(٤)</sup> ] بحسب أمزجتها المختلفة ، آثار مختلفة ، وخواص متباينة  
فلم لا يجوز أن يكون الحال في الأمور الإنسانية أيضاً كذلك ؟

وعلى هذا التقدير ، فإنه لا يمتنع أن يقلل إنه اختص بدن هذا النبي  
بمراح مخصوص ، ولأجل ذلك المراح ، قدر على الإتيان بمثل هذه المعجزات

(١) الفصل السادس في شبهات القائل (ط)

(٢) مخط (ب)

(٣) المسائل (ت)

(٤) مخط (ب)

وإذا كان هذا الاحتمال قائماً ، امتنع القطع على أن خالق هذه المعجزات هو الله تعالى . ولما إذا قلنا الإنسان عبارة عن جوهر النفس الناطقة المجردة . فقول إنه لا يمتنع أن تكون النفوس الناطقة يخالف بعضها بعضاً في الماهية . وعلى هذا التقدير كانت نفس ذلك الرسول مخالفة لحقائق سائر النفوس ، فتلك النفس لحقيقتها المحصورة قدرت على الإتيان بهذه الخوارق ، وإذا كان هذا الاحتمال قائماً ، امتنع القطع على أن خالق هذه المعجزات هو الله تعالى . واعلم أنه لا حاجة بالسائل إلى إقامه الدلالة على أن الأمور مختلفة ، وأنها متى اختلفت أوجب هذه الآثار . وكذلك فلا حاجة به إلى إقامة الدلالة على إثبات النفوس الناطقة ، وعلى إثبات أنها مختلفة ، وعلى إثبات أنها لما كانت مختلفة . وحب اختلاف آثارها . بل يكفي في مقام السؤال [ بيان أن هذا الاحتمال<sup>(١)</sup> قائم في أول العقل ، وأنه مع قيام هذا الاحتمال ، لا يمكن القطع بأن خالق هذه المعجزات هو الله تعالى .

ثم يقول . الذي يزيده تقريراً : هو أن الناس مختلفون في الصفات والأحوال اختلافاً عظيماً .

فمهم من يكون عظيم الرغبة في أحوال القوة [ النطقية ، عظيم القوة عن أحوال القوة<sup>(٢)</sup> ] الشهوانية والعنصرية . ومنهم من يكون بالصد مه والراغبون في أحوال القوة النطقية ، منهم من يكون شديد الاستعداد بعلم مخصوص ، وشديد المعد عن علم آخر

رقد أشربا إلى اختلاف هذه الأحوال في باب مراتب لفسوس البشرية بحسب التعقلات

وأما الراغبون في أحوال القوة الشهوانية . فمنهم من تكون شهوته في المتناولات . ومنهم من تكون شهوته في جمع المال . ومنهم من تكون شهوته في الخود والكرم . ومنهم من تكون شهوته في الزهد .

(١) سقط (ت)

(٢) سقط (ت)

وأما الراعون في المتاولات فشهوتهم مختلفة ، فكل واحد منهم بشهي  
بوعاً آخر من الطعام ، ويغص لنوع الآخر .

وأما الراعون في جمع المال فهم أيضاً محتلمون ، فمنهم من يحب  
العقارات ، ومنهم من يحب المراكب الجميلة ، واشياى الحسنة . ومنهم من يحب  
اثاث البيت ومنهم من يحب جمع المال ودنه في الأرض

وأما الراغبون في اخود والكرم ، فمنهم من يحب الإطعام ، ولا يحب بدل  
النقد ، ومنهم من يسهل عليه بدل النعد ، ولا يحب الإطعام

وأما الراعبون في الرهد . فمنهم من يكون راهداً في أموال الناس ، ناجراً  
في الفروج ، ومنهم من يكون مقدماً على القتل<sup>(١)</sup> والإيداء ، ممسحاً عن  
المواحش ، ومنهم من يكون عظيم الفحش باللسان ، إلا أنه يكون بعيداً عن  
القتل وإفساد المال .

واعلم أن غمام الكلام في تفاصيل أحوال الناس في الصفات محال إلا  
أن التنبيه على هذه الأقسام يكفي في تنه العقر تمام هذه الأقسام .

وإد ثبت هذا ، فنقول . اختلاف الناس في هذه الصفات لابد وأن  
يكون ، إما لاختلاف حواهر النفوس أو لكانت [ النفوس متساوية في تمام  
الماهية إلا أن اختلاف هذه الآثار إنما كان لاختلاف<sup>(٢)</sup> ] الأسرحة والآلات  
السنية . وعلى كلا التقديرين<sup>(٣)</sup> فإنه لا يسع حدوث إنسان مخالف لسائر  
الناس ، إما في جوهر النفس ، وإما في الآلات البدنية ، والركبات المراحية  
ولأجل تلك الخصوصية ، قدر على الإتيان بما يعجز عنه غيره

الاحتمال الثاني : إنا شاهد الأدوة المختلفة محلفة في التأثيرات على ما  
سيأتي في شرح هذا الباب .

(١) البعد (ت)

(٢) سقط (ت)

(٣) وعلى هذه التقديرات (ت)

على سبيل الاستقصاء - في باب « السحر المرتب على قوى الأدوية » ومن جملة هذه الخواص حشر المعاطيس والفلاسة أطسوا في هذا الباب ، وحكوا تأثيرات عجيبة عربية . وهب أنا لا نعرف صدقهم فيما قالوه ، لكننا لا نعرف أيضاً كذبهم فيما قالوا ، بل يجب علينا أن نتوقف في التصديق والتكذيب [ وأن نجور الاحتمال ]<sup>(١)</sup> في الكل . وإذا ثبت قيام هذا الاحتمال ، فلم لا يجوز أن يقال . إن مدعي الرسالة وجد دواء استعمله في نفسه أو غيره أفاده الفائدة المحصورة ؟ ومع قيام هذا الاحتمال ، فسدت دلالة المعجر على صدق لرسول

فإن قالوا . هذا مدفوع من وجوه :

الأول : إما لو حوزنا حصول دواء يصير مستعمله ، قادراً على قلب العصا ثعباناً ، وعلى فلق البحر ، وعلى إظلال السحاب<sup>(٢)</sup> فحوزوا وجود دواء من استعمله قدره على مخلوق السموات والأرضين . ومعلوم أن من حوز ذلك فقد خرج عن العقل .

والثاني . إن أكثر<sup>(٣)</sup> هذه الخواص المذكورة في الكتب ، لم حُرِّت وجدت باطلية . وهذا يدل على أنها أكاذيب ، وليس لشيء منها حقيقة .

الثالث : إنه لو حصل هذا الدواء ، لعرفته غيره [ ولو عرفه غيره<sup>(٤)</sup> ] لفقد على أن يأتي بمثل ما أتى به الرسول عليه السلام ، ولحصلت معارضة ، فلما لم تحصل ، علمنا أنه من عند الله .

[ لرابع . إن الاطلاع على هذا الدواء ، إن كان حاصلًا لغيره ، وحب أن يفقد الغير<sup>(٥)</sup> ] على معارضته ، وإن لم يكن حاصلًا لغيره ، كان اختصاصه

(١) سقط (ت)

(٢) لجل (ت ، ط)

(٣) كثر الناس (ت)

(٤) سقط (ل) ، (ط)

(٥) سقط (ب)

بمعرفة حاصية ذلك الدواء ، شيئاً على خلاف العادة ، فيكون معجزة ، ويكون صاحبها صادق اللهجة .

قلنا . أما الجواب عن الأول : أن نقول . المفعول بمعجزات الأشياء قاطعون بأن أحداً من الأنبياء لم يقدر على الإتيان بخلق السموات والأرضين على سبيل المعجزة . فثبت . أن الاتفاق حاصل على جميع التفديرات بأن القدرة على الإتيان بالمعجزات ، لا توحد القدرة على خلق السموات والأرضين ، وإذا كان هذا الفرق واجباً ، فلم لا نحوز مثله في الدواء ؟ وهو أن يقال لا يمنع وجود دواء يفيد القدرة [ على المعجزات ، ويمنع وجود دواء يفيد القدرة<sup>(١)</sup> ] على خلق السموات والأرضين

ونظام الكلام أنه يحصل في كل مقام طرفان متباينان . وأوساط مشابهة فحصول دواء يوجب قلع الأملاك ، وإشثار الكوكب مفقود وحصول دواء يوجب زيادة في قوة النفس والبدن موجود

وأما معجزات الأنبياء ، فلم يظهر أنها من القسم الأول ، أو من الثاني ، فحيث يبقى الشك قائماً

وأما الجواب عن الثاني وهو قوله « أكثر هذه الخواص أكاديب » فنقول كما لا يمكننا الحزم بصحة كل ما ذكرتموه . كذلك لا يمكننا الحزم بفساده ، بل الواجب الإقرار بقيام الاحتمال . وقد صنف أبو بكر . أحمد بن وحشية كتاباً في التعصبات ، وذكر فيه أشياء متولدة التعصبات ويذهبي حدوث أثر عجيبة . منها ولم يرد دليل ولا شبهة على كونها باطلة فوجب التوقف فيها

والجواب عن الثالث : إنه لعله احتصى هو بمعرفة ذلك الدواء ، وهذا غير متسع في العقول ، أو لعله وإن عرفه غيره ، إلا أن ذلك الغير ، حصل له ما يمنعه من استعمال ذلك الدواء ، أو من إظهاره .

(١) من (ل) ، (ظا)

والجواب عن الرابع . وهو قوله : « اختصاصه بمعرفة ذلك الدواء ، بوجوب أن يكون معجراً » فقول هذا باطل . لأن حصول إنسان في كل عصر يختص بمعرفة أشياء لا يعرفها غيره : أمر معتاد ، وإذا كان هذا معتاداً ، فقد خرج ذلك عن أن يكون معجراً .

فهذا تمام القول في هذا السؤال

الاحتمال الثالث : أن يقال : إن أرباب الملل والسحل أطبقوا على إثبات الجن والشیاطین ، وانفقوا على أنهم يهدرون على الإنس بما يعجز عنه الشر . وأيضاً : ذهب أن أرباب الملل لم ينفقوا على هذا المعنى ، إلا أن تجويره قائم في أول العقل . وإذا كان كذلك ، فيستدير أن يصح ذلك ، لم يمنع [ أن يصح<sup>(١)</sup> ] أن يكون الفاعل لهذه المعجزات واحداً من الجن ، أو الشیاطین . ومع قيام هذا الاحتمال ، كيف يمكن الحرم بأن فاعل هذه المعجزات هو الله تعالى ؟ والعجب - أن الناس يجورون دحول الجنی فی بدن المصروع ، ويجوزون أن يتكلم [ الجنی على لسان المصروع<sup>(٢)</sup> ] وأنه يجبر عن القرب على لسان المصروع قلماً جوروا ذلك ، فلم لا يجورون أن الذئب لما تكلم مع الرسول عليه السلام ، أو الجمل [ لما تكلم معه<sup>(٣)</sup> ] أو الدراع المسموم لما تكلم معه ، فذلك الكلام إنما حصل لأجل [ أن الجنی بعد فی بطن ذلك<sup>(٤)</sup> ] الذئب وأحمل والدراع وتكلم ؟ ومع قيام هذا الاحتمال ، فكيف قطعوا بأنه معجز حصل بخلق الله تعالى ؟

ولم لا يجوزون أن يقال : إن انقلاب العصا حجة ، كان من هذا الباب ؟ وأيضاً فلم لا يجورون أن [ يقال إن<sup>(٥)</sup> ] فصاحة الحر ومردة الشیاطین كانت واقية بمثل لصاحبه القرآن ، فأتوا بهذا القرآن من عند أنفسهم ، وألقوه

(١) من (ب)

(٢) يتكلم على لسان (ب)

(٣) من (ل) ، (ط)

(٤) سقط (ب)

(٥) من (ط)

على الرسول ؟ [ ومع هذا الاحتمال ، فكيف يمكن القطع بأنها من فعل  
الله ؟ (١) ]

واعلم . أن هذا السؤال : قد ذكره الله تعالى في القرآن ، فقال في سورة  
اشعراء ﴿ وَإِنَّا لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ، عَلَى قَلْبِكَ  
لَتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴾ (٢)

ثم قال بعده : ﴿ وَمَا تَنْزِيلُ الشَّيَاطِينِ [ وما ينبغي لهم وما يستطيعون .  
إهم عن السمع لمعولون ] والتقدير [ إنه لما ادعى (٣) ] أنه نزيل رب  
العالين ، نزل به الروح الأمين على قلبه فكأن قائلاً قال : ولم لا يجوز أن  
يقال : إنه من تنزيل الشياطين ؟ فلهذا السبب قال ﴿ وَمَا تَنْزِيلُ بِهِ  
الشَّيَاطِينِ (٤) ﴾ ، ثم إنه أحاب عنه بقوله . « هل أنكم : على من نزل  
الشياطين ؟ نزل على كل أفك أثيم . يلقون السمع ، وأكثرهم كاذبون » (٥)

وستعرف حقيقة هذا الجواب بعد ذلك

واعلم أن كبار قريش كانوا يؤكدون هذا السؤال بوجه آخر ، فيقولون .  
إنه من المشهور عند جمهور العرب أن لكل شاعر صاحباً من الجن بعينه على  
الشعر . ويهده إلى دقائقه ، ويرشده إلى مضائقه . فقاموا لمحمد عليه السلام  
ما كان هذا مشهوراً في حق الشعراء ، فلم يجوز مثله في حقك ؟ فأجاب عنه في  
آخر هذه الآيات بقوله : « والشعراء يتبعهم الغاؤون (٦) » وستعرف حقيقة هذا  
الجواب في الفصول الآتية والمقصود ههنا : بيان أن هذا السؤال مشهور ،  
مذكور من أول الأمر

(١) من (ن) ، (ط)

(٢) الشعراء ١٩٢ - ١٩٤

(٣) من (ل) ، (ط) .

(٤) سقط (ت)

(٥) الشعراء ٢٢٠ - ٢٢٢

(٦) الشعراء ٢٢٣

فإن قالوا هذا مددوع من وجوه

الأول إن الأنبياء عليهم السلام ، إنما جاءوا بلعن أنبياءهم والحق والأمانه ، فكيف يعقل كون الأمانه أعواناً لهم في تقرير المعجرات ؟

والثاني . إنه لو فعل الجني ذلك ، لوجب على الله تعالى أن يصير إنساناً يأتي بمعاصيه ، لئلا يحصل التلبس . وحيث لم يفعل ، علمنا أنه ليس من فعل الحر ، بل من فعل الله تعالى

الثالث . إن الحق لم يلجأ في قدره إلى هذا الحد لعظيم إذ لو قدروا عليه ، لوجب أن يصل منهم الشر العظيم إلى الأنبياء والعلماء الذين يشتعلون بلعنهم ، وسوء القول فيهم .

قلنا : أما الجواب الأول فضعيف لأنه لا يعد أن يقدر إنهم لشدة رعبهم في إبقاء الشبهات والأباطيل ، يتحملون ذلك الطعن واللعن ، ومع ذلك فيعينون هؤلاء الدعاة على سبيل الكذب ، ليحصل عرصهم من ترويح هذه الشبهات . وأيضاً فلعل المراد بهذا اللعن طائفة منهم ، والآسور هذه المعجرات . أقوم بحروص

وأما الجواب الثاني . فضعيف أيضاً . لأنه مع قيام هذا الاحتمال أعني كون هذه المعجرات أفعالاً للحسن لو جرم المكلف بكونها صادرة من الله تعالى ، لكان انتقصير من المكلف ، حيث جزم لا في موضع الحزم وهذا كما قلنا : في إسرال الآيات المتشابهة ، فيها وإن كانت عظيمة الإهمام لهذه الأباطيل ، إلا أنه لم يصبح صدورها من الله تعالى . لقيام الاحتمال فيها ، فكذلك هنا .

وأما الجواب الثالث فضعيف لأن الأنبياء عليهم السلام أطبقوا على إثبات القصة العظيمة هم فإنكار هذه القصة يوجب تكذيب الأنبياء وذلك من أعظم المطاعن في سوتهم .

الاحتمال الرابع قالوا . أكثر أهل الدنيا أطلقوا على إثبات املائكة



والقرآن دل على أن بعد الإيمان بالله تعالى ، لا يجب الإيمان بشيء آخر ، إلا  
 الملائكة فقال : « ولؤمنون كل من آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله »<sup>(١)</sup>  
 والقرآن دل أيضاً على أنهم أصحاب القدر الظاهرة ، والقوى العالية ، فإن  
 جبريل عليه السلام قلع مدائن قوم سوط من قعود الأرض ، ورفعهم إلى قريب  
 من السماء ، ثم رماها على الأرض . وأيضاً : القرآن<sup>(٢)</sup> يدل على أن القرآن إنما  
 وصل إلى محمد عليه السلام من قبل جبريل ، فإنه قال : « قل من كان عدواً  
 لجبريل ، فإنه نزل به على قلبك »<sup>(٣)</sup> وقال في سورة الشعراء : « نزل به الروح  
 الأمين على قلبك »<sup>(٤)</sup> وقال : « والذيل إذا عسعس ، والصبح إذا تنفس ، إنه  
 لقول رسول كريم »<sup>(٥)</sup> [ فين أن هذا القرآن إنما وصل إلى محمد عليه السلام  
 بواسطة رسول كريم ]<sup>(٦)</sup> وقال أيضاً : « علم شديد القوى ذو مرة  
 فاسوى »<sup>(٧)</sup> .

إذا عرفت هذا فقول : [ إن العلم بعصمة الملائكة عن القسائح  
 والأكاذيب والأصاليب ، يجوز أن يكون هذه المعجرات ، وإنما ظهرت على  
 الأنبياء من قبلهم رباعياتهم ، وعلى هذا التقدير فلا يبقى في هذه المعجرات  
 فائدة الشبهة ، ما لم نعلم كون الملائكة معصومين من الأنطيس والأكاذيب  
 والعلم بعصمتهم لا يحصل من الدلائل العقلية ، بل من الدلائل لقلبه . فعلى  
 هذا يوقف حصول العلم [ بعصمتهم على العلم<sup>(٨)</sup> ] بصحة الدلائل العقلية  
 [ والعلم بصحة الدلائل العقلية يتوقف على<sup>(٩)</sup> ] العلم بصدق الرسل ، في ادعاء

(١) آية ٢٨٥

(٢) في (ب) تكرير

(٣) آية ٩٧

(٤) الشعراء ١٩٣ - ١٩٤

(٥) التكوين ١٧ - ١٩

(٦) سقط (ل) ، (ط)

(٧) الحجم ٥

(٨) سقط (ب) .

(٩) من (ط)

الرسالة ، والعلم بصدقهم يتوقف على عصمة الملائكة ، وذلك دور ، والدور باطل

والذي يقرر هذا السؤال وجهان

الأول : إن الناس اتفقوا على وجود شيء قادر فاهر مسئول على هذا العالم ، وهو المسمى . إبليس ، وأنه لا يدعو إلا إلى الأباطيل والكفر ، وانفقوا أيضاً على وجود شيء قادر فاهر يدعو إلى الخير والصالح والدين . فإذا ظهر على يد الرسول هذا المعجز ، فكيف يعرف أنه من إعانة الأرواح الطاهرة الطبيعة ، وليس من إعانة ذلك الروح المعسد المؤذي ؟

والوجه الثاني . إنا نورد هذا السؤال على عبارات الصائبة والفلاسفة . وذلك لأن الكل اتفقوا على [ إن الأرواح الملكية ، وانفقوا عليها<sup>(١)</sup> ] أن لكل واحد منها نوعاً آخر من التأثيرات في هذا العالم<sup>(٢)</sup> والشرائع أيضاً ناطقة بذلك . فإياهم أنسوا ملكاً هو ملك الحبال ، وملكاً آخر ، هو ملك السحار ، وملكاً ثالثاً ، هو ملك الأمطار ، ورابعاً هو ملك الأوراق ، وخامساً هو ملك الموت ، وسادساً هو ملك الحرب والقتل . والحمد اتفقوا على ذلك ، على ما شرحنا مذاهم في هذا الباب . وإذا كان الأمر كذلك ، فلم لا يجوز أن تكون هذه المعجزات من أفعال هذه الأرواح ؟ بل نقول : إن هذا القول هو القول المتفق عليه بين الصائبة والفلاسفة ، وأهل الهند وأصحاب الطلسمات . وإذا كان هذا قولاً متفقاً عليه بين هذه الفرق فما لم تذكروا في إبطاله دليلاً ، لم يحصل المقصود السة .

الإحتمال الخامس . أن نقول : اتفقت الفلاسفة على أن للأجرام الملكية ، والاتصالات الكوكبية تأثيرات مخصوصة في أحوال هذا العالم ، وقد اشتهر في السنة<sup>(٣)</sup> المتجمين . أن للكواكب الثابتة . عطايا عظيمة في السعادة

(١) سبط (ل) ، (طا)

(٢) في هذه الحالات (ب)

(٣) السنة (و) ، (طا)

والحرية ، والذكاء والبلاهة ، وانفقوا أيضاً على أن للقرانات آثاراً عظيمة في هذا الباب . وانفقوا على أنه لا تختلف أحوال تلك القرانات [ إلا (١) بسبب وقوع الثابت في البيوت اسامية لها . وانفقوا على أن لسهم السعادة تأثيراً قوياً في إعطاء السعادات ، ولسهم العيب تأثيراً قوياً في إعطاء [ المعارف الحققة والوقوف على المنغيات (٢) ] وعليهم الأحكام من الزمان الأقدم إلى عهدنا هذا ، مصرون عن صحة هذه الدعاوى ، وحازمون بأن كل من جرب أحوال الطوالع ، علم يقيناً أن لهذه الأسباب آثاراً قوية في هذا الباب

إذا عرفت هذا فنقول نحن لا ندعي صحة هذه الأصول ، ولا ندعي (٣) أنها معلومة أو مظنونة ، بل نقول . لا أقل من أن يكون احتمال أن يكون الأمر على ما قالوه قائماً . وتقدير أن نصح كل هذه الأشياء أو بعضها فإنه لا يمتنع أن يكون اختصاص مدعي النبوة والرسالة بهذه المعجرات ، إنما كان لأجل اشتغال طالع مولده على حاله من هذه الأحوال . فلعله وقع سهم السعادة وقرعاً عجيباً يقتضي حصول هذه السعادات ولعله وقع سهم الغيب في طالعهِ وقرعاً يقتضي قدرته على الإخبار عن الغيوب

وأنا قو . إي قد رأيت إنساناً لم يتفق في طالع مولده شيء من الأشياء الكاملة ، إلا أنه كانت « الشعري اليمانيه » واقعة على درجة ناسعة فلا جرم بلغ في العلوم الثقلية والعقلية مبلغاً عالياً ، من غير حاجة إلى تحمس تعب في المطالعة والتحصيل

وإذا ثبت ن هذا الاحتمال قائم ، طهر أنه لا سبيل التمسك إلى القطع بأن هذه الخوارق التي ظهرت على الأنبياء : من فعل الله تعالى

وحكى « محمد بن زكريا الرازي » في بعض كتبه : أنه رأى رجلاً يهودياً ، كان يستخرج الخبيء والضمير على أحسن الوجوه ، وبقي على تلك الحالة

(١) من (ن) ، (ط)

(٢) من (ط ، ل)

(٣) ولا مدعي انهاؤها إلى العلم وانظر ، ولا أقل من يكون احتمال الأمر الخ « (ن)

[ سنين - ثم دالت عنه تلك الحالة<sup>(١)</sup> ] قال فأخبرني جماعة من المحميين أن الحان يحبر ذلك الرجل لأنه ونع في قسمه ، ما يوجب التكهر . لما دالت تلك انفسه ، دالت تلك الصفة عن ذلك الرجل

الاحتمال السادس : اتفقت انفسه والصائمه على أن الأفلاك والكواكب أحياء باطقة ، مطبوعة على جميع أحوال هذا العالم . وفي اساس من يدعي - أن الرجل إذا واطب على قراءة دوى مخصوصة [ أياماً مخصوصة<sup>(٢)</sup> ] على شرائط مخصوصة ، فإنه يتجلى له روح ذلك الكوكب ، ويعينه على مقاصده وأعراضه . وكتب أصحاب الطلسمات في دعوة الكواكب مملوءة من هذه الكلمات .

إذا عرفت هذا الكلام فنقول : إنه وإن لم يثبت بالدليل صحة ما ذكره ، إلا أنه لا أقل من الاحتمال . ومع قيام هذا الاحتمال ، لا يمكن القطع بأن حال المعجزات هو الله تعالى بل [ لا يتبع أن<sup>(٣)</sup> ] يكون ناعلمها من هذه الكواكب ، ومن نظر في كتب لسحر والطلسمات ، رأى حكايات عجيبة في هذا الباب . وكتاب « نكلوشا » كتاب مشهور ، موحود في أيدي الناس ، وفيه من هذا الباب شيء كثير ، وقول من يقول : إنه من باب الخرافات كلام ما به بأس ، إلا أنه لا يدفع السؤال لأن السائل لا حاجة به إلى إقامة [ الدليل عن صحة ما ذكره في السؤال ] وإما المحيب من المحتاج إلى إقامة<sup>(٤)</sup> [ الدلالة عن أن ذلك لوجه محال باطل قطعاً .

واعلم أن الفرق بين هذا السؤال ، وبين ما قبله .

أما في السؤال الأول . جعلنا الكواكب ، موجبة بالذات ، لهذه الآثار العجيبة . بحسب الشرائط المختلفة ، والأشكال لعلكية المتعاقبة

(١) سقط (ب)

(٢) سقط (ل) ، (ط)

(٣) سقط (ت)

(٤) من (ل) ، (ط)

وأما في هذا السؤال فقد جعلنا الأفلاك والكواكب ، أحياء باطقة ،  
محادة في الفعل والتحرك .

والاحتمال السابع . انعمت الفلاسفة على ثبات العمول والنفس . فقبل  
إقامة الدلالة على إبطال القول بها ، كان احتمال وجودها قائماً وعلى هذا  
التقدير ، ولم لا يجوز أن يكون فاعل هذه المعجزات هو هذه العقول والنفس ؟  
وافرق بين هذا السؤال [ وبين سؤال الملائكة هو<sup>(١)</sup> ] أن الملائكة عند  
المتكلمين شيء مغاير لهذه العقول والنفس ، فأوردنا سؤال الملائكة على حسب  
ما يعتقدون [ في وجود الملائكة<sup>(٢)</sup> ] وأوردنا هذا السؤال ههنا على حسب  
مذاهب الفلاسفة في العقول والنفس .

الاحتمال الثامن . أن نقول لا شك أن أجسام هذا العالم العنصري ،  
مشاركة في الهيولى وتلك الهيولى قابلة لجميع الصور والأعراض على البدن .  
وإذا ثبت هذا فنقول اختصاص كل واحد من هذه الأجسام بصفة معينة  
[ وصورته معينة ، إما أن يكون لأجل أن ذلك الجسم كان أول بقول تلك  
الصفة والصورة من سائر<sup>(٣)</sup> ] الأجسام أو لم يكن كذلك والثاني باطل وإلا  
لزم أن يكون اختصاص ذلك الجسم بتلك الصفة مع كونه مساوياً لسائر  
الأجسام في القبول ، وفي عدم الأولوية . يكون رجحاناً ، لأحد طرفي الممكن  
على الآخر . لا لمرجح ، وهو محال ولما نطل هذا القسم ، ثبت أن القسم  
الأول حق فنقول . واختصاص ذلك الجسم بذلك الاستعداد الخاص ، لا يد  
وأن يكون لأجل استعداد آخر ؛ إلى غير النهاية ، فذلك لاستعدادات إن  
حصلت دفعة واحدة ، لزم حصول أسباب ومسببات لا نهاية لها ، دفعة  
وحدة وهو محال ، وإن حصلت على سبيل التعاقب ، وهو أن يكون كل  
استعداد سابق ، علته لحصول الاستعداد اللاحق ، فحينئذ يكون حصول هذا

(١) من (ج) وفي (ط) هذا السؤال وما قبله (٣)

(٢) سقط (ت)

(٣) من (ط) ، (ج)

المعجز<sup>(١)</sup> المعين الذي هو فعل حرق للعادة من لوازم الأحوال السالفة ، لتي لا أول لها . وحيث تخرج عن كونها دالة على الصدق

والخاصل أنه إن كان ذلك الجسم مساوياً ، لسائر الأجسام ، وكان ذلك الوقت مساوياً لسائر الأوقات ، في قوت ذلك الحادث المعين ، فحيث قد ترجح الممكن لا لمرجح . وإذا حاز هذا ، فلم لا يجوز حدوث المعجز ، لا لعرض أصلاً ؟ وذلك يبطل القول بدلالة المعجز على الصدق .

وأيضاً<sup>(٢)</sup> إما أن يتوقف حدوث ذلك الحادث على كونه ذلك الجسم موصوفاً بذلك الاستعداد الخاص ، فحيث يكون حدوث هذا المعجز من لوازم الأحوال السالفة وعلى هذا التقدير ، فإنه يخرج عن كونه دليلاً على صدق المدعي

وطريق صسط هذه الاحتمالات أن نقول : لأجل هذه المعجزات ، إما أن يكون هو السبي أو غيره . فإن كان هو السبي ، فيحصل أن يكون انسداده على خلقها لأجل مراجع المحصوص ، وأن يكون لنفسه المحصورة . وأما إن كان غيره فذلك الغير ، إما أن يكون جوهر جسمانياً [ أو جوهر مجرداً ] فإن كان جسماً فهو إما أن يكون<sup>(٣)</sup> جسماً ، عصبياً وهو الدواء المخصوص ، أو جسماً فلكياً وهو القمرانات ، والاتصالات الحاصلة بحسب السيارات والثوات ، أو ممزوجاً من القسمين ، أو جسماً مغايراً لمدين القسمين ، وهو الذي يقال إن الملائكة أجسام بوزانية علوية قادرة على الأعمال الشاقة . وأما إن كان ذلك الغير روحانياً ، فلإما [ أن تكون<sup>(٤)</sup> ] هي الأرواح السفلية ، وهي الجن والشياطين أو الأرواح العلوية ، وهي : العقول والنفس والله أعلم .

(١) هذه المعجزات ( ط ، ب )

(٢) من ( ط ) ، ( ل )

(٣) من ( ل ) ، ( ط )

(٤) من ( ل ) ، ( ط )

## الفصل السابع

في

حكاية شهبان الغالين بأن على تقدير أن يثبت

أن خالق المعجزات هو الله سبحانه وتعالى

إلا أن ذلك لا يدل على أنه تعالى

أما خلقها لئلا تصديق المدعي للرسالة

فانبهة<sup>(١)</sup> الأولى : أن يقال الفعل إما أن يتوقف على الدواعي أو لا يتوقف . فإن توقف الفعل على الدواعي ، فصدور الفعل مما يتوقف على حصول الدواعي لما . وحدث تلك الدواعي يكون من الأسباب المادية ، وحيث تكون جميع لقائح الصاعرة من العباد ، معلولة وموجبة عن فعل الله تعالى ، وفاعل السبب فاعل للمسبب ، فحيث يكون فاعل جميع القوائح هو الله تعالى وتقدس . وإذا ثبت هذا ، فحيث لا يمتنع من الله تعالى إظهار المعجز على يد الكاذب . وعلى هذا التقدير فإنه لا سقى المحجر دليلاً [ على الصدق<sup>(٢)</sup> ] على القسم الأول

وأما القسم الثاني فهو أن صدور الفعل عن القادر لا يتوقف على انضمام الدواعي إليه . فنقول فعل هذا التقدير لا يمتنع أن يقال إنه تعالى خالق هذا المعجز . لا شيء من الدواعي والأعراض أصلاً . وإذا كان هذا الاحتمال قائماً ، امتنع القطع بأنه تعالى ما خلق هذا المعجز ، لحرص تصديق المدعي ،

(١) عنوان الفصل في ذلك هكذا

« على تقدير سبب أن خالق المعجزات هو الله سبحانه وتعالى ، إلا أن ذلك لا يدل على أن ذلك خلقه لأجل تصديق المدعي للرسالة » فصل السادس الح

(٢) من (ل) ، (ط)

لأنه لما بطل أصل التعليل [ المكيف بالكيفية المخصوصة<sup>(١)</sup> ] [ فقد بطل<sup>(٢)</sup> ]  
التعليل .

لشبهة الثانية . إما قد ذكرنا الدلائل الكثيرة على أنه يمتنع أن تكون أفعال  
الله تعالى وأحكامه ، معللة بالأعراض والمقاصد ، وعلى هذا فيمتنع أن يقال  
إنه تعالى إنما خلق المعجز لأجل تصديق المذهبي

الشبهة الثالثة : هب أن أعمال الله تعالى وأحكامه قد تكون معللة  
سالدواعي والأغراض [ إلا أنه قد تكون أيضاً غير معللة بالدواعي  
والأغراض<sup>(٣)</sup> ] والدليل عليه - أن لقول بثبوت النبوة ، فرع على إثبات حدوث العالم  
[ وهذه القاعدة لا يمكن تقريبها ، إلا إذا قلنا إنه تعالى حصص إحداهن للعالم<sup>(٤)</sup> ]  
بوقت معين ، لا لمخصص ولا لمرجح الشئ . وهذا يقتضي القطع بأن الله تعالى  
قد يفعل الفعل ، لا لعرض ولا لداع أصلاً . وإذا ثبت هذا ، فلم لا يجوز أن  
يكون خلق المعجزات من هذا الباب ؟ وعلى هذا التقدير ، لا يبدل المعجز<sup>(٥)</sup>  
على التصديق ، فنعتقر ههنا إلى بيان أن تخصيص إحداهن للعالم مألوفت المعين ،  
لا يمكن أن يكون معللاً بشيء من الأغراض والدواعي . والدليل عليه أن  
احتصاص ذلك الوقت بذلك الغرض المعين إما أن يكون لذاته أو لغيره . ولا  
حائز أن يكون لذاته . لأنه لو حار أن يختص ذلك الوقت بذلك الغرض المعين  
لذاته ، فحيث لم يعد أن يختص ذلك الوقت بسائر الآثار المخصوصة به وإذا  
جاز ذلك لم يمتنع أن يقال : المقضي لحدوث العالم في ذلك الوقت هو نفس  
ذلك الوقت . وعلى هذا التقدير فإنه لا يمكن الاستدلال بحدوث العالم على  
وجود الصانع . وأما إن كان اختصاص ذلك الوقت بتلك الخاصية ليس لذاته ،  
بل لأجل أن فاعل العالم ، حصص ذلك الوقت بذلك الغرض ، وبذلك

(١) سقط (ل) ، (ط)

(٢) بطل أصل (ط) .

(٣) من (ل) ، (ط)

(٤) سقط (ب)

(٥) فلا دليل في المعجز (ب)



المصلحة ، عاد الكلام في تخصيص ذلك الوقت بذلك العرص ويلزم  
النسب ، وهو باطل . ولما بطل هذان القسمان ، ثبت . أن القول بحدوث  
العالم ، لا يتم بنا إلا إذا قلنا إن الفاعل المختار يفعل الفعل لا لعرض { ولا  
لمرحح<sup>(١)</sup> } أصلاً . وإذا ثبت هذا ، فحيثما تمتع القطع بأنه تعالى إنما خلق هذا  
المعجز ، في هذا الوقت لعرض التصديق .

الشبهة الرابعة : هـ أنه لا بد لله تعالى في كل فعل من غرض معين ،  
ومن حكمة معينة ، فما الدليل على أنه لا عرض لله تعالى من فعل هذا المعجز  
إلا تصديق هذا المدعي ؟ فإن في الأغراض كثرة وأقسام حكمة الله تعالى في  
تدبير هذا العالم لا يحيط بها أحد البشر .

ثم إنما تذكر احتمالات أخرى غير ما ذكرتم

فلا احتمال الأول . إنه لا شك أن هذه الحوادث المعتادة مشبهة إلى أول .  
والأولم القول بحدوث حوادث لا أول لها ، وذلك يوجب قدم العالم [ وقدم  
العالم<sup>(٢)</sup> ] يقدح في إثبات الفاعل المختار ، والقدح في الفاعل المختار يمس من  
القول بصحة لبوة فثبت أنه لا بد من الاعتراف بمرجوب انتهاء هذه  
الحوادث المعتادة إلى أول ومبدأ فهذا اسرع من الحوادث ابتداء في ذلك  
الوقت ، ثم استمر بعده على نسق معلوم . إذا ثبت هذا فنقول : لعل هذا  
الذي حدث الآن ابتداء عادة مستصير عادة مستمرة ، بعد ذلك . فإن قالوا لما  
شاهدنا أن هذا الشيء لم يحدث بعد ذلك ، علمنا أنه ليس حدوثه لأجل أنه  
ابتداء عادة

قلنا . العادات قد تكون متكررة في أزمنة مفارقة وقد تكون متكررة في  
أزمنة متباعدة . مثل إن العادة حربية بحدوث الصيف في كل سنة مرة  
واحدة ، وحدوث بران العلوين في كل عشرين سنة مرة واحدة . فلم يلزم من

(١) من (ط) ، (د)

(٢) (هو) ، (ط)

عدم حدوث مثل هذا الحادث بعد هذه المدة ، أن لا يكون حدوثه لأجل إنه ابتداء عادة ؟

الاحتمال الثاني لعله حدث لأجل أنه تكرير عادة متساعدة مثل - ما صرباً من الأمثلة ، ومثل : أن الكواكب الثابتة تنتهي إلى أول سرج الحمل في كل ستة وثلاثين ألف سنة مرة واحدة . لعل هذا الحادث السي حدث ، إنما حدث لأنه تكرير عادة متطارئة متساعدة

الاحتمال الثالث لعله إنما حدث معجزة لسي آخر ، أو كرامة لولي<sup>(١)</sup> آخر ، في طرف آخر من أطراف العالم . فانهق كلام هذا الكاذب ودعواه في ذلك الوقت ، فحدث هذا المعجز على وفق دعواه ، لهذا السبب .

الاحتمال الرابع قد ثبت أنه تعالى قد يقوي الشبهة في بعض المواضع ، حتى أن المكلف إذا احتزر عن تلك الشبهة القوية بالكذب العظيم والعناء الشديد ، استوحى الثناء العظيم . فهنا إذا خلق الله تعالى هذا المعجز عقيب دعوى ذلك الشخص ، أوهم حدوثه عقيب دعواه إنه إنما حدث تصديقاً له في دعواه لكن العاقل لما علم أن ذلك وإن كان موهماً لكنه غير موجب [ للتصديق<sup>(٢)</sup> ] لاحتمال أنه تعالى إنما أحدث ذلك المعجز ، عقيب دعواه<sup>(٣)</sup> تشديداً على المكلف وتقوية للشبهة عليه . فإذا عرف هذا الاحتمال ، ولم يحمله على التصديق استحق به مريد الثواب ، حيث احترز عن هذه الشبهة القوية فيكون المقصود من إظهار المعجز ذلك ألا ترى أن الله تعالى أنزل المشاهات الكثيرة في كتابه ، ولا مقصود منها سوى ما ذكرناه فكذلكها .

الاحتمال الخامس لعل هذا السي كان قد علم ، إما بواسطة علم

---

(١) الأستاذ أبو عبد الله الحليسي من أهل السنة ، وجمهور المعرلة ينصون لكرامات عن الأولياء بأن لو ظهرت الخوارق من الأولياء ، لاليس النبي غيره ، لأن الخارق إنما هو المعجزة وبأنه لم يظهر على يديهم لكثرة كثرتهم ، وخرجت عن كونها حاربه لثباته [ تحفة المريد على جواهره ] اسرجد من ١٨٥ طبعه الأزهر {

(٢) من (ل) ، (طا)

(٣) دعوى ذلك المدعي (ت)

التحوم ، أو بواسطة علم الرمل<sup>(١)</sup> أو بواسطة تعبير الرؤيا أن الحادث الفلاحي ، الخارق للعادة ، سيحدث في اليوم الفلاحي ، والناس كانوا غافلين عنه ، ثم إنه في ذلك اليوم ادعى النبوة ، وادعى حدوث ذلك الحادث المعجر . فلما حدث على وفق دعواه ، ظن الناس أنه إنما عرفه بإلهام الله تعالى وإخباره .

**الاحتمال السادس** لعلة تعالى إنما خلق ذلك المعجر في ذلك الوقت [ لأنه تعالى إن خلق ذلك المعجر ، في ذلك الوقت<sup>(٢)</sup> ] كان ذلك لطفاً في حق بعض المكلفين ، في الدعاء إلى فعل بعض الواجبات العقلية ، وبرك بعض المقبحات العقلية

**الاحتمال السابع** : أن نقول . إن السائل لا يجب عليه تعديل الاحتمالات ونقصيها ، بل يكفيه أن يقول . لم قائم . إنه لا حكمه الله تعالى في خلق هذا المعجر ، عقيب دعوى هذا المدعي إلا بصديقه ؟ وعلى المستدل إقامة الدلالة على نفي سائر الاحتمالات<sup>(٣)</sup> فإذا لم يقدر عليه بطل دليبه فهيها يجب على المستدل . إقامة الدلالة على نفي سائر الاحتمالات .

وإن قالوا : هب أنه لا يتعين هذا الموضع ، لأنه ظاهر الاحتمال ، فلو خلق الله تعالى ذلك المعجر . لعرض آخر ، مع أنه يؤهم التصديق إيماناً قوياً ، لكان ذلك إلقاء للشبهة [ في العقول ] ورنه قبيح

قلنا لا نسلم أن إلقاء الشبهة<sup>(٤)</sup> [ المحتملة قبيح ] والذي يدل عليه وجوه :

**الأول** : إنه تعالى أنزل المشاهات الكثيرة ، ولا شك أنها توهم الأباطيل . إلا أنها لما كانت محتملة ، لم تفصح . فكذا هيها

**الثاني** : إنه تعالى أبقى : إنيس ، وجنوده ، وهم يسعون في الوسوس ،

(١) الرمل ( ت ، ط )

(٢) من ( ط )

(٣) الأقسام ( ت ، ط )

(٤) من ( ل ) ، ( ط )

والقاء الأباطيل في الخواطر وأمات الأنبياء ولصلحاء ، وهم سعون في تقرير الدلائل ولا شك أن ذلك يوهم السعي في الإضلال .

الثالث . إن الشبهات الكثيرة موجودة في العالم فلما رأيت حدوث الحوادث ، عميت أحوال الكواكب ، وعقبت امتزاجات الطوائع ، ودوران الشيء مع الشيء يوهم لعلية ندليل أن الأطباء إما عرفوا طبائع الأدوية بهذا الطريق فثبت . أن هذه الأحوال توهم أن تدبير لعالم متعلق بأحوال هذه الكواكب ثم إنه تعالى خلق هذا الشيء مع كونه مسألاً للشبهة .

الرابع . لما نشاهد العالم مملوءاً من الآلام والأسقام ، والآفات والمخافات . ثم إن المثلي هذه الأحوال قد يبسّال في الدعاء والتضرع إلى الله تعالى ، فلا يجاب ولا يلتفت إليه . وذلك يوهم الشبهات

الخامس . إنه قد يتمزق في بعض الأوقات أن يكون الرجل المواظب على الطاعات والعبادات ، يقع في أسواع من البلاء والعناء [ الرجل<sup>(١)</sup> ] المواظب على الصبر والكفر قد يحصل له في الدنيا أنواعاً من الراحة والطيّبات . وذلك يوجب الشبهة .

فيثبت مما ذكرنا : أن مع القول بوحوب حكمة الله تعالى ، ومع القول بجريان تحسين العقل وتقييحه في أحكام الله تعالى ، لا يجب على الله تعالى الاحتراز عما يوهم الباطل [ وبالله التوفيق<sup>(٢)</sup> ] .

---

(١) من (ل) ، (ط)

(٢) من (ل) ، (ط)

**الفصل الثامن**  
**في**  
**حكاية دالئل من**  
**استحل بظهور المعجز على صدق المدعي**

قالوا : إن الملك العظيم ، إذا جلس في المحفل العظيم سم قام واحد من القوم ، وقال يا أيها الناس إني رسول هذا الملك إليكم . ثم قال . يا أيها الملك إن كنت صادقاً في هذا القول ، فخالف عاداتك ، وقم من سرير مملكتك فإذا رأى الناس أن ذلك اسلك ، أو بذلك الفعل الذي التمس ذلك المدعي علموا قطعاً أنه إما فعل ذلك تصديقاً لذلك المدعي وإذا بب هذا في الشاهد ، وجب أن يكون الحال كذلك في العائب . فثبت أن حلو المعحر يدل على لتصديق

[ والاعتراض عليه من وجهين :

الأول إن حصول ذلك الفعل لا يدل على التصديق<sup>(١)</sup> ] وببانه أن القدر المعلوم هو أنه حصل ذلك الفعل ، مقارناً لذلك الطلب ، إلا أن حصول الشيء مع الشيء ، لا يدل على لعلية ، لا قطعاً ولا ظاهراً

وسنن نبر هذا القول تارة بطريق الإحمال ، وتارة بطريق التفصيل .

---

(١) سقط (ت).

أما طريق لإجمال ، فمن وجوه .

الأول إن علم الله تعالى بالشيء المعين ، واجب الحصول مع حصول ذلك الشيء المعين ، لأنه لما ثبت أنه تعالى يجب كونه عالماً بجميع المعلومات ، فعل أي وجه يقع ذلك المعلوم ، يكون العلم متعلقاً به ، كما هو عليه في نفسه . ثم إن العلم يتمتع أن يكون علة للمعلوم<sup>(١)</sup> وبالعكس . أما أن العلم يتمتع أن يكون علة للمعلوم ، فعلى العلم بالشيء ، تابع لذلك المعلوم ، فلو كان المعلوم معللاً به ، لزم كونه المعلوم تابعاً للعلم وهو دور ، والدور محال<sup>(٢)</sup>

وأما أن المعلوم يتمتع أن يكون علة للعلم ، فهو ظاهر . فقد ثبت أن الدوران خاص<sup>(٣)</sup> قطعاً مع علم الله تعالى بجميع المعلومات ، مع أنه يتمتع أن يكون واحد منها علة للآخر

الثاني إن المعلوم قد يكون مساوياً للعلة ، وقد يكون أعم منها . أما الأول فمثل قولنا : طلوع الشمس علة لرحود النهار ، ووجود ليلها أيضاً لا يحصل إلا عند طلوع الشمس . فهذه العلة والمعلوم متساويان . وأما الثاني . فمثل لحمى فإنه قد يكون لعقوبة الخلل ، وقد تكون لسبب آخر . وإذا ثبت هذا فنقول العلة والمعلوم إذا كانا متساويين في العموم والخصوص ، فكل واحد منهما دائر مع الآخر وجرداً ، وعدمياً . والعلية والمعلولة غير مشتركة من الحائسين . فثبت أن الدوران لا يدل على العلية<sup>(٤)</sup>

الثالث . إن الشيء الذي يدور مع غيره وجوداً وعدمياً ، فإنه لا بد وأن يدور مع فصلة المعلوم لماهيته ، ومع خاصيته المساوية لماهيته ، فالدوران قدر مشترك بين العلة وبين غيرها ، فيمتنع كونه دليلاً على العلية<sup>(٥)</sup> بعينها . فهذه

(١) للمعلوم (ل)، (ط)

(٢) بظن (ط)

(٣) ليدور بأطل (ب)

(٤) إن لدور لا يدور على لعله (ت)

(٥) لعلية (ل)، (ط)

وجوه إجمالية داله على أن الدوران لا يدل على العلة التية .

أما التفصيل فبيده . أنه لا يعد في العقل أن ذلك الملك إنما أي بذلك الفعل في ذلك الوقت ، لأعراض أخرى ، سوى تصديق ذلك اسرجل وبيانه من وجوه :

الأول : إن ذلك [ الملك<sup>(١)</sup> ] لعله وقع على ثوبه في تلك الساعة ، حية أو عترب لأجل احترازه عنه ، فام ذلك الملك ، لا لعرض تصديق المدعي .

والثاني : لعله لاح له من البعد شيء ، احتاج إلى معرفته ، فقام لينمكن من رؤيته كما يسمي .

الثالث : لعله قام غضباً على ذلك القائل المدعي ، أو استهزاء به ، ويكون مقصوده : أنه وإن فعل ما التمس منه ذلك الطالب ، لكنه لا ينتف إليه ، ولا يقيم به ورأى . نعم لا يكر أن صدور ذلك الفعل من ذلك الملك<sup>(٢)</sup> في ذلك الوقت على وفق دعوى المدعي ، يرهم إيهاماً صعيماً : أن الغرض هو تصديق ذلك المدعي . فاما أن يقال إنه يفيد القطع والجزم بأنه لا غرض له به إلا هذا التصديق فيعيد .

والاعتراض الثاني : أن نقول : سلمت إيه في الشاهد كما ذكرتم . فلم نلتهم . إيه يجب أن يكون في حق الله تعالى كذلك ؟ والفرق من وجره :

الأول : إما إننا قصينا عن ذلك الملك بكونه مصداقاً لذلك المدعي في دعواه إذا عرفنا أنه يرعي مصالح ملكه ، وأنه لا يفعل فعلاً تشوش سسه بملكته . أما إذا اعتقدنا في ذلك الملك أنه لا يبالي بالمصالح والمقاسد التية ، فإنه لا يحصل هذا الطي<sup>(٣)</sup> ، أو إن اعتقدنا فيه أنه يرعي المصالح والمقاسد

(١) من ( ط )

(٢) المدعي ( ت ، ط )

(٣) الطعن ( ت ، ط )

لكم تعتقد فيه أنه ملك بعيد العور ، عصم الفكر ، كامل العقل قد تأتي بأفعال  
 نظر بها أنها موجب الفساد لعظمته إلا أنه بعينه الكامل ، وفكره اغائص ،  
 يعرف فيها من وجوه المصالح الخفية مالا يقف عليه الغير ابته . فإذا اعتقدنا في  
 الملك هذه الصفة ، لم يصح طاهر أفعاله دليلاً على انتصديق والتكذيب ومن  
 المعلوم أن أقسام حكمة الله تعالى في تدبير السموات والأرض ، فيها لا سبيل  
 لأحد إلى الوقوف على معاقده وصوائطه ، فكيف يمكن قياس أحد البايين على  
 الآخر ؟

الفرق الثاني . إن الملك في الشاهد لو أتى بذلك المطلوب ، مع أن ذلك  
 المدعي يكون كاذباً ، لكان ذلك سعيًا منه في [ إنساد مملكته ، وذلك بعيد لأن  
 سعيه في إنساد مملكة نفسه ، سعى منه في <sup>(١)</sup> ] إلحاق الضرر بنفسه ، وأنه  
 بعيد ، بخلاف الحال في هذه المسألة ، فإنه تعالى لا ينفعه شيء ، ولا يصره  
 شيء . فكيف يمكن قياس أحد البايين على الآخر ؟

الفرق الثالث . إذا قبل ذلك المجلس شاهدنا صورته ، وعرفنا كيفية  
 تدبيره وصبطه بلمملكة ، فسأكد بعض تلك الإشارات بالنعص ، وتبولد من  
 المجموع الحرم واليقين ، أما في حق الله تعالى فلم يشاهد منه إلا هذا العمل  
 الواحد ، اندال على صدق هذا المدعي ، وأما التواقي فأحوال عظيمة لا تصل  
 إلى كيميئتها وكميئتها عقول الخلق ، فظهر الفرق

ثم نقول . إن هذه العروق إنما تحتاج إلى ذكرها ، إذا عرفت بأن قياس  
 اعائب على الشاهد طريقة مقبولة في المسائل العقلية . فإننا قد بينا في علم  
 المنطق بالدلائل الكثيرة أنها طريقة ضعيفة لا تفيد الظن المقنع ، فكيف الحرم  
 واليقين ؟ [ فإنه لا حاجة بنا إلى هذه العروق ، بل ذكرها مجري مجرى الزيادة ،  
 التي لا حاجة إليها والله أعلم <sup>(٢)</sup> ]

(١) من (د) ، (طا)

(٢) من (د) ، (طا)



## الفصل التاسع

### في

تقرير نوع آخر من الشبهات في بيان أن ظهور  
الفعل الحارق لصاحبه الموافق للدعوى مع عدم المعارضة،  
لا يحل على صدق المدعى

الشبهة الأولى إن أقصى ما في الباب أنكم تقولون : إن المعجز قائم  
مقام التصديق [ بالقول<sup>(١)</sup> ] فنقول هب أنه كذلك إلا أن لرحل إذا قال  
فلان رسولي إليكم فهذا كلام محتمل التأويل ، ويمكن صرحه عن طاهره  
بالدليل وإذا كان كذلك لم تكن دلالة هذا القول على ثبوت هذا المعنى دلالة  
قاطعة ، بل كانت دلالة ظنية . فثبت أن دلالة هذا اللفظ على حصول السوء  
دلالة ظنية وثبت أن أقصى مراتب المعجزات أن تكون قائمة بمقام هذا  
اللفظ [ على حصول السوء<sup>(٢)</sup> ] فبأن تكون دلالة المعجز على التصديق دلالة ظنية  
كان أولى

الشبهة الثانية إن كون الفعل حارقاً للعادة ، لا يدل على الصدق  
المتة . والدليل عليه أن جميع الأحوال المعتادة متجهة إلى أول ، لأن الثالث من  
الأزل إلى ذلك الوقت الأول [ هو العدم المستمر فيكون<sup>(٣)</sup> ] حدوثه في ذلك  
الوقت<sup>(٤)</sup> [ حارقاً للعادة ] مع أنه لم يدل على اتصال المتة بقي ن يقال :

(١) من (ن) ، (ط)

(٢) من (ل) ، (ط)

(٣) فكان (ت)

(٤) سقط (ن) ، (ط)

إننا لا ندعي أن كون الفعل خارقاً للعادة<sup>(١)</sup> يدل على الصدق ، بل إننا ندعي حصول هذه الدلالة عند حصول شرط رائد ، وهو كون ذلك المعجر دائراً مع تلك الدعوى ، وجوداً وعدمها . إلا أننا نقول إن العقلاء أطلقوا على أن الدوران مع الشيء لا يعيد العلية إفادة قطعية ؟

واختلصوا في أنه هل يدل على حصول العلية دلالة قطعية أم لا ؟ وقد يسا هذا المطلوب بالوجه الكثيره فيثبت : أن انتمسك بهذا الطريق غير حائر .

الشبهة الثالثة . دلالة المعجر على الصدق لو حصلت ، لكنت إما أن تكون مشروطة بعدم المعارضة ، أو لا تكون مشروطة به ، والقسمان باطلان ، فطعن القول بدلالة المعجر على الصدق

إنما قلنا : إنه لا يمكن أن تكون هذه الدلالة مشروطة بعدم المعارضة لرجوه :

الأول إنه إما أن يكفي في كون المعجر ، معجزاً ، عدم المعارضة في الحال ، أو المعبر بعدم المعارضة أبداً [ أو المنتز عدم المعارضة في مرتبة متوسطة بين المرتبتين المذكورتين . والأقسام<sup>(٢)</sup> ] الثلاثة باطلة أما عدم المعارضة في الحال ، فإنه لا يكفي في كون الفعل معجزاً . فكم من إنسان يأتي بعمل ، فلا يقدر الحاضرون في الحال على معارضة ، مع أنه لا يكون ذلك العمل معجزاً بالانتماق . وأما القسم الثاني وهو أن يكون الشرط في كونه معجزاً عدم المعارضة أبداً فهذا الشرط مجهول فمن الذي يمكنه أن يعلم أن أحداً من الواردين بعده إلى قيام القيامة ، لا يمكنه الإتيان بهذه المعارضة ؟ وإذا صار هذا الشرط مجهولاً [ صار المشروط أيضاً مجهولاً<sup>(٣)</sup> ] فوجب أن نصير المعجرات بأسرها مجهولة . وأما القسم الثالث وهو المرتبة المتوسطة بين المرتبتين المذكورتين فنقول إن تلك المراتب المتوسطة كثيرة متعاقبة وليس اعتبار بعضها أولى من اعتبار

(١) سقط (ت)

(٢) من (ط، ل)

(٣) سقط (ت)

النواقي [ فكان اشتراط واحدة منها ، وإلغاء السواقي <sup>(١)</sup> ] محض السحك ، وهو باطل [ فيثبت أن اشتراط عدم المعارضة ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة ، وثبت أنها بأسرها أقسام باطلة ، فكان القول باعتبار عدم المعارضة باطلاً <sup>(٢)</sup> ] .

الوجه الثاني في فساد هذا القسم إن المعتبر عدم المعارضة إمام من الخاصرين فقط ، أو من جميع أهل الدنيا ، أو المعتبر مرتبة متوسطة وإبطال هذه الثلاثة يمثل الكلام الذي ذكرناه في الوجه المتقدم معلوم

والوجه الثالث : إن العدم نفي محض ، فيمتنع أن يكون متبأراً عن غيره بوجه من لوجه . وإذا لم يحصل فيه لامتيار ، امتنع كونه دليلاً ، ولا جزء دليل لأن أقل مراتب الدليل المحصوص ، امتباره عما سواه

وأما القسم الثاني وهو أن يقال . إن دلالة المعجز على الصدق غير مشروطة بعدم المعارضة فهذا القسم طاهر الفساد والسطوان فثبت بما ذكرنا : فساد القسمين ، وثبت بفسادهما - أن المعجز لا يمكن أن يكون دالاً على الصدق .

الشبهة الرابعة : قالوا دلالة [ المعجز على الصدق دلالة <sup>(٣)</sup> ] غير مناسبة للمطلوب ، فكانت باطلة . ومثاله <sup>(٤)</sup> - أن الرجل إذا قال إني عالم بالهندسة فإذا طالبوه ببيان المسائل الهندسية ، فإنه لا يأتي بها ، ولا يشتغل بالشروع في شرح تلك المسائل ، بل يقول - الدليل على أي عالم هذا العلم أنني امتنع عن الأكل والشرب [ عشرين يوماً <sup>(٥)</sup> ] مع أنني لا أسوت فإن كل أحد يقول هذا دليل لا يناسب هذا المطلوب ، بل يجب أن يبين علمه بالهندسة ، بأن يشرع في تلك المسائل ويشرحها على الوجه فكذلك ههنا الرسول هو الذي يرشد الخلق إلى معرفة المبدأ والمعاد ، ويهديهم إلى طرق اكتساب المصالح في الدنيا وفي الآخرة ،

(١) سقط (ت)

(٢) من (ن) ، (طا)

(٣) سقط (ت)

(٤) من (ز)

(٥) من (س)

فوجب أن يبين هذه الدعوى بإظهار هذا المعنى فأما أن يقول الدليل على أني  
كذلك ، أني أفتك العصا ثعباناً ، فهذا الدليل لا يناسب هذا المصطلح فوجب  
أن لا يلتفت إليه

## الفصل العاشر

في

أن بتقدير أن يكون المعجز قائما مقام  
ما إذا صدقه الله تعالى على سبيل التصريح.  
فهل يلزم من هذا كون المدعي صادقا؟

قال<sup>(١)</sup> المذكرون لدلالة المعجزات : إن هذا المعنى غير واجب ويدل  
عليه وجوه :

الشبهة الأولى . [ إن الدلائل الدالة على<sup>(٢)</sup> ] صحة القول بالخبر ، دالة  
على أن فاعل جميع أفعال العباد هو الله تعالى وإذا ثبت هذا ، وجب القطع  
بأن حائق كل الأكاذيب ، وكل الجهالات هو الله تعالى ، وإذا لم يمنع من الله  
تعالى خلق الجهل والصلالة ابتداء ، فبأن لا يمنع منه ذكر كلام يوجب وقوع  
التليس والجهل ولشبهة في قلب العباد ، كان أولى لأن فعل ما قد يعصي إلى  
الجهل ، ليس بأعظم من فعل الجهل ابتداء .

الشبهة الثانية - لاشك في حصول الجهالات في قلوب الخلق ففاعل  
هذا الجهل إما أن يكون هو العبد ، أو الله تعالى . والأول باطل لأنه إما أن  
يقال . العبد رغب في تحصيل الجهل لنفسه ابتداء مع علمه بكونه جهلاً . أو  
يقال . العبد إنما رغب في تحصيل ذلك [ الجهل ، لأنه اعتقد بكونه علماً ،  
ولأجل حصول هذا الاشتباه ، رغب في تحصيل ذلك<sup>(٣)</sup> ] الاعتقاد لنفسه

(١) الفصل العاشر في تقرير أن تكون الح (ب)

(٢) من (ح)، (د)

(٣) من (د)، (ط)

والأول باطل من وجهين .

أحدهما : إن من المعلوم بالضرورة : أن اعاقل لا يسعى في تحصيل الجهل لنفسه .

والثاني [ إنه متى علم كونه جهلاً ، فإنه مع هذا العلم ، يمتنع أن يصير جاهلاً بذلك الشيء . فثبت أن هذا القسم فاسد . وأن الحق هو القسم الثاني ، وهو أن العبد إنما رغب في تحصيل ذلك الاعتقاد<sup>(١)</sup> [ لنفسه ، لأنه اعتقد أن ذلك الاعتقاد علم لعل هذا إنما رغب في تحصيل هذا الاعتقاد لأجل لجهل السابق فتعبد النفس في ذلك الجهل السابق . فإن كان ذلك لأحد آخر يتقدمه ، لزم منه التسلسل ، وهو محال . فثبت أن هذه الجهالات تترقى عند التصاعد إلى جهل أول . وقع في القلب [ ومعلوم أن العبد لم يقصد إيقاعه ، فوجب أن يكون وقوعه في القلب<sup>(٢)</sup> ] لأجل أن الله تعالى خلقه فيه . فثبت : أن خالق كل الجهالات في القلوب هو الله تعالى . وإذا ثبت هذا ، فأن يجوز كونه فاعلاً لم يوهم الجهل ، كان أولى

الشبهة الثالثة لا شك أن أنواعاً كثيرة من الجهالات حاصلة بلعد بهذه الجهالات . إما أن يقال . إنها حصلت على وفق إرادة الله تعالى [ أو على خلاف إرادته<sup>(٣)</sup> ] فإن كان الأول ، كن تعالى مريداً للجهل وعن هذا التقدير ، فإنه لا يمتنع منه تصديق الكاذب ، سعياً في إلقاء الجهل في القلوب وإن كان الثاني ، لزم منه كونه ضعيفاً عاجزاً مغلوباً وكل من كان كذلك ، لم يمتنع منه الكذب . فثبت أن على كلا لتقديرين ، لم يكر تصديق الكاذب . محالاً من الله تعالى .

الشبهة الرابعة : مدار كلام القائلين بأن تصديق الكاذب محال على الله .

(١) من (ل) ، (ط)

(٢) من (ل) ، (ط)

(٣) إرادة الله تعالى (ط)

على أن الكذب قبيح [ وهو من الله محال<sup>(١)</sup> ] إلا أنا نبنا . أن هذه القاعدة مسية  
على القول بتحسين العقل وتفيحه . وقد عرفت أنه كلام إقناعي ضعيف جداً ،  
لكاد المبني عليه أبصاً ضعيفاً .

---

(١) من (ل) ، (ط)





## الفصل الحادي عشر

### في

## الطعن في التواتر

قالوا إنا ما<sup>(١)</sup> رأينا شيئاً من هذه المعجزات ولكننا سمعنا من جماعة أهم قالوا سمعنا من أقوام آخرين . وهكذا ، على هذا الترتيب إلى أن اتصل هذا الخبر بأقوام ، دعموا : أنهم شاهدوا هذه المعجزات ونحن لا نسم أن مثل هذا الخبر يعيد اليقين التام والذي يدل عليه روجه :

الشبهة الأولى إن حصر التواتر حاصل في صور كثيرة ، مع أنكم تحكمون بكونها كدناً . وذلك يمدح في كون التواتر معيداً للعلم

---

(١) منصوص لتوراة ، مريضة أبيه ، [ خروج ١٢ - ١٤ ]  
ومنصوص التوراة ، ساموس أوصاه موسي ، ميراثاً لجماع يعقوب ، [ تثية ٣٣ - ٤ ]  
واحفظ وسمع جمع هذه الكلمات لي أنا أوصيت بها ، لكي يكون لك ولأولادك من بعدك  
خير إلى الأبد ، إذا علمت الصالح وحق في عيني الرب إلهك ، [ تثية ١٢ - ٢٨ ] .  
واعلم أن لفظ « لأبد » في لغة توراة . لا يعني زمناً ولا نهاية . وإن يعني زماناً طويلاً .  
منه وعلى سبيل المثال فإن في توراة أن الرجل إذا أشرى عبداً من جيس إسرائيل بمنقه في  
السنة السابعة من شروته وكذلك الخارية فإن أب العبد أو ابنت الخارية « لخذ انحرر واحمله في  
أده وفي الف » فيكون له عد مؤيد ، [ تثية ١٥ - ١٧ ] وهذا التأيد إلى سنة الخمسين  
وتسمى سنة ليوبيل . فإنها إذا جاءت لا بد من الإعساق . وإن لم يرض العبد بالخربة ، وإن لم  
ترمن الخارية بالخربة فلا بد من الإعساق . ومنصوص التوراة هر : « تقدمسون السنة الخمسين  
وتساقون بالعتق في الأرض لجميع سكانها » [ خروج ٢٥ - ١٠ ] ومن هذا نعلم أن لفظ الأبد  
محدد بيمده . ومعنى أن شريعة التوراة إلى الأبد : أي إلى محي . انسي المسطر المسار إليه في  
لاصباح الثامن عشر من شهر انسبة

أما المقام الأول في بيان أن التواتر قد حصل في صور ، اتفق المسلمون ٣٤  
على كونه باطلاً ، فتقريره من وجوه

الأول : إن اليهود عن كثرتهم وتفرقهم في مشارق الأرض ومغاربها ،  
يخبرون عن موسى عليه السلام أنه قال : إن شريعتي باقية وأنها لا تنصر مسوخة  
الته وأنه - عليه السلام - قال « عليكم بالسنة ما دامت السموات  
والأرض »<sup>(١)</sup> فهذا الخبر إما أن يكون صدقاً أو كذباً فإن كان صدقاً ، فقد  
ظلت شريعتكم ، وإن كان كذباً ، فقد صار هذا التواتر باطلاً

والثاني : إن اليهود ، مع كثرتهم وتفرقهم في مشارق الأرض ومغاربها ،  
يخبرون : أن التوراة التي معهم ، هي عين التوراة التي أرسلها الله على موسى .  
والمسلمون ينازعون فيه ، ويقولون . إن هذا الكتاب محرف ومعدل ، وأن الذي  
أنزله الله على موسى ، لم يبق في أيدي اليهود منه شيء ، ابته . وهذا أيضاً طعن  
في التواتر<sup>(٢)</sup> .

والثالث : إن اليهود والنصارى على كثرتهم وشدة عداوة بعضهم  
لبعض ، أطبقوا على صلب عيسى - عليه السلام - وقتله . والمسلمون أطبقوا  
على تكذيبهم فيه . وهذا أيضاً طعن في التواتر<sup>(٣)</sup> .

(١) منصوص التوراة . « فيحفظ بنو إسرائيل : سنة ، ليصنعوا السب في أجيالهم عهداً ابدياً .  
موسى ومن إسرائيل علامة إلى الأبد » [ تثية ٣١ ١٦ ١٧ ]

(٢) المسلمون لا يطعمون في تواتر التوراة ، المتداولة ، فهم يعرفون أنها من كتابة « عررا » في مدينة  
« بابل » وتواترت من بعد عررا . وإنما يستدلون منصوص التوراة التي كتبها عررا : عن أن  
التوراة التي بيد اليهود والنصارى اليوم - وهي التي كتبها عررا - كتب من بعد موت موسى برمان  
طويل . وهذا يعني أن إصدارات حصلت لم تشهدا موسى . ويستدلون من مصدره التوراة  
السامرية بعبيرية أن الاختلاف اللغوي والعربي حاصل فيها . وبركات السورة المتداولة  
هي الأصلية وكانت واحدة مع جميع فرق اليهود ، وكانت حالية من الاختلافات . ففي آخر  
سفر التثية « سمعت هناك موسى عيد الرب في أرض مواب ، ودفعه في الخوة في أرض مواب ،  
مقابل بين فقور ، ولم يعرف إنسان قبره إلى هذا اليوم » وفي التوراة لسامرية في القوصايا المشر  
تقدس جبل جرمم ، وليس من إشارة إلى تدبسه في التوراة عبرانية

(٣) لم يحدث الإطاع بين الكتب النصرانية لتدبر حاه في بعضها أن المسيح لم يقتل ولم يصلب ،  
وهذا بطل التواتر [ اقرأ إنجيل برنابا ] وإنما ما كتبه جرجي زيدان والمشتري مبل ، في هذا  
الموضوع ؟

والرابع : إن النصارى على كثرتهم ، وتمرقهم في الشرق والعرب ينقلون عن عيسى - عليه السلام - أنه كان يقول ثلاثة : الأب والكلمة - الأب - وروح القدس ، ويدعو الناس إلى التثليث ، والمسلمون يكذبونهم فيه . وهذا أيضاً طعن في التواتر

الخامس : إن المجوس على كثرتهم ، واستعلاء دينهم قبل ظهور دين الإسلام ، كانوا مطّفين متفقيين مدة ألف سنة على ظهور المعجرات العظيمة ، على يد « رردشت » ومن جعلتها أنهم دونوا عظيمياً من لنحاس ، وصروا عن رأس « رردشت » فما صره ذلك البتة . ونقلوا أيضاً : أنه انكسرت قوائم فهرس « كشتاسب » ثم إننا عادت صحيحة دعاء « رردشت » والمسلمون يكذبونهم فيه . وهذا أيضاً في التواتر .

السادس : إن المانوية على كثرتهم يجبرون أن « ماي » كان يطير إلى السماء ، ويغيب عن أعين الخلق ، ثم يعود إليهم وسائر العرق يكذبونهم فيه

السابع : إن الكرامية صنعوا كتباً كثيرة في فضائل أبي عبدالله « ابن كرام » ونقلوا عنه أحوالاً عجيبة ، مثل : لطيران إلى السماء ، والانتقال من بلد إلى بلد آخر ، في زمان قليل ، وإظهار الطعام والشراب في المفاور وسائر الناس يكذبونهم في تلك الروايات . مع أن لكراميه عدد عظيم يباعون مبلغ التواتر

والثامن : إن الروافض ادعوا حصول التواتر<sup>(١)</sup> في ثبوت النص الحلي على إمامه « علي بن أبي طالب » رضي الله عنه ، وسائر العرق يكذبونهم فيه فقد حصل الرأع في التواتر نفياً وإثباتاً .

---

(١) مع ادعاء حصول التواتر - والتواتر هذا غير صحيح أو عدم حصوله لا يصح في نفسه أن يظهر العداء بين الشيعة وأهل السنة لأن الخلاف الديني بين الفريقين خلاف يسير لم يصل إلى أصول الدين وكيف يظهر عداء وأعداء المسلمين بمنزلة المارقة بين المسلمين . لعمري على هلاكهم ؟

والناسع - إن جماعة الصوفية<sup>(١)</sup> من المسلمين ، ومن النصري على كثرتهم ، يعرفهم في مشارق الأرض ومغاربها ، ينقلون ظهور الكرامات العظيمة على سلفهم وشيوخهم [ وكثر المتكلمين . ولا سيما المعزلة<sup>(٢)</sup> ، مصروب عن تكديبهم فيه

والعاشر - إنك لا ترى فرقة من فرق الدنيا ، ولا طائفة من طوائف أهل العالم إلا وهم ينقلون عن شيوخهم وسلفهم<sup>(٣)</sup> [ أنواعاً من الفضائل والمناقب ، والكرامات . مع أن محالهم ينكرونها بأسرها ، وينقلون عنهم أنواع المثالب والمعائب والمصائب والقبائح وكل واحد من الخصمين يدعي ظهور ذلك الروايات وبلوغها مبلغ التواتر ، وذلك بموجب وقوع التعارض والتدافع في الأحبار المتواترة .

واعلم أن المتكلمين أجابوا عن ادعاء اليهود : حصول التواتر في أن موسى عليه السلام قال : « إن شريعتي لا تصير مسوخة » بأن قالوا : إن « تحت نصر » قتلهم بالكلية ، ولم يبق منهم إلا عدد قليل ، يمكن إطفائهم على الكذب وإذا كان الأمر كذلك ، فقد خرجت روايتهم عن حد التواتر<sup>(٤)</sup>

---

(١) ما أساء إلى الإسلام إلا التصوف - ويجب على العلماء تأييد الكتب لكثرة في نقد التصوف ودنه ، والبروز من يدين بالتصوف من المسلمين - ويجب عليهم مدام الصف والأمر به وتظهر مساجد الله من اندلع والحرافات وإفخاع العوالم من المسلمين بأن الأولياء حياء أو أموات لا يذكرون لأسمهم ولا لعمرهم فعلاً ولا صراً

(٢) لو لم يكن للمعصية من فضل إلا دم المتصورة ، لكان هذا الفضل كاف في الحكم عليهم بأنهم من الصطفي الأحياء

(٣) من (ن) ، (ط)

(٤) الإحالة الصحيحة على أن موسى لم يفعل شريعتي لا تصير مسوخة أن في التواتر سواء أوجب بها موسى عن يحيى ، بي من بعده ناسخ لشريعته - ومنها في ، الأصحاح الثامن عشر من نصر الشبهة - « نقيم لك الرب إلهك ميثاً من وسطك من إحيوتك مثلي له تسمعون - الخ بقوله - له تسمعون » يدل على أن بني إسرائيل مكلفون بسماع كلام النبي المنتظر ، حتى ولو لم يسموا بشرك شريعة موسى - ويدعي النصاري أن الميثاق الذي سمي به هو عيسى عليه السلام والصبر لا يشير إليه لأنه من بني إسرائيل وقوله - من إحيوتك - تعني جسماً عبر بني إسرائيل ويقول السعدون - إنه محمد ﷺ لأن التواتر نصت على بركة لآل إسماعيل [ يكون ١٧ - ٢٠ ] والبركة تعني الملك والنبوة وإسماعيل أخ لإسحاق عبيهما السلام

وأجابوا عن نقل اليهود والنصارى عن قتل عيسى عليه السلام وصلبه  
بأن الله تعالى ألقى صورة عيسى عليه السلام على إنسان آخر فهذا السبب  
حصلت هذه الشبهة .

وأجابوا عن ادعاء المجوس والمناوية ظهور المعجزات على « ردشت » و  
« ماني » [ بأن قالوا : السوء متفرعة على معرفة الآله ، وه ردشت » و  
« ماني »<sup>(١)</sup> ] أنت للعالم بهين وهذا من أعظم أنواع الكفر والكافر يمنع  
ظهور المعجزات على يده .

ثم أحاب لقائل عن هذه الأجوبة : يقال : أما قولكم : إنه قل عدد  
اليهود في زمان « نخت نصر » بقول . لما حار هذا ، فلم لا يحور مثله في جميع  
أنواع التواتر ؟ فإن قالوا : لو وقع ذلك لاشتهر ، لأن الوقائع العظيمة يجب  
اشتهارها ، بدليل . أنه لما حصلت هذه الواقعة في دين اليهود ، اشتهرت فيها  
بين الخلق قلنا : لا نزاع في أن هذه الوقائع العظيمة قد تشتهر . فأما دعوى  
أنه يجب اشتهارها فهذا غير وحب والدليل عليه من وجوه :

الأول : إن معجرات محمد عليه اسلام مثل : انجاء الماء من بين  
أصابعه ، وإنباع الخلق الكثير من الطعام لقييل ، وانصلاع لشجرة من  
أصلها ، وانشقاق القمر ، وكلام الذئب وقائع عظيمة [ متعلية حد ، ولم  
حدث<sup>(٢)</sup> ] هناك مانع يمنع من نقلها ، مع أنه لم يرو هذه لوقائع إلا الواحد  
والاثنان ثبت أن قولكم إن الوقائع اعظيمة يجب نقلها : صعب

الثاني : إن شعائر الصلوات كانت ظاهرة بادية مدة ثلاثة وعشرين سنة ،  
ثم إنها ما نقلت كما ينبغي ، فإياهم اختلفوا في كون الإقامة مثناه أو فردى ،  
واختلفوا في قراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » واختلفوا في سائر الشرائط

(١) من (ط)

(٢) من (ن) ، (ط)

الثالث إن رقائع ملوك العجم على عظمتهم ، بقيت من مدرسة غير  
مذكورة ، والرقائع التي وقعت في زمان عاد وشمود اندست ، وبعض رقائع نوح  
عليه السلام وغيره قد نفي هيئت أن الرقائع العظيمة قد تصير من مدرسة ،  
وقد تصير باقية ، وأنه لا يجوز اجترام بأحد الحكمين [ قطعاً<sup>(١)</sup> ]

وأما قوله . إن الله تعالى ألقى شه عيسى عليه السلام على شخص  
أخر ، فنقول فهذا من أعظم القوادح في التواتر لأنكم لما حورتم هذا  
المعنى . فلعل الشخص الذي يُعتقد فيه أن محمد ما كان محمداً ، بل كان  
شخصاً آخر ، ألقى الله تعالى عليه صورته ومشابته ، وكذلك القول في جميع  
أحوال الخلق وذلك بوجوب السفسطة

وأما قوله . « زردشت »<sup>(٢)</sup> كان قائلاً بإثبات الإلهين فيمنع ظهور  
المعجزات عليه فنقول : هذا الكلام يقوي ما ذكرناه من السؤال ، وذلك لأن  
« إيران شهر » الذي هو واسطه ممالك العالم . وأشرف بقاع الدنيا كلهم كانوا  
على دين « زردشت » قريشاً من ألف ومائتي سنة . وكلهم كانوا يثقلون عنه  
المعجزات الطاهرة القاهرة ثم إنكم أنتم دليلاً قطعياً على أنهم كانوا كادبيين  
في تلك الروايات فإنكم قلتم إنه كان كافر . ولكافر يمتنع ظهور المعجزات  
على يده ، فصار هذا سرهنا جلياً في أن تلك الأخبار المتواترة كانت كاذبة  
باطلة . ونحن ما سعيها إلا لبيان أن خبر التواتر [ قد يكون باطلاً فاسداً وعلى  
مد التقدير ، فالاعتماد على مجرد خبر التواتر<sup>(٣)</sup> ] لا يبيد العلم واليقين

فهذا تقرير هذه الشبهة من هذا الوجه .

وهنا وحده كثيرة ، سوى ما ذكرناه في صعب التواتر<sup>(٤)</sup> ذكرناها في كتاب

(١) من (ط)

(٢) أو تضر (ب)

(٣) من (ل) ، (ط)

(٤) أنظر ما كتبه من حرم في صعب التواتر في كتاب الفص

« المحصول »<sup>(١)</sup> وفي كتاب « الأربعين في أصول الدين »<sup>(٢)</sup> « فمن أراد [ الوئوف عليها ]<sup>(٣)</sup> [ فليرجع إلى هذه الكتب ] والله أعلم بالصواب »<sup>(٤)</sup> [

---

(١) محصل أفكار المتعلمين والتأخرين ، كتاب في علم الكلام تحقيق الدكتور حسين أماني  
والمحصول كتاب في علم أصول الفقه  
(٢) يستطيع هذا الكتاب لربما إذا شاء الله  
(٣) سقط (ت)  
(٤) من (ل ، ط) (طا)





## الفصل الثاني عشر

في

تقديم شبهة من يقول ، إن الله

تعالى هو أرسل رسول الله الخلق

لوجب أن يكون ذلك الرسول من الملائكة

وهذه الشبهة قد ذكرها الله تعالى في القرون مراراً وأطواراً قالوا الدليل عليه أن كون الرسول من جملة الملائكة ، أقصى إلى العرض [ والأقصى إلى الغرض<sup>(١)</sup> ] هو الذي يجعله الفاعل الحكيم . فينتقل ههنا إلى تقرير هذين المقامين

المقام الأول : وهو بان أن كون الرسول من جملة الملائكة أقصى إلى الغرض بيد عليه وجوه .

الأول : إنه لما كان الملك في غاية القوة والقدرة والشدة فالناس يحافونه ، ويهابونه ، فكان «قيادهم لطاعته أكمل» ، فكان أقصى إلى المقصود<sup>(٢)</sup>

والثاني : إنه إذا كان ملكاً ، وكان لا يأكل ولا يشرب ولا يسروح ولا يرغب في تحصيل المال والحاء كان وثوق الناس بمصدقته أقوى ، ومعدوم عن الكذب والرغبة أكمل ، فكان هذا الطريق أقصى إلى العرض

ولثالث : إن منصب رسالة الله تعالى أعظم المناصب وأعزها وأشرفها ،

---

(١) من ( ط ، ل )

(٢) المطلوب ( ط )

والحكيم إذا فوص أعظم المناصب وأجلها إلى بعض عبيده ، فإنه لا يليق به  
إلقاء ذلك العهد في لذل والمهوان ونرى أن اسرسل البشرى واقعاً في الذل  
والمهوان ، بسبب الخوع والعقر [ والخوف من الأعداء<sup>(١)</sup> ] والقرار من قرية إلى  
قرية أخرى ، وطلب الأموال القليلة من أصحابه

فبشت هذه الوجوه إن إرسال الرسول من الملائكة أقصى إلى المقصود  
[ من إرساله من الشر<sup>(٢)</sup> ] .

[ فإن قالوا . إرسال الرسول من الملائكة ، يوجب أنواعاً من المفاسد

أولها . أن الأمة إما أن يشاهدوا ذلك الملك على صورته الأصلية ، أو على  
صورة أخرى مستعارة ، والأول يوجب الخوف الشديد ، ورجال العقل لا  
نرى أن رسول الله ﷺ لما رأى جبريل عليه السلام على خلفته الأصلية<sup>(٣)</sup> غشى  
عليه والثاني باطل لأنه إذا رأى الملك على صورة الإنسان ، فحيث لا يبقى  
بينه وبين الإنسان فرق

وثانيها . إن الملائكة فيهم شدة عظيمة<sup>(٤)</sup> وبهر شديد ، فهم لا يساعون  
الشر في رلائهم ومناصبهم ، بخلاف الرسول الشرى .

وثالثها . إن الجسر إلى الحسن أميل إلى الناس برسول يأتيهم من  
جسهم ، أكمل من إنهم بالملك

قلنا أما السؤال الأول بمدفوع . فإن يقول : خلق الخوف ، والفزع في  
قلوب العباد من الله تعالى ، فكان يجب أن يجعل قلوب الشر ، بحيث إذا  
شاهدوا الملك ، لم يفرعوا منه ، فيصير هذا معنى معجزة عن صدق ذلك  
الملك .

(١) سبط (ت)

(٢) من (ل) ، (طا)

(٣) الأولى (ت)

(٤) قوه شديدة (ت)

ثم نقول لم لا يجوز أن يقال إن الناس يشاهدون ذلك الملك في صورة اسشر<sup>(١)</sup> ؟ ويكون الفرق بينه وبين سائر الشر أن لا يحتاج إلى الأكل والشرب والملبوس والمنكوح ، وهذا القدر من التعمات لا يوجب الخوف الشديد ، ويحصل الامتياز بينه وبين سائر الناس . وأما قوله ثانياً للملائكة لهم قهر شديد فهم لا يسامحون البشر قلنا الملائكة لا يعصون الله فيما يأمرهم ، فإذا أمرهم بالرفق لم يفعلوا شيئاً من التشديد .

وأما قوله ثالثاً : الجنس إلى الجنس أميل . فنقول : حصول الميل في القلب ، ليس إلا من الله تعالى ، كما قال تعالى : « ولكن الله ألفت بينهم »<sup>(٢)</sup> ، فثبت بما ذكرنا . أن إرسال الرسل من زمرة الملائكة ، أنصى إلى المقصود ونقول . لو كانت لرسالة جائزة ، لوجب أن يكون ذلك الرسل من الملائكة [ لأن الحكيم<sup>(٣)</sup> ] إذا أراد تحصيل مطلوب ، وكان له إليه طريقان ، وكان أحد الطريقين أنصى إلى حصول ذلك المطلوب من الطريق الثاني ، فإنه يجب عليه مقتضى حكمته ، أن يرجح الطريق الأفضل الأكمل

الوجه الثاني في تقرير هذه الشبهة إن كمال الإنسان في أن يعرف الحق لذاته ، والخير لأجل العمل به . وبرى الشر ناقصين في هذين الوصفين ، واحتاجوا إلى شئخص يكون كاملاً فيهما ، حتى يصير ذلك الكامل مكملاً للناقصين ، وذلك المكمل يجب أن يكون مبرأ عن النقصان في هذين الوصفين ، وإلا لافتقر إلى مكمل آخر ، ولزم التسلسل ، وكل من كان مشراً فإنه لا ينمك عن الشهوة والغضب ، ونسب حصول هذين الوصفين<sup>(٤)</sup> يكون النقصان حاصلاً فيهم . أما الملائكة فهم مهذبون عن الشهوة والغضب ، والخيال والرهيم ، مستغرقون في المعارف الإلهية ، مواطعون على اطاعات والعبادات . فكانت نعمهم لأجل تكميل الناقصين أولى .

(١) الملائكة (ت)

(٢) الأنفال ٦٣

(٣) منط (ت)

(٤) هذين الوصفين (ت)

الوحه الثالث إن الأنبياء - عليهم السلام - مقرون بأنهم إنما يستعيدون  
 [ ما لهم <sup>(١)</sup> ] من الكمالات من الملائكة قال تعالى ، « تزل به الروح الأمين  
 على قلبك » <sup>(٢)</sup> وقال [ في صفة القراء <sup>(٣)</sup> ] « إنه لقول رسول كريم <sup>(٤)</sup> » وقال  
 « علمه شديد القوى » <sup>(٥)</sup> وقال ، « وأيدناه بروح القدس » <sup>(٦)</sup> وقال « يمددكم  
 ربكم بحمسة آلاف من الملائكة مسومين » <sup>(٧)</sup> ، وقيل : « فمثل لها بشرا  
 سويا » <sup>(٨)</sup> ، فلما ثبت اتفاق الأنبياء - عليهم السلام - أنهم إنما يستعيدون ما لهم  
 من الكمالات ، من الملائكة السماوية ، والأرواح الهلكية كان إرسال الملك إلى  
 الخلق أولى وأكمل فهذا تقرير كلام هذه الطائفة [ والله أعلم <sup>(٩)</sup> ]

(١) من (ط)

(٢) الشعراء ١٩٢ - ١٩٤

(٣) من (ط) ، (ج)

(٤) النكوير ١٩

(٥) الحجم ٥

(٦) البقرة ٨٧

(٧) آل عمران ١٢٥

(٨) مريم ١٧

(٩) من (ج) ، (ط)

**الفصل الثالث عشر**  
**في**  
**البحث عن الطريق الذي يعرف**  
**الرسول كونه رسولا من عند الله عز وجل**

قال الطاعنون في المعجرات - هب أن الأمة يعرفون بواسطة المعجرات كون الرسول إنساناً أميناً صادقاً في دعواه . أما الرسول فكيف يعرف كونه رسولاً ؟ وذلك لأن ثبوت رسالته ، إما أن يكون لأجل أن الله تعالى يرفع بواسطة من البين ويقول أيا العبد أنت رسولي إلى الخلق ، وما أن يكون لأجل أن الله تعالى يرسل إليه ملكاً ، ويقول له ذلك الملك - أنت رسول الله تعالى إلى الخلق

أما انقسم الأول فمعيد وأكثر الأنبياء مطلقون على أنهم إما جاءتهم الرسالة من عند الله بواسطة الملك . فيبقى انقسم الثاني ، فقول كما أن الأمة معقرون في التمييز بين المدعي الحق ، وبين المدعي المظلل إلى الحجة ، فكذلك الرسول لا يمكنه التمييز بين الملك المعصوم ، وبين الشيطان المرحوم ، إلا بالمعجزة لكن لا سبيل إلى هذا المعجز . وذلك لأن الرسول لشري لا يعرف ما يوافق العادة ، في عالم الملائكة ، وما يخالف العادة هناك فكل معجز يأتي به الملك في تقرير أنه حق ، فإن الرسول الشري يجوز أن يكون ذلك أمراً موافقاً للعادة في عالم الملائكة وهذا التقدير فإن ذلك الملك لا يقدر على تقرير الحجة على كونه ملكاً معصوماً فإن قالوا إنه إذا أتى منك بعض خاص ، ثبت بالدليل أنه لا يقدر على إحداثه أحد إلا الله سبحانه وتعالى - فحيث عرف

الشي كونه ملكاً معصوماً لا شيطانياً مرجوماً . فنقول هذا أيضاً [ لا يقيّد  
 وذلك لأن ذلك الفعل ، وإن كان فعلاً<sup>(١)</sup> ] لا يقدر أحد على إيجاده إلا الله  
 تعالى ، إلا أنه لا يمتنع لي نعتل أنه - تعالى - أخرى العادة في عالم الملائكة بأن  
 كل من دعا الله ، وتضرع إليه في طلب ذلك الفعل ، فإنه تعالى يصعله إجابة  
 لدعاء ذلك الداعي ، وإذا كان هذا المعنى محتملاً ، لم يكن ظهوره على يد هذا  
 الملك دليلاً على كونه صادق اللهجة في ادعاء الرسالة [ فيثبت أن الملك لا  
 يمكنه تعريف الرسول الشري كونه صادق القول في ادعاء<sup>(٢)</sup> ] كونه رسولاً من  
 عند الله إلى ذلك الإنسان . يعني أن يقال إنه تعالى يخلق في ذلك الإنسان علماً  
 بديبياً ضرورياً ، بأن ذلك لئدي وصل إليه ملك صادق ، لا شيطان كاذب ،  
 فإنه إن لم يحصل هذا المعنى ، امتنع كون الرسول الشري ، علماً بأن ذلك  
 الواصل ، ملك من عند الله تعالى وإذا وقع الشك في الأصل ، فوقعه في الفرع  
 أولى [ والله أعلم بالصواب ]<sup>(٣)</sup>

(١) سقط (من)

(٢) سقط (ث)

(٣) من (ل) ، (طا)

**الفصل الرابع عشر**  
**في**  
**الشبهات المبنية على أنه ظهر**  
**على الأنبياء ، أعمال تلقن في صحة نبوتهم**

والشبهة الأولى قالوا ثبت بالدلائل العقلية : أن كمال حال الإنسان في الدنيا والآخرة في أن يعرف الحق بذاته ، ولخير لأجل العمل به [ وأشرف المعارف معرفة الله تعالى<sup>(١)</sup> ] وأشرف الأعمال الإعراف عن الدنيا ، والإقبال على الآخرة . فثبت : أن سعادة الخلق مربوطة بتحصيل هذين الأمرين ، وكل ما سوى هذين المطلوبين فهو عث عديم الفائدة . وإذا ظهرت هذه المقدمة فنقول إما يرى الأنبياء والرسل بسح بعضهم ، شرئع بعض المتعلمين ، وهذا النسخ والتبديل<sup>(٢)</sup> إما أن يكون قد وقع في هذا الذي بيا أنه هو المقصود الأصلي ، والغرض الأشرف أو في أمور رائدة عليها ، معايرة لها . والقسم الأول باطل قطعاً لأنها لا بيا . أن كمال لسعادة ولخير ، موقوف على تحصيل هذين المطلوبين ، فكل من جاء بتقريره وتأكيد كان محقاً ، وكل من

---

(١) إن نسخ - وهو لا يكون إلا في الأوامر والنواهي - ما حدث إلا مع ثلاثة من الرسل أولهم نوح عليه السلام . ولناس طلبوا عن شريعته إلى زمان موسى عليه السلام . وكل من بعد نوح إلى موسى كان عن شريعة نوح . وظل الناس على شريعة موسى إلى زمان محمد عليه السلام . وكل من بعد موسى إلى محمد كان على شريعة موسى . والناس يعلمون أنه إلى زمان موسى كان الجنس البشري يصارع قوى الطبيعة ، ويكتشف أسرارها للبهمة ولأستفزاز ، ولما صار انقياء حاصلاً ، أرسل إليه الله موسى نور وهدى للناس ينظم لهم معاشهم . عن أمره تعالى - وفي زمان محمد أراد الله تعالى أن يجمع لشريعات على لباس فكان القرآن . تخفيف من دنكم ورحمة ، فالرسل الثلاثة هم نوح وموسى ومحمد عليهم السلام

جاء برده وإزالته وبطاله وسحبه كان مبطلاً ، فلو كان السح والتغير والتبدل واقعاً في هذا القسم ، كان الآي بالسح مطلقاً كادباً ، وحيث لا يلزم تكذيب الأنبياء وذلك لا يجوز . وأما القسم الثاني وهو أن يقال : التفاوت في الشرائع ما وقع في هذه القواعد الشريفة ، والمهمات الأصلية وإنما وقع في الصروع والروايد فنقول . الاختلاف في مثل هذه الزوائد والتوابع إما أن لا يعبد [ منفعة أصلاً ، أو إن أفاد منفعة فإن تلك المنفعة <sup>(١)</sup> ] تكون قليلة جداً . ومثل هذا الاختلاف لا يليق به حمل الناس على أحد [ القولين ، ومنعهم من القول الثاني ، بالقتل والنهب والإيلام والإيذاء <sup>(٢)</sup> ] ورأينا أن الأنبياء يفعلون ذلك فكان هذا قادحاً في طريقتهن

ومثاله : إن المقصود الأصلي من الصلاة . أن يكون القلب مشغولاً بنية العبودية ، وللسان بالذكر والثناء ، والأعضاء مزيّنة بأنواع الخدمة وهذا المقصود حاصل بالصلاة التي يؤتى بها على مذهب [ اليهود ، وبالصلاة التي يؤتى بها على مذهب النصارى ، وبالصلاة التي يؤتى بها على مذهب المسلمين . ثبت . أن ما هو المقصود [ الأصلي حاصل على كل التقديرات <sup>(٣)</sup> ] ثم إذا ترى الأنبياء يباعدون في حمل [ الناس على طريقتهن وفي مع الناس عن طريقة من تقدمهم <sup>(٤)</sup> ] ويرغمون أن العمل بالطريقة المتقدمة : كفر يوجب حل الدم ، ويرحب العذاب الدائم ويوجب هب الأموال ومسي الأولاد وأصاً المقصود من الصوم . قهر النفس . وذلك لا يتفاوت بأن يقع ذلك الصوم في شهر رمضان ، أو في شهر آخر . فالمبالغة في تعيين هذا الشهر ، والمع من سائر لشهور يكون عديم الفائدة . وكذلك المقصود من القلة أن يكون الإنسان عند اشتغاله بخدمة الله تعالى ، مستمراً ثابتاً . حتى ينفرد قلبه للاشتغال بخدمة الله تعالى وهذا المقصود لا يتفاوت بأن تكون القلة هي

(١) سقط من (ت)

(٢) من (ل) (ط)

(٣) من (ل) ، (ط)

(٤) سقط (ب) وفي (ط) - كلا التقديرين

(٥) سقط (ت)



الكعبة أو غيرها وكذلك المقصود من اجتماع الخلق الكثير في الموضع الواحد ، لأجل أداء الطاعات والعبادات أن تصير كثرة الأرواح المتوجهة إلى استئثار رحمة الله تعالى ، سيما لقوة ذلك التأثير ولتكميله ، وهذا لا يتصور بأن تكون تلك الجمعية حاصه في يوم الجمعة ، أو في يوم السبت ، أو في يوم الأحد

إذا عرفت هذا ، فنقول : ظهر بهذا البحث : أن الأشياء التي اختلفت الشرائع فيها : أمور لا فائدة السمة ، بحسب المطالب الأصلية فلم يبق إلا أن يقال - الفرص من الشدائد في إظهارها أن يصير ذكر ذلك المتقدم مدرساً ، وأن يصير ذكر هذا الثاني سائياً ، فيما بين الناس ولا فائدة في ذلك إلا طلب الرئاسة في الدين [ والنفوذ على الخلق . فلما شرعوا القتل والهت والإبداء والإيلام ، لتعريف هذه المعاني ، علمنا أنه ليس بصواب وظاهر أن المقصود منه ليس <sup>(١)</sup> ] إلا طلب الرئاسة في الدنيا ، فيكون دطلاً

الشبهة الثانية للقوم . قاسوا إن حكم العقل في التحسين والتقبيح . إما أن يكون معتبراً ، وإما أن لا يكون ، وعلى التقديرين ، فالقول بالنسوة مشكل . أم القسم الأول . وهو أن يكون التقدير أن يكون حكم العقل في التحسين والتقبيح مقبولاً فنقول : إنه متى كان الأمر كذلك ، كانت مدانه العقول فاصية بأن الإنسان إذا كان قلبه حالياً عن [ لالتماس إلى الدنيا وشهواتها ، وكان حالياً عن <sup>(٢)</sup> ] الاشغال بغير الله تعالى ، وكان عريقاً في نور معرفة الله تعالى ، وفي ذكره . فهذا لإسنان إذا مات . وحب أن يكون من السعداء الأبرار ، لكما يرى أن الأنبياء يقولون إن من كان حبه على ما ذكرناه ، ثم إنه عمل عن الإقرار بالسوء والرسالة . أو كان متوفهاً فيه ، كان كامراً من أهل العذاب الدائم . والعقاب المخلد . ولما ثبت أن حكم لعقل في الإنسان المذكور أن يكون من السعداء الأبرار . وثبت أن حكم الشرع فيه أن يكون من الأشقياء الكفار ، ثبت . أن حكم الشرع مخالف حكم لعقل . وما

(١) من (ن) ، (طا)

(٢) من (ل) ، (طا)

كان التقدير في هذا القسم أن يكون حكم العقل في التحسين والتفسيح معبراً ،  
وجب أن يكون ضده مردوداً [باطلاً] .

وأما القسم<sup>(١)</sup> الثاني . وهو أن يكون لتقدير هو أن يكون حكم لعقل  
في التحسين والتفسيح مردوداً [٢] باطلاً . فنقول . يبطل القول بالنبوة والرسالة ،  
لأن على هذا التقدير لا يصح من الله تعالى إظهار المعجز على يد أكاذيب ولا  
يصح منه أيضاً أن يكذب في وعده ووعدته . وعلى هذا التقدير ، فإنه يسل  
القوة بالسورة والرسالة

والشبهة الثالثة : نالرا إنا وجدنا هذه الشرائع مشتملة على أمور باطنة ،  
فكان القول بها باطلاً . بيان الأول من وجوه :

الأول : إن القول بالتنبيه غالب على الشرائع ، وذلك يوجب الجهل بالله  
تعالى ، والجاهل بالله تعالى لا يمكن أن يكون رسولاً حقاً من عند الله -  
تعالى - وإنما قلنا . إن القول بالتنبيه غالب على الشرائع ، وهو لآما بين حصول  
هذا المعنى في هذه الأديان الأربعة الطاهرة .

أما دين الإسلام . فالقول بالتنبيه ظاهر في القرآن . وأما الأحاديث فإنها  
ملوذة من ذلك . ولذلك فإن أكثر من شرع في رواية لأخبار حرم بالتنبيه ،  
وليس لفائل أن يقول . إنه إنما ذكر هذه الألفاظ على سبيل الاستعارة والمجهر .  
لأننا نقول . هذا باطل من وجهين .

الأول : إن التعبير عن المعاني الصحيحة ، بالعبارات المشتملة على  
المحازات والاستعارات ، حذراً معيماً ، وصحفاً معلوماً . فأما هذه الآيات  
الكثيرة ، والأخبار الكثيرة ، فهي ألفاظ صريحة في الدلالة على المعاني الموجبة  
للتنبيه ، حتى أما لو أردنا أن نمبر عن تلك المعاني بألفاظ أقوى منها [ وأكد

---

(١) من أول . وأما القسم الثاني وهو أن يكون . لج في مرصعه في (ط) وفي (ن) وهو في أصل  
د صعه الدعوة إلى الله تعالى ، في (ت) والنسخ المشابه ما  
(٢) سقط (ل) ، (ط)

دلالة على التشبيه منها<sup>(١)</sup> ] لم نجد التثنية . وذلك يدل على أنه ما أريد مذكر تلك الألفاظ إلا تقوية القول بالتحسيم .

والثاني . هب أن الأمر كما ذكرتم ، ولكم لو كانوا معتقدين للتثنية والتوحيد ، لكان من الواجب عليهم ، أن يدكروا الألفاظ الدالة على التثنية ، صريحة فيه ، حتى يصير التصريح بهذا الحق ، سبباً لتأويل تلك الألفاظ الموهمة للباطل . لكن لم نجد البتة في الكتاب ، ولا في الأحبار مثل هذه البيانات . فظهر أن القوم كانوا مصرين على القول بالتحسيم

وأما دين اليهود والتشبيه المذكور في التوراة ، بالنسبة إلى المذكور<sup>(٢)</sup> ] في القرآن ، كايحرم بالنسبة إلى لقطة ، وكالحمل بالنسبة إلى المدرة .

وأما دين النصارى : فمدار الأمر فيه على الحول والاتحاد . والآب ، والابن ، والروح القدس . وهذا أرك أقوان مذهب القائلين بالتحسيم والتشبيه .

وأما المحوس . فقولهم بوجود الإلهين ، وقولهم بوقوع المحاربة بينهما ، واستعانة الإله الحبر ، بجند الملائكة ، واسعانة الإله الشرير بجند من الشياطين . مما ينفر العقل عنه ، وتنفر الطوائع عن سماع مثله .

فثبت بهذا : أن القول بالتشبيه عالب على هذه الشرائع .

الوجه الثاني : في بيان هذا المعنى : إن القرآن مملوء من الحبر . ومن القدر والآيات الواردة فيه أكثر من عدد الرمل والحصى . ولا شك أنه متناقضة ، وأن التوفيق بينها لا يحصل إلا بتعسف شديد ، وهذا يدل على أن صاحب هذا الكتاب كان مضطرب الرأي في الحبر والقدر ، غير جازم بأحد الطرفين

الوجه الثالث : إنه ما ظهر من الأنبياء معي تام في البحث عن ذات الله

(١) سقط (ل)، (ط).

(٢) سقط (ت)

تعالى وصفاته ، وقيمة ما يحب ويجوز ويستحيل عليه ، وقيمة أفعاله ولم يكلموا في إثبات النفس وحدوثها وبقائها ، بل تركوا هذه الأصول بالكلية ، وأكثروا المبالغة في تقرير موضوعاتهم الجديدة ، وفي مسح موضوعات المتقدمين .

إذا ثبت هذا ، فنقول : إطاقهم على التساهل في الأمور العالية العظيمة ، وعلى التشديد في الأمور الهينة<sup>(١)</sup> يدل على أن المطلوب من هذه الشرائع تقرير مطالب الدنيا .

الوجه الرابع إن لشرائع مشتملة على الكليف بالقل ، وأحد المال وهذا على خلاف العقل . لأننا نقول : حالق هذا الكافر ، كان في أول الأمر قادراً على أن لا يخلق ، وبعد أن خلقه فهو قادر على أن يميت . فإن كان الصلاح في [ إصابته وإعدامه ] فلم يخلق ؟ وإن كان الصلاح في<sup>(٢)</sup> [ إصابته وإحيائه ] فلم أمر بقتله ؟ فإن قالوا : لم لا يجوز أن يحصل للقاتل بسبه [ ذلك المقتول ]<sup>(٣)</sup> نوع مصلحة ؟ نقول : لكنه حصل للمقتول أعظم أنواع الضرر ، وهو القتل في الدنيا ، والوصول إلى أشد العذاب في الدنيا والآخرة ، لأجل أن يصل العبد لثاني إلى نوع من أنواع الخير والراحة . فإنه ليس السعي في تعدد أحدهما لأجل يصل النفع إلى الثاني أولى من العكس .

الوجه الخامس . وهو أن المعتبر إما معرفة الله تعالى بذاته وصفاته ومعرفته اليوم الآخر وإما تحصيل مصالح لمعاش وكلا الأمرين غير موقوف على مباحة الرسول المعين ، لأن الدين تركوا هذه المتابعة ، فقد نادوا مهدين السويعين من المصالح . ثبت . أنه لا يتوقف شيء من المصالح على متابعتهم .

فهذا انتهى القول في حكاية<sup>(٤)</sup> شبهات الطاعنين في السوات

---

(١) الأمور الإلهية السهلة (ت ، ط)

(٢) من (ل) ، (ط)

(٣) من (ل) ، (ط)

(٤) حكاية شبهة القائلين الطاعنين (ت)

**الفصل الخامس عشر**  
**في**  
**الإشارة إلى أجوبة هذه الشبهات**

اعلم<sup>(١)</sup> : أنا وإن بالغنا في حكاية هذه الشبهات . إلا أن العاقل إذا أحكم معرفة أصول ثلاثة ، ووقف على قوسها ، زالت عنه هذه لشبهات بأسرها ، وذلك من كمال نعم الله تعالى على العباد ، حيث هداهم إلى هذه لأصول الثلاثة ، ليتوصلوا بها إلى دفع<sup>(٢)</sup> هذه الشبهات

**فالأصل الأول** أن نقول . لاشك أن القول بإثبات السوات ، فرع على القول بإثبات الفاعل المختار . فمن تارَعَ في ذلك الأصل ، فإنه لا يجوز له الخوض في إثبات السوات البتة . بل يجب عليه اشروع في تلك المسألة . وأما من سلم أن الله لعالم فاعل مختار ، فنقول . إما تدعي أنه لا مؤثر البتة لإخراج شيء من العدم إلى الوجود ، إلا ذلك الواحد . وإذا ثبت هذا ، فقد بطل القول بوجود مؤثر آخر سواء . سواء قيل إنه كوكب ، أو قلك ، أو عقل ، أو نفس ، أو روح علوي ، أو روح سفلي . والذي يدل على صحة هذا لأصل وجوه

**الأول** . أنه لما ثبت أنه تعالى قادر على بعض المقدورات ، وحب أن يكون ذلك الشيء ، إنما صار بحيث يصح أن يكون مقدوراً له لإمكانه . لاسيما

(١) في (ب) . الفصل الخامس في معرفة أجوبة هذه الشبهات

(٢) دفع هذا العدم من الشبهات (ب) ، (ط)

لو دفعنا الإمكان ، لقي إما الرجوب وأما لامتناع . وهما يجعلان المقدورية .  
وما يوجب امتناع كونه مقدوراً [ يمنع أن يقتضي صحة كونه مقدوراً<sup>(١)</sup> ]  
ثبت أن المعنى الذي لأحله صار بعض الأشياء ، بحيث يصح أن يكون  
مقدوراً لله تعالى هو [ الإمكان . وسدئة العقل حاكمه بأن المفهوم من الإمكان  
مفهوم واحد<sup>(٢)</sup> ] في جميع الممكنات ، فوجب القطع بأن [ ما لأحله صار بعض  
الممكنات بحيث يصح أن يكون مقدوراً لله تعالى ، فهو قائم<sup>(٣)</sup> في ] جميع  
الممكنات . وإذا حصل الاشتراك في مقتضى ، وجب حصول الاشتراك في  
الأثر ، فوجب القطع بأن [ جميع الممكنات بحيث يصح أن تكون مقدورة لله  
تعالى . وإذا ثبت هذا وجب أن يكون الله<sup>(٤)</sup> ] قادراً عليها بأسرها ، لأن كونه  
تعالى قادراً ، صفة من صفات ذاته . وبك الصفة . سبه مخصوصة ، بين ذاته  
المختصة ، وبين المقدورات ، وهو كونه بحيث يصح أنه إيجادها . وهذه  
الصحة<sup>(٥)</sup> ليست ذاتاً قائمة بنفسها ، بل هي من باب السب والإضافات ،  
فتكون ممكنة لذاتها ، فلا بد لها من مؤثر ، وذلك المؤثر هو ذات الله تعالى ،  
سواء قلنا : إن تأثير تلك الذات في هذه الصحة ابتداء ، أو بواسطة وعلى  
التقديرين فسه اقتضاء ذاته إلى حصول الفدره على بعض الممكنات ، كسنة  
ذلك الاقتضاء إلى السواقي . لأننا بينا أن كل الممكنات متساوية [ في صحة  
المقدورة . وإذا كانت السه متساوية ، فهو اقتضت تلك الذات المختصة ،  
حصول الانتذار على بعضها دون البعض . مع أننا بينا أن السه متساوية<sup>(٦)</sup> ]  
فحيث يدوم دحان أحد طرفي الحائز على الآخر لا المرجح ، وهو محال . ولما  
بطل هذا القسم ، بقي قسمان أحدهما : أن لا يقدر على شيء أصلاً ، إلا  
أن هذا باطل . لأننا بينا : أن القول بالسوات ، فرع على إثبات كونه تعالى  
قادراً . والثاني : أن يكون قادراً على الكل . وذلك هو الحق . لأنه لما بطل ما

(١) سقط (ل)، (ط)

(٢) سقط (ت)

(٣) سقط (ت)

(٤) سقط (ت)

(٥) نصية (ط)

(٦) من (ل)، (ط)

عداه من الأقسام ، وجب أن يكون هذا لقسم هو الحق . فثبت : أنه تعالى  
قادر على جميع الممكنات

فنقول : إنه <sup>(١)</sup> لم يحصل في الوجود موحود مؤثر ، ولا موجد إلا الله  
تعالى والدليل عليه وهو أن لو فرضنا شيئاً آخر سواه . يكون له صلاحية  
التأثير والإيجاد ، على هذا التعدير ، قد اجتمع على ذلك الأثر مؤثران  
مستقلان باقتضاء الوجود والأثر . فإما أن يقع ذلك الأثر بهما معاً ، أو لا موحد  
منهما ، أو بأحدهما دون الثاني . والأقسام الثلاثة باطلة

أما القسم الأول وهو وقوعه بهما : فنقول : هذا محال وذلك لأن الأثر  
المعنى مع المؤثر التام المستقل ، يكون واجب الوجود لذاته ، وما يكون واجب  
الوجود لذاته ، يتمتع أن يكون واجب الوجود لغيره ، فعلى هذا ، ذلك الأثر  
لكونه مع هذا المؤثر [ يتمتع استناده إلى ذلك المؤثر ، ولكونه مع ذلك المؤثر  
بمتنع استناده إلى هذا المؤثر <sup>(٢)</sup> ] فإذا كان حاصلاً معها معاً يلزم [ أن يكون  
إستناده إلى كل واحد منهما بعينه ، استثناءً عن كل واحد منهما فيلزم <sup>(٣)</sup> ] أن  
يكون <sup>(٤)</sup> ذلك الأثر ، مستنداً إليهما معاً وعنياً عنهما معاً وهو محال فثبت  
أن هذا القسم باطل

وأما القسم الثاني وهو امتناع وقوعه بواحد منهما [ فنقول . هذا باطل  
من وجهين

الأول : إنه لما امتنع وقوعه بواحد منهما <sup>(٥)</sup> [ لزم أن يقال . به لا يقع  
البتة ، أو إن وقع فقد وقع بغير مؤثر وذلك محال . لأنه يلزم أن لا يدخل  
شيء من الممكنات في الوجود ، أو إن دخل في الوجود ، إلا أنه يحدث من غير  
مؤثر أصلاً وكلاهما باطلان .

(١) وجب أن لا يحصل (ل) ، (ط)

(٢) سقط (ب)

(٣) من (ل) ، (ط)

(٤) لأن لا يكون (ت)

(٥) من (ل) ، (ط)

والثاني أن من المعلوم أن كل واحد من هذين المسميين المستقلين ، لو انفرد ، لكان مستقلاً بالتكوين والتأثير ، إلا أن حضور الآخر معه من التأثير فعول المانع لهذا المؤثر ، ليس هو ذات المؤثر الثاني ، ولا شيء من صفاته ، بل كون هذا الأثر صادراً من هذا يمنع صدوره من ذلك ، ولتدال بالصدور ومعلوم ، أن المعلوم لا يحصل إلا عند حضور العلة . فإذا كان المانع من صدور [ ذلك الأثر عن هذا ، ليس إلا صدوره عن ذلك ، والمانع من صدوره <sup>(١)</sup> ] من ذلك ليس إلا صدوره عن هذا ، وثبت أن المعلوم لا يوجد إلا عند وجود العلة ، فلو امتنع الطرفان ، لزم القول بحصول الطرفين ، حتى يكون كل واحد منهما مانعاً من الثاني ، فيلزم من امتناع استناده إليهما معاً ، حصول مناهة إليهما معاً [ وكما قد ذكرنا في القسم الأول أنه يلزم من حصول استناده إليهما معاً ، امتناع استناده إليهما معاً <sup>(٢)</sup> ] وكذا ذلك محال .

وأما القسم الثالث فهو ن يقع بأحدهما دون الثاني . فنقول هذا بطل لوجهين .

الأول : إن العقل يقتضي أن يتدفع الأضعف بالأقوى ، ولا شك أن ممكن الوجود ، أضعف من واجب الوجود . وعلى هذا التقدير فلا موجد ولا مؤثر <sup>(٣)</sup> إلا الله

الثاني إن كل شيء يخرج من العدم إلى لوجود فهو في نفسه ، إما شيء واحد وإما مركب من أشياء . يكون كل واحد منها في نفسه شيئاً واحداً ، والشيء الواحد في نفسه لا يقبل التفاضل أصلاً . وإذا كان هو في نفسه غير قابل للتفاضل [ كانت القدرة على إيجادها غير قابلة للتفاضل أصلاً ، وإذا كان كذلك <sup>(٤)</sup> ] امتنع أن يقال . إن أحد المؤثرين أقوى وأكمل في لتأثير بالسببية إلى ذلك الشيء الواحد

(١) من (د) ، (ط)

(٢) من (ل) ، (ط)

(٣) إلا الحق سبحانه وتعالى (ب ، ط)

(٤) من (ل) ، (ط)



من قد يعقل كون أحدهما قادراً على أشياء سوى ذلك الواحد ، لكن المطلوب ههنا بيان القدرة والقوة بالنسبة إلى ذلك الشيء الواحد لا تقبل التفاوت وإذا (١) حصل الاستواء بين هذين المؤثرين ، كان [ القول بأن (٢) ] أحدهما أولى بالتأثير ، موجباً [ رجحان (٣) ] أحد طرفي الممكن على الآخر ، لا لمرجح ، وهو محال ثبت بما ذكرنا : أن جميع الممكنات مقدورة لله تعالى وثبت أنه متى كان الأمر كذلك ، كان القول بإثبات مؤثر غير الله تعالى ، ينصبي إلى هذه الأقسام الباطلة ، فكان القول به محالاً ، فثبت هذا البرهان الكامل أنه لا مؤثر في الوجود إلا الله أصلاً

الحجة الثانية : إن الإمكان علة للحاجة إلى المؤثر فيما أن يكون علة للحاجة إلى مؤثر بعينه أو لا بعينه ، والثاني باطل . لأن كل ما كان موجوداً في نفس الأمر ، فهو متعين في نفسه ، فيما لا يكون متعيناً في نفسه [ امتنع كونه موجوداً في نفسه (٤) ] وما كان بمسح الوجود ، امتنع أن يكون علة لوجود غيره ، ولما نزل هذا القسم ، بقي [ القسم الأول وهو أن الإمكان علة للحاجة إلى شيء بعينه ، فوجب أن يكون كل (٥) ] ممكن محتاجاً في وجوده إليه ، وإذا كان كذلك ، فلا مؤثر إلا الواحد .

فهذا هو أحد الأصول الثلاثة التي لا بد من معرفته في هذا الباب .

الأصل الثاني من الأصول التي عليها مدار إثبات الببواب . أنه لا يمنع أن يكون الشيء معلوم الجوار والإمكان ، ومع ذلك فإنه يكون المحرم والقطع حاصلاً بأنه لم يوجد ، ولم يحصل .

وبيانه أني إذا رأيت زيدا ، ثم عمصت العين ، ثم أبي نظرت إليه في المرة الثانية ، فإني أعلم بالضرورة أن هذا الذي أراه ثانياً ، غير الذي رأيته

(١) وإذا حصل الاستواء (ب)

(٢) سقط (ب)

(٣) سقط (ط)

(٤) سقط (ت)

(٥) سقط (ب)

أولاً ، مع أن التجويز القطعي قائم بكونه معياراً لذلك الأول . وبماه : أن الحادث إما أن لا يقتصر إلى المؤثر أو يقتصر إليه ، والقسم الثاني<sup>(١)</sup> ومؤثر العالم إما أن يكون موجياً أو مختاراً . وظاهر أنه ليس وراء هذه الأقسام الثلاثة قسم السنة .

أما القسم الأول وهو أن يقال : لا مؤثر هذه الحوادث فعلى هذا التقدير يكون الوجود بعد العدم ، والعدم بعد الوجود : حاصلًا بمحض الاتفاق من غير سبب أصلاً . وإذا جاز ذلك ، حاز أيضاً أن يقال : [ اتفق أن ذلك الشخص<sup>(٢)</sup> ] الأول قد عديم في تلك اللحظة اللطيفة ، وحصل الشخص الثاني على سبيل الاتفاق لأن القول بالاتفاق ، ما كان وانما في بعض الصور ، كان احتمالاً قائماً في كل الصور

وأما القسم الثاني وهو أن يقال : مؤثر العالم موجب بالذات ، فذلك الاحتمال أيضاً ، قائم ، لأن فيصاح لآثار الحادثة عن ذلك المبدأ القديم ، لابد وأن يكون موقوفاً على حصول شكل فلكي حاص . وإذا ثبت هذا مقول : لم لا يجوز أن يقال : إنه حصل شكل فلكي عجب عريب ، اقتضى وراء ذلك الشخص الأول في تلك اللحظة اللطيفة ، وحصل شيء آخر يمثله دعوة ؟

وأما القسم الثالث . وهو أن يقال : مؤثر العالم فاعل مختار فعلى هذا التقدير القول بأنه أفي الشخص الأول في تلك اللحظة اللطيفة ، وأوجد شخصاً آخر يماثله من كل الوجوه . محتمل . ثبت بهذا السرمان القاطع أن تجويز هذا المعنى قائم على جميع التقديرات . نعم إما مع علمنا بهذا التجويز ، بعلم بالضرورة أن هذا الشخص الذي [ أراه في هذه اللحظة هو عين الشخص الذي<sup>(٣)</sup> ] . آيته قبل ذلك بلحظة أو يوم أو شهر .

و علم أنك إذا عرفت حقيقة الحال في هذا المثال ، أمكنك معرفة أمثله

(١) الأول (ت ، ط)

(٢) من (ل) ، (ط)

(٣) سقط (ب)

خارجة عن الحد والإحصاء ، موافقة لهذا المطلوب

وأما الأصل الثالث فهو أن تعلم أن عيسى العقل وتقييحه باطل ، لا عرة به ، ولا التعتات إليه ، في أفعال الله تعالى ، وفي أحكامه .

وإذا عرفت هذه لأصول الثلاثة ، فحيث يظهر القول بصحة النوات ، ظهوراً ، لا ينقى فيها شك ولا شبهة . وتقريره : أن نقول . فاعل جميع هذه المعجزات هو الله تعالى [ لأننا نبي في الأصل الأول أنه لا مؤثر ولا موجد ولا مكون إلا الله تعالى <sup>(١)</sup> ] ثم نقول : وإنه تعالى إنما خلقها لأجل تصديق هذا المدعي . فأما قولهم إنه يجوز أن يكون قد خلقها لأغراض أخرى فنقول : ذلك التحوير قائم في الحمة . لأننا نقول : قد بينا أن قيام تجوير الوحوش الكثيرة قد لا يمنع من حصول القطع والحرم بواحد منها ، كما ذكرناه في المثالي في القسم الثالث <sup>(٢)</sup> مدعي أن الأمر في هذه المسألة كذلك .

والدليل عليه أن موسى - عليه السلام - لما أمر القوم ببعض التكاليف ، فابوا ، وأصروا طلب من الله - تعالى - أن يوقف الحبل فوق رؤوسهم ثم أسمع كانوا يشاهدون أنهم كلما قصدوا الطاعة والأمثال ، فذلك الحبل ، يتأعد عن رؤوسهم ، وكلما قصدوا العود إلى العتو والإصرار والكفر فذلك الحبل يقرب منهم بحيث خافوا من وقوعه عليهم . ومن المعلوم أن حصول هذه الحالة على هذا الوجه ، يعيد العلم الضروري بأنه تعالى إنما أوقف الحبل فوق رؤوسهم ، لأجل أن يتأدروا إلى الطاعة والأمثال ونحوه أن يكون الغرض من إبطال ذلك الحبل . شيئاً آخر سوى هذا المقصود ، لا يصدق في حصول العلم الضروري ، بأنه لا مقصود منه سوى ذلك فبما قد ساء أنه قد يحصل القطع والحرم مع قيام مثل هذا التحوير ثبت بالأصل الأول <sup>(٣)</sup> أن حال كل المعجزات هو الله تعالى ، وثبت بالأصل الثاني أنه لا حكمة لله - تعالى - في خلق تلك المعجزات ، إلا التصديق . وهذا بعيد اعلم ليحيي بأن الله تعالى إنما

(١) سقط (ب)

(٢) في المثال (ط) من الثالث (ل)، (طا)

(٣) ثبت بهذه لأصول (ب، ط)

خلق هذه المعجرات لأجل تصديق الأنبياء والرسلى والعلم الضرورى ،  
حاصل بأن لكذب على الله - تعالى - محال لأنه صفة نقص وشهادة المعصية  
دالة على أن صفة النقص محال على الله - تعالى - وعند هذا يحصل الجرم والبقير  
بأن ظهور المعجرات يدل على صدق الأنبياء [ عليهم السلام ] (١)

وأما قولهم بعد ذلك : ما الفائدة في النسخ ؟ وما الفائدة في لتوجه إلى  
الكعبة ، دون بيت المقدس ؟ لجوابه . أن يقول أحكام الله - تعالى - غير  
موقوفة على تحسين العمل ونقيضه ، فيفعل الله ما يشاء ، ويحكم ما يريد

فقد ظهر بما ذكرناه : أن الموقوف على معرفة هذه لأصول الثلاثة ، يحصل  
الخلاص عن محار تلك الشبهات [ والحمد لله الذي هدانا إلى الدين القويم ،  
والصراط المستقيم والله أعلم (٢) ] .

---

(١) من (ل) ، (طا)

(٢) من (ن) ، (طا)

**القسم الثاني**  
**في تقرير القول**  
**بالنبوة عن طريق آخر وهو قدرة النبي**  
**على تكميل الناقصين**



**الفصل الأول**  
**في**  
**تمييز هذا الطريق عن الطريق المتقدم**

فنقول (١) أعلم أن القائلين بالسبوات فريقان : أحدهما . الذين يقولون إن ظهور المعجزات على يده ، يدل على صدقه . ثم إن يستدل بقوله على تحقيق الحق ، وإبطال البطل . وهذا القول هو الطريق الأول ، وعليه عامة أرباب الملل والنحل (٢).

والقول الثاني . أن نقول : إنا نعرف أولاً أن القول في الاعتقادات ما هو ؟ وأن الصواب في الأعمال ما هو ؟ فإذا عرفنا ذلك ، ثم رأينا إنساناً يدعو الحق إلى الدين الحق ، ورأينا أن لقوله أثراً قوياً في صرف الخلق من البطل إلى الحق ، عرفنا أنه نبي صادق ، واحت الاتباع . وهذا الطريق أقرب إلى العقل ، والشبهات فيه أقل . وتقريره لا بد وأن يكون مسوقاً بمقدمات .

المقدمة الأولى : أعلم أن كمال الإنسان في أن يعرف الحق لذاته ، والخير

---

(١) عبارة السج . القسم الثاني من كتاب السبوات في تقرير القول بالسبوة على طريق آخر . وفيه فصول . الفصل الأول في تمثيل .

(٢) وهو لصحيح لأن الناس لما كانوا يكرهون من يسير عندهم . يظنون من الذي يقول لهم . إنني نبي ، يظنون منه شيئاً حارقاً للساد . وهو المعجزة . والله تعالى يظهر المعجزة دلالة على أنه صادق ، وهذا واضح من معجزات صالح وموسى وعيسى عليهم السلام . أما الطريق الثاني وهو قول النبي كاملاً ، ويعد على تكميل التفاصيل ، فقول يقول به من انعلاصة من ينكر خرف العادات ، وينكر اللائكة . وهو قول باطل ، لأن القرآن أشار إلى المعجزات في إثبات النبوة .

لأجل العمل به ، والمراد منه أن كمال حاله محصور في أمرين  
أحدهما أن يصير قوته النظرية كاملة بحيث تحلّي بينها صور الأشياء  
وحقائقها ، تجلياً كاملاً تاماً ، مبرأً عن الخطأ والزلزل  
والثاني أن يصير قوته العملية كاملة بحيث يحصل لصاحبها ملكة ،  
يقدر بها على الإتيان بالأعمال الصالحة والمراد من الأعمال الصالحة : الأحوال  
التي بوجبت التفرقة عن السعادات الدنيوية ، وتوجب الرغبة في عالم لاخره ، وفي  
الروحانيات فقد ظهر بهذا أن لا سعادة للإنسان إلا بالوصول إلى هذين  
الحالتين . وهذه المقدمة مقدمة أطبق الأنبياء على صحتها ، واتفق الحكماء  
الإلهيون على صحتها أيضاً . ولا يرى في الدنيا عاقل كامل ، إلا ويساعد  
عليها

#### المقدمة الثانية إن الناس ينقسمون إلى ثلاثة أقسام :

أحدهما الذين يكونون ناقصين في هذه المعارف ، وفي هذه الأعمال ،  
وهم عامة الخلق ، وجهورهم .

وثانيهما الذين يكونون كاملين في هذين المقامين ، إلا أنهم لا يقدرون  
على علاج النقصين [ وهم الأولياء

وثالثهما : الذين يكونون كاملين في هذين المقامين ، ويقدرون أيضاً على  
معالجة النقصين<sup>(١)</sup> ] ويمكنهم السعي في نقل أساقصين من حصص لنقصان ،  
إلى أوج الكمال وهؤلاء هم الأساء - عليهم الصلاة والسلام - فهذا تقسيم  
معلوم مصبوظ .

المقدمة الثالثة : إن درجات النقصان والكمال في القوة النظرية ، وفي  
القوة العملية كأنها غير مناهية بحسب الشاة والضعف والقلّة والكثرة وذلك  
أيضاً معلوم بالضرورة

المقدمة الرابعة إن النقصان وإن كان شاملاً للحلق ، عاماً فيهم إلا

(١) مص ( ب )



أبـ لاند وأن يوحد قبيهم شخص كامل بعيد عن التقصص وأدليل عليه  
(حجوه

الأول : إنا بينا أن الكمال والتقصص واقع في الحق على مراتب  
تحتفه ، ودرجات متعارته ثم إنا كي شاهد أشخاصا ملعوا في جانب انتقصان  
وقلة الفهم والإدراك ، إلى حيث قربوا من الهائم والساع ، فكذلك في جانب  
الكمال ، لاند وأن يوحد أشخاص كاملة فاصلة ، ولاند وأن يوحد فيها بينهم  
شخص يكون أكملهم وأفضلهم ، وهو يكون في آخر مراتب الإجابة ، وأول  
مراتب الملكية .

الثاني : إن الاستقراء يدل على ما ذكرناه وذلك الجسم العصري جس  
تحت ثلاثة أنواع المعدن . والسات . والحيوان . وصريح العقل يشهد بأن  
أشرف هؤلاء الثلاثة الحيوان ، وأوسطها السات ، وأدومها المعدن . ثم  
نقول صريح لعقل يشهد بأن الحيوان جس تحت أنواع كثيرة [ وأشرفها هو  
الإنسان . وأيضاً . فالإنسان تحت أصناف<sup>(١)</sup> ] مثل الزنج والهد والعرب والروم  
والإفريق والترك . ولا شك أن أفضل أصناف الإنسان وأقربهم إلى الكمال  
سكان وسط المعمورة ، وهم سكان الموضع لمسمى إبراهيم . ثم إن هذا  
الصنف من لسان مختلفون أيضاً في الكمال والتقصص ، ولا شك أنه يحصل  
فيهم شخص واحد ، هو أفضلهم وأكملهم [ فعلى هذا قد ثبت أنه لا بد وأن  
يحصل في كل دور شخص واحد هو أفضلهم وأكملهم<sup>(٢)</sup> ] في القوة النظرية  
والعملية ثم إن الصوفية بسموه بقلب العالم . ولقد صدقوا فيه ، أنه لما كان  
الجزء الأشرف من سكان هذا العالم الأمثل هو الإنسان ، الذي حصت له  
القوة النظرية التي يستفيد الأنوار القدسية من عالم الملائكة ، وحصت له  
القوة العملية التي يهدرها بها على مدبر هذا العالم الجسماني على الطريق  
الأصلح ، والسبل الأكمل . ثم إن ذلك الإنسان الواحد هو أكمل الأشخاص

(١) من (ب)

(٢) من (د)

الموجودين في ذلك الدور<sup>(١)</sup> كان المقصود الأصلي من هذا العالم العصري ،  
هو وجود ذلك الشخص ولا شك أن المقصود بالذات هو الكمال  
وأما النقص فإنه يكون مقصوداً بالعرض [ فثبت أن ذلك  
الشخص هو الكمال وثبت : أن ذلك الشخص<sup>(٢)</sup> ] هو الصطب لهذا العالم  
العصري ، وما سواه فكالتشع له . وجماعة [ من<sup>(٣)</sup> ] الشيعة الإمامية ،  
يسمونه بالإمام المعصوم . وقد يسمونه بصاحب الزمان . ويقولون .  
بأنه عائب . ولقد صدقوا في الوصفين أيضاً . لأنه لما كان حالياً عن  
الغائض ، التي هي حاصلة في غيره ، كان معصوماً من تلك الغائض . وهو  
أيضاً صاحب الزمان ، لأننا بينا : أن ذلك الشخص هو المقصود بالذات في ذلك  
الزمان ، وما سواه فالكل أباؤه . وهو أيضاً عائب عن الخلق لأن الخلق لا  
يعلمون أن ذلك الشخص هو أفضل أهل هذا الدور [ وأكملهم وأقول ولعله لا  
يعرف ذلك الشخص أيضاً : أنه أفضل أهل الدور<sup>(٤)</sup> ] لأنه وإن كان يعرف  
حال نفسه إلا أنه لا يمكنه أن يعرف حال غيره ، فذلك الشخص لا يعرفه  
غيره ، وهو أيضاً لا يعرف نفسه فهو كما جاء في الأخبار الإلهية أنه قال  
تعالى « أوليائي تحت قايي ، لا يعرفهم غيري »

فثبت بهذا أن كل دور لابد وأن يحصل فيه شخص موصوف بصفات  
الكمال . ثم إنه لابد وأن يحصل في هذه الأدوار الملاحقة : دور يحصل فيه  
شخص واحد يكون هو أفضل من كل أولئك الذين كل واحد منهم صاحب  
دوره ، وفريد عصره ، وذلك الدور المشتمل على مثل ذلك الشخص ، إنما لا  
يوجد في ألف سنة ، أو أكثر ، أو أقل ، إلا مرة واحدة ، فيكون ذلك الشخص  
هو الرسول الأعظم ، والبي المكرم ، وراصف الشرائع ، والهادي إلى  
الحقائق . وتكون دسسته إلى [ سائر أصحاب الأدوار كسبة الشمس إلى سائر  
الكواكب . ثم لابد وأن يحصل في أصحاب الأدوار إسمان ، هو أقرهم<sup>(٥)</sup> ] إلى

(١) الوقت (ب ، د)

(٢) من (ب ، ط)

(٣) من (ب) .

(٤) من (ل)

(٥) من (ل ، ط) واعلم أن كلام بحر الدين مقتبس من محمد بن حاتم السبيعي

صاحب الدور ، في صفات الفضيلة . فيكون ذلك الشخص بالنسبة إليه ، كالقمر بالنسبة إلى الشمس ، وهو الإمام القائم مقامه ، المقرر شريعته . وأما القانون فنسبة كل واحد منهم إلى صاحب الدور الأعظم ، كسببه كوكب من الكواكب أسيرة إلى الشمس . وأب عوام الخلق فهم بالنسبة إلى أصحاب الأدوار مثل حوادث هذا العالم بالنسبة إلى الشمس والقمر وسائر الكواكب . ولا شك أن [ عقول الساقطين تكمل بأنوار<sup>(١)</sup> ] عقول أصحاب الأدوار ، ونفوي بقونها .

فهذا كلام معقول مرتب على الاستعراء الذي يعيد القطع واليقين .

المقدمة الخامسة - إن ذلك الإنسان الذي هو أكمل لكاملين ، وأفضل للصلاء والعلماء ، يكون في آخر الألق الأعلى من الإنسانية . وقد علمت أن آخر كل نوع : متصل بأول النوع الذي هو أشرف منه . والأشرف من النوع الشري هم الملائكة فيكون آخر البشرية متصلاً بأول الملكة . ولما بينا أن ذلك الإنسان موجود في أعلى مراتب البشرية ، وحب أن يكون متصلاً بعالم الملائكة ومحتلظاً بهم ، ولما كان من خواص عالم الملائكة البراءة عن العلائق الحسائية ، والإستبلاء على عالم لأجسام ، والاستعناء في أفعالها عن الآلات الحسائية ، كان هذا الإنسان موصوفاً بما ياسب هذه الصفات [ فيكون قبيل الالتصاق إلى الحسمانيات ، قوي النصرف فيها ، شديد الانحداب إلى عالم الروحانيات<sup>(٢)</sup> ] فتكون قوته النظرية مستكملة بأنواع الحلالات القدسية ، والمعارف الإلهية ، وتكون قوته العملية مؤثرة في أجسام هذا العالم بأنواع التصرفات . وذلك هو المراد من المعجرات . ثم بعد الفراغ من هذين المقامين تكون قوته الروحانية ، مؤثرة في تكميل أرواح الساقطين في قربي النظر ولعمل . ولما عرفت أن النفوس الناطقة مختلفة بالماهيات ، فقد تكون بعض النفوس قوية كاملة في القوة النظرية ، وضعيفة في القوة العملية ، وقد تكون بالصد منه ، فتكون قوية في النصرف في أجسام العالم العنصري ، ضعيفة في

(١) سقط (ب) .

(٢) سقط (ت) .

المعارف النظرية الإلهية وقد تكون كاملة قاهرة فيها [ جميعاً ، وذلك في غاية السيرة ، وقد تكون ناقصة فيها<sup>(١)</sup> ] جميعاً وذلك هو الغالب في أكثر الخلق

إذا عرفت هذه لمقدمات فنقول : مرض النعوس الناطقة شئان : الإعراض عن الحق ، والإقبال على الخلق [ رصحتها شئان الإقبال على الحق ، والإعراض عن الخلق<sup>(٢)</sup> ] فكل من دعا الخلق إلى الإقبال على الحق [ والإعراض عن الخلق<sup>(٣)</sup> ] فهو السبي الصادق وقد ذكرنا أن مرتب هذا النوع من الناس مختلف بالقدرة والضعف والنقصان ، وكل من كانت قدرته على إفادة هذه الصحة ، أكمل ، كان أعلى في درجة السيرة ، وكل من كانت درجته في هذا الباب أضعف ، كان انقص في درجة النبوة [ فهذا ما أردنا شرحه وبيانه من حال السيرة والله أعلم<sup>(٤)</sup> ]

---

(١) سقط (ب)

(٢) من (ل)

(٣) سقط (ب)

(٤) من (ل)

**الفصل الثاني**  
**في**  
**أن القرآن العظيم يدل**  
**على أن هذا الطريق هو الطريق**  
**الأكمل الأفضل في إثبات النبوة**

[ أعلم أنا مسدكر سوراً من القرآن ونفسرها ، ليظهر من ذلك التفسير :  
صحة هذا الطريق الذي ذكرناه . فمنها - سورة ﴿صيح باسم ربك الأعلى﴾<sup>(١)</sup> فنقول  
قد علمت أن الأصل هو الإلهيات ، والفرع هو السوات . فلا حرم جرت العادة  
في القرآن أنه يقع الإنداء بتقرير الإلهيات ، ثم يقع<sup>(٢)</sup> الشروع في تقرير السوات  
بعدها . ففي هذه السورة بدأ بالإلهيات ، فقال . ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾  
ومعناه أنه أعنى من مناسبة جميع الممكنات . ومشابهة كل المحدثات<sup>(٣)</sup> لأعنا  
مركبة من المدة والصورة باعتبار ، ومن الجنس والفصل باعتبار ثاني ، ومن قول  
التعير والثناء ، إما في الذات ، وإما في الصفات [ وهو سبحانه أعلى من كل  
هذه الأشياء في كل هذه الصفات<sup>(٤)</sup> ] وفيه لطيفة أخرى لا يمكن ذكرها

واعلم أن أكثر الدلائل المذكورة في القرآن على إثبات الإله تعالى ،  
محصورة في قاعدة واحدة ، وهي حدوث الصفات ، وهي إما في الحيوانات ،  
وإما في النبات . والحيوان كذلك له بدن ونفس . فنقله . ﴿خلق فسوى﴾  
إشارة إلى ما في أنداسها من العجائب . وقوله : ﴿واسدي قدر فهدى﴾ إشارة

(١) أول سورة الأعلى

(٢) إلى هـ في (ت) في الفصل لثاني في أن انوران العظيم يدل الح

(٣) من ها مذكور في (ب) في فصل تقرير طريقة انقلاسه

(٤) من (ل)

إلى ما في نفوسها من الغرائب . سبه بهذين الصائطين على مالا هاية له من  
العجائب والغرائب ، ثم أتبعه بذكر الدلائل المتأخدة من السات ، وهو قوله :  
﴿ والذي أخرج المرعى ، فجعله غثاء أحوى ﴾

ولا فرق أمر الإلهيات ، أسعه بتقرير أمر السواب . وقد عمت أن كمال  
حال الأنبياء عندهم السلام في حصول أمور أربعة . أولها . كمال القوة  
النظرية<sup>(١)</sup> وثانيها : كمال القوة العملية . وثالثها . قدرته على تكميل القوة  
النظرية لغيره . [ ورابعها . قدرته على تكميل القوة العملية التي لغيره<sup>(٢)</sup> ]  
ولاشك أن كمال حاله في القوتين [ معدم عن قدرته على تكميل غيره في هاتين  
القوتين<sup>(٣)</sup> ] ولا شك أن القوة النظرية أشرف من القوة العملية . فهذا البيان  
مقتضي أن يقع الانتداء أولاً بشرح قوته النظرية . وثانياً بشرح قوته العملية  
وثالثاً . بكيفية حاله في القدرة على تكميل القوة النظرية التي للناقصين ورابعها .  
بكيفية حاله في القدرة على تكميل القوة العملية التي للناقصين<sup>(٤)</sup> [ ولذا طهر  
كماله في هذه المقامات الأربعة ، فحيث يظهر أنه بلغ في صفة النبوة والرسالة  
إلى العامة القصوى

إذا عرفت هذا فنقول . إنه تعالى لما ذكر أصول الإلهيات ، وأراد الشروع  
في صفات النبوة ، بدأ أولاً بكمال حاله في القوة النظرية ، فقال : ﴿ سقرونك  
فلا نسي ﴾ يعني . أن نفسك نفس قدسية اسمه من العلط والسيان ﴿ إلا ما  
شاء الله ﴾ أن يحصل بمقتضى الحلة الإنسانية ، والطية البشرية . ثم أتبعه  
بيان كمال حاله في القوة العملية فقال : ﴿ ويسرك ليسرى ﴾ ومعناه : أنا  
معوي دواعيك في الأعمال التي تفيد اليسر والسعادة في الدارين والآخرة . ثم لما  
بين كمال حاله في هذين المقامين ، أتبعه بأن أمره بأن يشتغل بتكميل  
الناقصين ، وإرشاد المحتاجين ، فقال : ﴿ فذكر إن نعمت الذكرى ﴾ وقوله  
﴿ فذكر ﴾ أمر له بإرشاد الناقصين ، وقوله : ﴿ إن نعمت الذكرى ﴾ [ سبه على

(١) انعمية (ت)

(٢) سقط (ت)

(٣) سقط (ب)

(٤) من (ل)

أنه ليس كل من سمع ذلك التذكير : انتفع به <sup>(١)</sup> [ فإن النفوس الباطنة : مختلفة ، فبعضها ينتفع بذلك التذكير ، وبعضها لا ينتفع به ، وبعضها بصره سمع ذلك التذكير ، لأن سماعه شير في قلبه ذواعي الحسد والبغى والغضب والإصرار على الجهل ثم لما نيه تعالى على أن المستمع لذلك التذكير قد ينتفع به ، وقد لا ينتفع به ، أتبعه ببيان حاصبة كل واحد من هذين القسمين ، غير أن صفة من ينتفع بهذا التذكير ، هو أن يكون الخوف غالباً على قلبه ، والحشية مستولية على روحه ولأجل ذلك الحرف . يطلب زاد المعاد ، فلا حرم أنه ينتفع بإرشاد هذا الحق . وأما الذي لا ينتفع بهذا التذكير ويتباعد عنه ، ويختبئ من لقرب منه ، فهو النفس الموصولة بكونها أشقى النفوس ، فيها تنمى في عناء هذا العالم ، وبعد الموت تقع في نيران الحسرة والرحشة . ولما بين هذا ، أزاله في صدره ، فقال : ﴿ ثم لا يموت فيها ، ولا يحيى ﴾ وإنما قال ﴿ ثم لا يموت فيها ﴾ لما ثبت أن للنفس لا تموت بموت البدن ، وإنما قال ﴿ ولا يحيى ﴾ لأنها وإن بقيت حية ، لكنها عقيبت في العذاب . والموت خير من هذه الحياة ، ولهذا قال ﴿ ثم لا يموت فيها ولا يحيى ﴾ ولما بين من لا ينتفع بذلك التذكير ، سير كمال حال من ينتفع به ، فقال ﴿ قد أفلح من تركى ﴾ وذلك لأن المقصود من تعليم الأشياء ، ومذكيرهم وإرشادهم ، أمران أحدهما : إزالة الأخلاق الدنسية الجسمية <sup>(٢)</sup> عن النفس والثاني : تحصيل الصفات الحميدة الروحانية في النفس ، ولما كانت إزالة ما لا يسعي مقدمة على تحصيل ما يسعي ، لا حرم ابتداء بقوله تعالى : ﴿ قد أفلح من تركى ﴾ والمراد منه تركية النفس وتطهيرها عن الصفات المدمومة ، ولما ذكر ذلك ، أتبعه بتحصيل ما يسعي ، وذلك إما في القوة النظرية ، أو في القوة العملية ورئيس المعارف الطرقة . ذكر الله تعالى ومعرفته ، ورئيس الأعمال الفاضلة خدمة الله تعالى ولهذا قال : ﴿ وذكر اسم ربه ﴾ وهو إشارة إلى استبعاد الإنسان في تكميل [ قوته

(١) سعط (ت)

(٢) لروحانية (ل)

النظريه بإرشاد الأنبياء . وقوله ﴿فصل﴾ إشارة إلى استيعاده في تكميل<sup>(١)</sup> [ قوته العميه بإرشادهم وهدانهم ثم عاد إلى بيان أحوال المعرّصين عن الانتفاع بإرشاد الأنبياء عليهم السلام . وهدانهم . وبين أن ذلك الإعراض إنما تولد عن حب الدنيا وقوة الرعة فيها ] فقال ﴿بل تؤثر الحياة الدنيا﴾<sup>(٢)</sup> ثم بين أن الرغبة في الروحانيات التي تحصل في عالم الآخرة راجحة على لذات هذه الدنيا من وجهين

أحدهما أنها خير من اللذات الجسمانية وقد سبق تقريره في كتاب النفس<sup>(٣)</sup> .

والثانية أنها أنقى من هذه الجسمانيات وذلك معلوم بالضرورة .

واعلم أنه ظهر هذه الآيات أمور أربعة - فأولها أحوال الإلهيات وثانيها صفات النبي<sup>(٤)</sup> والرسول وثالثها إنقسام المستمعين إلى من ينتفع بإرشاد الأنبياء - عليهم السلام - وإلى من لا ينتفع به ، وبين أن أحوال كل واحد من هذين القسمين . ورابعها : التنبيه على أن خيرات الآخرة أفضل وأبقى من خيرات هذه الحياة الدنيا . والأفضل الأبقى ، أولى بالتحصيل . وعند هذا قد تم كل ما يحتاج الإنسان إليه في معرفة المبدأ ، ومعرفة صفات الأنبياء - عليهم السلام - ومعرفة أحوال النفس ، ومعرفة الآخرة .

ثم حتم السورة بقوله ﴿إنا هدانا لفي الصحف الأولى ، صحف إبراهيم وموسى﴾ والمعنى أن كل من جاء من الأنبياء وأنزل الله عليه كتاباً وصحيفة ، فلا مقصود منه إلا هذه المراتب الأربعة المذكورة ، ومن وقف على أسرار هذه السورة على الوجه الذي لخصناه ، علم أن حقيقة القول في السورة . ليس إلا ما ذكرناه .

(١) من (ل)

(٢) سقط (ت)

(٣) لتفسير (ط)

(٤) الله والرسول (ط)



ومن حمة السور اللائقة بهذا المعنى سورة العصر فبدأ بقوله ﴿إِنَّ  
الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنٌ خَسِرٌ﴾ وذلك لأننا بينما أنه حصل في يده تسعة عشر نوعاً من أنواع  
القرى ، وكلها تحجره إلى الدنيا وطياتها ولداتها وهي الخمس الخمس الطاهرة ،  
والخمس الباطنة ، والشهوة والعصب ، والسبعة السانية فمجموعها تسعة  
عشر ، وهي الرديئة الواقعة على باب جهنم . الحسد

وأما العمل ، فإنه مصباح صنف إنما حصل بعد استيلاء تلك التسعة  
عشر على مملكة البدن ، وإذا كان كذلك ، فالظاهر أن حب الدنيا يستولي على  
النفوس والأرواح . فإذا مات البدن ، بقيت النفس في الخسران والخسران  
يلهد . قال : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنٌ خَسِرٌ﴾ ثم إنه مشتق من هذا الخسران ،  
إنساناً يتناول تزيين الأربعة ، وهو تزيين روحاني من أخلاط أربعة روحانية .  
أولها كمال لقوة النظرية ، وهو قوله ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ وثانيها : كمال القوة  
العملية [ وهو قوله - ﴿وَعَلِمُوا الصَّالِحَاتِ﴾ وثالثها : السعي في تكميل القوة  
النظرية للغير ، وهو قوله ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ ورابعها : السعي في تكميل  
القوة العملية<sup>(١)</sup> للغير ، وهو قوله : ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ وإنما عين العصر ،  
لأن الداء الأكبر في دعاء الشهوة إلى العبد ، والعصب إلى الإيذاء ، وسفك  
لدماء ، كما أحبر عن الملائكة أنهم قالوا : ﴿أَجْعَلْ فِيهَا مَن يُعْسِدُ فِيهَا وَيُسْفِكُ  
لِدِمَائِهِ؟﴾<sup>(٢)</sup> فإذا قدر الإنسان على العصر ، عن إحقاق الشهوة وانغضب ، فقد  
باز بكل الخيرات في القوة العممية .

ومن جملة الآيات الدالة على صحة ما ذكره أنه تعالى حكى عن الكفار  
أنهم طلبوا منه المعجزات الفاهرة في قوله ﴿وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَجْعَلَ  
لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَسُوعاً﴾<sup>(٣)</sup> ثم إنه تعالى قاله له . ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ  
كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلُكُمْ؟﴾ يعني : كون الشخص إنساناً موصوفاً برسائله ،  
معناه كونه كاملاً في قوته النظرية والعملية ، وقادراً على معالجة القاصين في

(١) من (ل ، ط)

(٢) ليله ٣٠

(٣) الإسراء ٩٠ .

هاتين القوتين . وليس من شرط حصول هذه الصفة ، كونه قادراً على الأحوال التي طلتموها مي

ومن حلة الآيات الدلة على صحته ما ذكرناه أيضاً : به تعالى لما قال في سورة الشعراء ﴿ وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾<sup>(١)</sup> أورد عليه سؤالاً ، وهو أنه : لم لا يجوز أن يكون هذا من تنزيل الشياطين ؟ فقال جواباً عنه : ﴿ هل أبينكم على من نزل الشياطين ؟ نزل على كل أفك أثيم ﴾ والمعنى : أنه إن كانت الدعوة إلى طلب الدنيا<sup>(٢)</sup> وطلب اللذات والشهوات ، كان ذلك الداعي أفكاً أثيماً ، والذين يعيونه عليه هم الشياطين . وأنا أنا فادعوا إلى الله ، وإلى الإعراض عن الدنيا ، والإقبال على الآخرة ، ولا يكون هذا [ بإعانة الشياطين<sup>(٣)</sup> ] بل بإعانة الله تعالى . فاستدل بكون دعوته إلى الله تعالى وإلى الحق ، عن كونه سيئاً صادقاً ، لا ساحراً خبيثاً . ولما أورد عليه سؤالاً آخر ، وهو : أن لكل واحد من الشعراء شيطاناً يعينه على شعره ، فلم لا يجوز أن يكون حالك كذلك ؟ أحببته بقوله : ﴿ والشعراء يتبعهم الغاؤون ﴾ ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ﴿ والمعنى أن الشاعر إذا يدعو إلى الطمع في الدنيا وإلى الرغبة في اللذات الدنية ، وأما أن فادعوا إلى الله تعالى وإلى الدار الآخرة ، فاستمع أن يكون انماصر والمحين في هذه الطريقة . هو الشياطين

فظهر الفرق وقد ظهر بهذه الآيات : أن الطريق الذي ذكرناه في إثبات البرهنة هو الطريق الأكمل الأفضل [ والله أعلم<sup>(٤)</sup> ]

(١) الشعراء ١٨٢ .

(٢) النساء (ط)

(٣) سخط (ت)

(٤) من (ل)

**الفصل الثالث**  
**قصر**  
**صفة هذه الدعوة التي الله تعالى**

أعلم : ان حرق النبوة والرسالة عبارة عن دعوة الخلق من الاشتغال بالخلق ، إلى خدمة الحق ومن الإقبال على الدنيا ، إلى الإقبال على الآخرة بهذا هو المقصود الأصلي .

إلا أن الناس لما كانوا حاصرين في الدنيا ، ومحتاجين إلى مصاحبتها ، وجب أن يكون له حوص في هذا الباب أيضاً ، بقدر الحاجة

بقول . حوص الرسول - عليه السلام - إما أن يكون فيما يتعلق بالدين ، أو فيما يتعلق بالدنيا ، أما القسم الأول وهو فيما يتعلق بالدين ، فيجب عليه البحث في أمور ثلاثة . الماضي والحاضر والمستقبل أما الماضي فهو أن يرشدكم إلى أن هذا العالم محدث ، وله إله . كان موجوداً في الأزل ، وسيبقى في الأبد ، وأنه مزه عن محائلة الممكنات [ وأنه موصوف بالصفات المعترسة في الإهية والكمال ، وهي القدرة الفائدة في جميع الممكنات <sup>(١)</sup> ] ولعلم الساري في جميع المعنومات [ والوحدانية المطلقة بمعنى كونه مبرهاً عن الأحرار والأبعاص <sup>(٢)</sup> ] والفردانية بمعنى كونه مبرهاً عن الصد ولند ، والصاحبة والولد ، ثم يجب عليه

(١) سقط (ب) .

(٢) من (ل) .

أن يسر لهم<sup>(١)</sup> [ أن كل ما يدخل في الوجود ، فهو بقضاء الله تعالى وبقدرة ،  
وأنة مبره عن الظلم والعتث والباطل . كما قال بعضهم

الحمد لله . دي الآلاء والنعم والطول والفصل والإحسان والكرم  
منزه الفعل عن عيب ، وعن عتث مقنن الملك عن عزل ، وعن عدم  
واعلم : أن هذا الذي ذكرناه يتفرع عليه أنواع من لبحث

### النوع الأول

لا يلين بصاحب لدعوة إيراد هذه المطالب ، كما يورده أهل الجدل  
والاستدلال . لأن ذلك الصريق يحمل السامعين على الاعتراض عليه ، وعن  
إيراد الأسئلة عليه . فإذا اشتعل بالجواب عنها ، فربما أوردوا على تلك  
الأحوية أسئلة أخرى . ويحصل فتح باب المشاعيات والمجادلات . ولا يحصل  
المقصود التمهيد بل الواجب إيراد البيانات الرهانية مخلوطة بطريقة الخطبة من  
الترغيب والترهيب ، فإن سبب ما فيه من [ قوة المقدمات الرهانية يبقى  
مستعظماً في العقول ، وسبب ما فيه من<sup>(٢)</sup> ] طريقة الخطابة يكون تأثيره في  
القلوب أكمل ، ويكون بعد السامعين عن سوء الأدب - الذي يحصل بسبب  
المشاعيات أتم

### النوع الثاني .

أنه لا يجوز أن يصرح بالسرية المحض ، لأن قلوب أكثر الخلق ، تسفر  
عن قبول مثل هذا الكلام . فإذا وقع التصريح به ، صار ذلك سبباً لعمرة أكثر  
الخلق عن متابعتها بل الواجب عليه أن يبين أنه سبحانه وتعالى - مبره عن  
مشابهة المحدثات ، ومناسبة الممكنات كما قال تعالى ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ،

(١) أحر النقل من (ط) ، (ت) وفي (ت) بعد هذا الموضع « وأما القسم الثاني ، وهو أن يكون  
تعديل أن يكون حكم العقل في التحسين والتسريح مردوداً باطلاً » الخ . وهذا قد سبق في  
فصل « المشبهات الملية على أنه ظهر على الأسباب أعني تنجح في صحة سوسم ، ومن أرب « وفيه  
نظيره أخرى لا يمكن ذكرها » إل ها مذكور في (ب) في فصل « تقرير طريق البلاغة »

(٢) من (ل)

وهو السميع البصير ﴿١١﴾ ثم بعد ذلك يقول . ﴿وهو الغاهر فوق عبادہ﴾ (١٢)  
- ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾ (١٣) . ﴿الرحمن على عرش استوى﴾ (١٤) .

ويمنعهم عن البحث في هذه المضائق [ والخصوص في هذه الدقائق (١٥) ] إلا إذا كان من الأدكاء المحققين ، والعقلاء المفلحين فإنه يحسنه لو افر يقف على حقائق الأشياء وأيضاً بين هم كون العبد صانعاً وعلماً ، قادراً على الفعل والترك ، والخير والشر . وبالع فيهِ ، فإنه إن ألقى اليهم الخمر المحض تركوه ، ولم يلتفتوا إليه . وليس هم أيضاً . أنه وإن كان الأمر كذلك ، إلا أن الكن معصاء الله . تعالى - وقدره ، فلا يعرب عن علمه وحكمه : مثقال ذرة في السموات والأرض . ثم يمنعهم بأقصى الوجوه عن الخصوص في هذه لدقائق ، فإن طماع أكثر الخلق يعيدة عن هذه الأشياء .

وبالجمله ، فأحسن الطرق في دعوه الخلق إلى عبودية الحق هو الطريق الذي جاء به سيد الأنبياء محمد عليه الصلاة والسلام وذلك لأنه يالغ في تعظيم الله تعالى في جميع الوجوه على سبيل الإجمال ، ويمنعهم من الخصوص في التخصيل فيذكر في إثبات التبريه قوله ﴿والله المعني وأنتم الفقراء﴾ (١٦) وإذا كان عبداً على الإطلاق ، امتنع كونه مؤلفاً من الأحرار ، وإذا كان كذلك ، امتنع أن يكون متجبراً . وإذا كان كذلك ، امتنع أن يكون حاصلاً في الأمكنة والأحيار . وذكر أيضاً قوله : ﴿ليس كمثله شيء﴾ (١٧) ولو كان جسماً ، لكان ذاته مثلاً لسائر الأحسام ، بناء على قولنا . إن الأحسام بأسرها متماثلة . ثم إنه ذكر في جانب الإثبات : ألفاظ كثيرة ، وبالع فيها وهذا هو الواجب لأنه لو لم يذكر هذه الألفاظ ، لما قرر عند الأكثرين كونه موجوداً وأنصفاً . بالغ في

(١) شوري ١١

(٢) الأنعام (٦١)

(٣) فاطر ١٠

(٤) طه \*

(٥) سمط (ل)

(٦) محمد ٣٨

(٧) الشوري ١١

تحرير كونه عالماً بجميع المعلومات ، فقال : ﴿ وعنده معانيخ لغيب لا يعلمها إلا هو ﴾<sup>(١)</sup> وقال . ﴿ الله يعلم ما نحمل كل أنثى ، وما تعيض الأرحام ﴾<sup>(٢)</sup> ثم لم يقع في بيان أنه عالم لداته ، أو ما يعلم . وأيضاً بين كون العبد قاهلاً وعاقلاً وصانعاً ومخالفاً ومحدثاً ، في آيات كثيرة . ثم بين في سائر الآيات : أن الخير والشر كله من الله تعالى ، ولم يبين أنه كيف يجمع بين هذين القولين ، بل أوجب الإيمان بهما على سبيل الإجمال . وأيضاً بين أنه لا يعزب عن مشيئة الله تعالى ، وإرادته وقصائه وتقديره [ شيء البينة<sup>(٣)</sup> ] ثم بين أنه لا يريد الظلم والعبث والباطل ولا يعمله . فالخاصل : أن طريقة نبينا في الدعوة هي تعظيم الله تعالى من جميع الجهات المعقولة ، والتمعن من الخوص في بيان أن تلك الجهات هل تتنافس أم لا ؟ إنا إن قلنا : المنافع من أفعال العباد، وحصلت بتحليل الله تعالى ، فقد عظمتاه بحسب القدرة ، لكن ما عظمتاه في الحكمة . وإن قلنا : إنها ليست من الله تعالى ، فقد عظمتاه بحسب الحكمة ، ولكن ما عظمتاه بحسب القدرة .

[ وأما لقرآن فإنه يدل على تعظيم الله تعالى بحسب القدرة<sup>(٤)</sup> ] وبحسب الحكمة معاً ، فصل [ في الأول<sup>(٥)</sup> ] : ﴿ قل كس من عند الله ﴾<sup>(٦)</sup> وقال في الثاني : ﴿ ما أصابك من حسنة فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك ﴾<sup>(٧)</sup> ثم مع الناس من أن يخصوصوا في تقرير هذا المعارض وفي إرادته بل الواجب على العوام الإيمان المطلق بتعظيم الله تعالى في القدرة وفي الحكمة . وفي الحقيقة ، فالذي قاله هو الصواب . فإن الدعوة العامة لا تنظم إلا بهذا الطريق .

(١) الأمام ٥٩

(٢) الرعد ٨

(٣) من (ت)

(٤) سقط (ب)

(٥) سقط (ط)

(٦) النساء ١٧

(٧) النساء ٧٩

وأما القسم الثاني من المباحث المتعلقة بالأديان : ما يتعلق باليوم  
الحاضر . وذلك هو أن يكون العبد مشغول الرمان بخدمة المعسود وتلك  
الخدمة ، إما أن نعتبر في القلب ، وهو بالمعارف والعلوم . وإما بالبدن ، وهو  
لإتيان بالطاعات البدنية . وإما بالمال ، وهو الزكوات والصدقات . ولما كان  
جمهور الخلق محتاجين إلى مرشدين يرشدونهم إلى هذه المعارف ، وهم الأنبياء ،  
لا حرم وجب على الأنبياء أن يوجبوا عليهم الإيمان بالأنبياء والرسل

والقسم الثالث من المباحث المتعلقة بالأديان : ما يتعلق باليوم المستقبل ،  
وهو معرفة الآخرة ، وأحوال ما بعد الموت

فهذه الأقسام الثلاثة : أهم للأنبياء والرسل في أن يشتغلوا بتعريف  
أحوالها . وتفصيل آثارها

واعلم أن المهمات على قسمين أحدهما إزالة مالا يسعي  
والثاني : تحصيل ما ينبغي . والأول متقدم على الثاني . لأن اللوح إذا حصل فيه  
بقوش فاسدة ، فالواجب إزالتها أولاً ، حتى يمكن تحصيل القوش الصحيحة  
فيه ثانياً فثبت أن إزالة مالا يسعي متقدمة على تحصيل ما يسعي

فهذا السبب أو ما ذكره الله تعالى في القرآن هذه المراتب وهي  
سعة .

المرتبة الأولى : إزالة مالا يسعي ، وهو المراد بالتقي . فلهذا بدأ الله  
بذكره ، فقال ﴿ هدى للمتقين ﴾ <sup>(١)</sup> وأما سائر المراتب بعد ذلك فهي إشارة  
إلى تحصيل ما ينبغي وأشرف ما يتعلق بالإنسان هو النفس ، وأوسط  
المراتب البدن ، وأدومها المال ، ولهذا ذكر بعد قوله ﴿ هدى للمتقين ﴾ قوله  
تعالى ﴿ يؤمنون بالغيب ﴾ فإن محل الإيمان هو القلب ، ويعدده قوله :  
﴿ ويعلمون الصلاة ﴾ لأنها تتعلق بالبدن ، وأحره قوله : ﴿ وما رزقناهم  
ينفقون ﴾ لأنه يتعلق بالمال ، ولما ذكر هذه الأحوال الأربعة المتعلقة بالإنسان ،  
أرسلها بذكر مرتبتين متعلقتين بالنبوات ، فقال : ﴿ والذين يؤمنون بما أنزل

(١) لمرة ٢

إليك ﴿ وهذا إشارة إلى وجوب الإيمان بالرسول الحاضر ، ثم قال بعده ﴿ وما أنزل من ملك ﴿ وهو إشارة إلى وجوب الإيمان بسائر الأنبياء المتقدمين ، وبعد هذا تم ما يحتاج إليه في باب السوات ثم قال : في المرتبة السابعة ﴿ وبالأجرة هم يوقنون ﴿ وهو الإشارة إلى الإيمان بالبعث والقيامة ثم لما ذكر هذه المراتب السبعة ، وهي الأحوال المتعلقة بالأمس واليوم والعد ، فقد تمت المطالب ، وكملت المصالح . فلها قال بعده ﴿ أولئك على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون ﴿ .

وذلك لأن الإنسان ما دام يكون في الدنيا ، فهو في الطريق وأحسن أحوال المسافر إلى المقصد أن يكون على هدى من معرفة لطريق ، وإذا مات فقد وصل المسافر إلى المقصد . وأحسن أحواله أن يكون قد أفلح في ذلك السفر ، وفار بالخيرات . فثبت عما ذكرنا : أن هذا الطريق في الدعوة . أحسن الطرق وهو شتعلنا ببيان ما في هذه الشريعة من أنواع الأسرار القدسية ، والأنوار العلوية ، لطال الكلام [ فاكثفيا بما سوس من الكلام . والله أعلم <sup>(١)</sup> ]

---

(١) من (ط ، ل)



**الفصل الرابع**  
**في**  
**بيان أن محمدا عليه الصلاة**  
**والسلام أفضل من جميع الأنبياء والرسل**

أعلم<sup>(١)</sup> أنا هنا ، أن الرسول هو الذي يعالج الأرواح البشرية ، ويعملها من الاشتغال بغير الله تعالى ، إلى لأشغال عبادة الله تعالى . ولما كان المراد من الرسالة والنبوة هو هذا المعنى ، فكل من كان صدور هذه الفوائد عنه أكثر وأكمل ، وجب القطع بأن رسالته أعظم وأكمل . وإذا عرفت هذا ، فنقول إن تأثير دعوة موسى عليه السلام كانت معصورة على بني إسرائيل فقط<sup>(٢)</sup> وما دعوة عيسى عليه السلام فكانه لم يظهر لها تأثير إلا في القليل القليل ، وذلك لأننا نقطع بأنه عليه السلام ما دعا إلى الدين الذي نقول به هؤلاء البصري ، لأن القول بالآب ، والأب [ وروح القدس . قول بالتثنية<sup>(٣)</sup> ] والتثليث : أقبح أنواع الكفر ، وأوحش أقسام الجهر ، ومش هذا لا يليق بأجهل الناس ، نصلا

(١) في (ب) الفصل الرابع عشر

(٢) علي ، المستعمل اختصارا في دعوة موسى عليه السلام . فبعضهم قال : كانت عالية بدليل أن فرعون وقومه دعاهم موسى إلى الإيمان ، وبدا لئيل أن ملكه ساء أسلمت مع سليمان . وقد كان سليمان على شريعة موسى وبأدلة حري . وبعضهم قال : كانت خاصة وذكر الإمام السعي في أول سورة أن عمران أن كلمه ه الثامن . قد نعيد بعموم وقد نعيد الخصوص . وسواء كانت دعوة موسى عامة أو خاصة . ولقد كانت عامة . فإن القسمين لا يسمون بهذا ، وإنما يسمون بالثبات أن القرآن قد مسح لنوره . لأن إثبات المسح هو بقصيه الحاصره . أما الخصوص أو العموم لموسى ، فإن دمانه قد مضى

(٣) زيادة

عن الرسول المعظم . فعلمنا . أنه ما كانت دعوته البتة ، إلى هذا الدين الخبيث ، وإنما كانت دعوته إلى التوحيد والتزكية<sup>(١)</sup> .

ثم إن تلك الدعوة ما ظهرت البتة ، بل بقيت مطوية غير مروية . فثبت أنه لم يظهر لدعوته إلى الحق أثر البتة

وأما دعوة محمد عليه السلام إلى التوحيد والتزكية ، فقد وصلت إلى أكثر بلاد المعمورة ، والناس قبل مجيئه كانوا على لأديان الباطلة . فعدة الأصنام كانوا مشغولين بعبادة الحجر والخشب واليهود كانوا في ديار [ التشبيه ، وصيغة الترويع ، وترويع الأكاديب والمحوس كانوا في عبادة الإلهيين<sup>(٢)</sup> ] ونكاح الأمهات والبنات والنصارى كانوا في تثليث الآب ، والانس وروح القدس . والصابئة كانوا في عبادة البكواب فكان أهل العالم معرضين عن الدين الحق ، والمذهب الصدق ، فلما أرسله الله تعالى إلى هذا العالم ، سطلت الأديان الباطلة ، وزلت المقالات العاسدة ، وطلعت شمس التوحيد ، وأقمار السرية من قلب كل أحد ، وانتشرت تلك الأبرار في بلاد العالم فثبت : أن تأثير دعوته محمد عليه السلام في علاج القلوب المريضة والنفس الظلمانية ، كان أهم وأكمل من تأثير دعوة سائر الأنبياء . فوجب القطع بأنه أفضل من جميع الأنبياء والرسل ، في كل ما يتعلق بالنبوة والرسالة وهذا برهان ظاهر من كتاب برهان الله فيما بحثنا عن حقيقة النبوة والرسالة . ثم ساء أن كمال تلك الماهية ، ما حصلت لأحد من الأنبياء ، كما حصل لمحمد عليه الصلاة والسلام

---

في الفصل الرابع بعد المئة من إنجيل برهما وما بعده . قال متى : يا معلم بك لقد اعرفت آدم اليهودية كلها بأن ليس لله من شبه كالشعر . وقلت لأن : إن الإنسان يدين من د الله فإذا كان لله يدان ، فله إذن شبه بالبشر ؟ أجاب يسوع : إنك لمي صلات يا متى . ولقد صل الكثيرون هكذا ، إذ لم يفهموا معنى الكلام ، لأنه لا يجب على الإنسان أن يلاحظ ظاهر الكلام ، بل معناه : أن الكلام الشري يشبه مريم بن يسا ومن الله . ألا تعلم أنه لما أراد الله أن يكلمهم ابتداء على جبل سيناء ، صرح ابنو . كلمنا أنت يا موسى . ولا يكلمك الله لتلاخوت ؟ وماذا قال الله على لسان أشعيا النبي : أليس كما يعدد السموات من الأرض ، هكذا تعدت طرق الله عن طرق الناس ، وأفكار الله عن أفكار الناس ؟ إن الله لا يدركه قياس ، بل حد أي أرتجف من وصفه الخ ، سقط (ت)

## الفصل الخامس

في

ببيل أن أثبت النبوة بهذا الطريق  
أقوى وأكمل من اثباتها بالمعجزات

اعلم<sup>(١)</sup> أن التمسك بطريق المعجزات من باب برهان الآن . وهو الاستدلال بالأثر على المؤثر على سبيل الاحتمال<sup>(٢)</sup> فلما نعرف بظهور المعجز عليه - عليه السلام - كونه مشرفاً عند الله على سبيل الإجمال من غير أن نعرف كيفية ذلك الشرف . وأما هذا الطريق الثاني فهو من باب برهان العلم . وذلك لأننا نينا : أن الأمراض الروحانية عالية على كثر النفوس [ فلا بد لهم من طبيب ونشاهد : أن هذا لرحل مدالج ويؤثر علاجه ويعيد الصحة بقدر<sup>(٣)</sup> ] [ الإمكان فهذا يدل على كونه طبيباً حادقاً في هذا الباب . وحينئذ يظهر أن هذا الإنسان لا حاجة به في معرفته ، إلى أن يكون عالماً بدقائق [ المنطق والطب والهندسة والحساب بل كونه عالماً بها . مستعلاً باستنساخ دقائقها<sup>(٤)</sup> ] مما يصره في كونه مستعرقاً في معرفة الله تعالى . وعند هذا تروى حملة الشبهات المذكورة في باب نبي أسوات . فإنه دلت المشاهدة على أن محمداً - عليه السلام - كان طساً حادقاً في علاج هذه الأمراض كما بيناه ، بل كان روحه قد رت على قلب طسائع أهل الدنيا . فقلهم من اساطير إلى الحق ، ومن الكذب إلى الصدق ، ومن

(١) الخامس عشر في بيان إثبات النبوة كما حصلت لمحمد عليه الصلاة والسلام (ت)

(٢) الإجمال (ب ، ط)

(٣) سقط (ت)

(٤) من (ل)

الأديان العاسنة إلى العقائد الصحيحة بقدر إمكان

وأما قولهم : إن السح كلام لا فائدة منه ، فنقول : قد ذكرنا أن الشرائع على قسمين :

عقلية لا تقبل السح . وحاصلها يرجع إلى ما ذكرناه في قوله عليه السلام « التعظيم لأمر الله ، والشفقة عن خلق الله » ولما كان طريان السح عليها محالاً . لا جرم قال : « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : ألا بعد إلا الله ، ولا شراراً به شيئاً »<sup>(١)</sup>

وأما القسم الثاني وهو الشرائع الوضعية وهي الأحوال الساندة للسح . فافائدة في السح أن الإنسان إذا واطب على أمر من الأمور مدة مديدة ، صار ذلك كالمألوف المعتاد ، فيأتي تلك الأعمال بإلطف والعادة ، لا للإحلاص والعبادة . فيحسن بها ما يعيرها ، إدالة لهذه الحالة التي ذكرناها<sup>(٢)</sup> .

وقوله « شرع النهب »<sup>(٣)</sup> والقتل لتقرير هذا المقصود ، فيقال به إن طه وعلاجه في الأصول المهمة إنما يؤثر فيهم ، لو كان مقبول القوم فرحت عليه تقرير هذا الطريق في الجثرثيات الصغيرة ، ليقى النفع في الكليات القوية

وأما نوعهم . والألفاظ الموجبة للتشبيه وردت في القرآن ، فنقول قد نبأ أن محاطة الجمهور بالثبته المحض متعذر ، فرجب المصير إلى طريقه متوسطة

(١) آل عمران ٦٤

(٢) فواضح من القرآن الكريم في هذا الشأن أن شريعته بني إسرائيل كانت ثقيلة وضعه عن الناس ، والله أراد أن يخفف عن الناس مشرعة محمد ﷺ بدليل . « ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم »

(٣) في سحر الخروج : « وإن حصلت لدية تُعطى بفساً بفس ، وعبد يعبر ، وسبايس ، ويد بيد ، ورجلاً برجل ، وكياً بكى ، وجرحاً بجرح ، ودماً برص » الحج ، [ ص ٦١ - ٦٢ ]

بين التصريح بالتشبيه ، وبين التصريح بالتبريه امحص ، ليكون قوله مقبولا  
عند الجمهور<sup>(١)</sup> .

---

(١) القول بالسريه للر سحن في العلم ، وما يوهم التشبه لأن قلوب العوام نصرده عن ظاهره ، ولو  
لم يحسوا التلغظ به وإن المشابهة بعرب تأويله الراسخون في العلم لا العامة ، ومحسوا التلغظ  
به . فعوله تعالى - ﴿سوا الله فسيهم﴾ هل يصح أن يحمل على الظاهر ؟ لا يصح . وهل  
بماه تعتمد أن الله شيء ؟ لا يعتقدون . وهل يصح أن يقول الله شيء ، دون تحصيل  
ولا تشبيه ؟ لا يصح



**الفصل السادس**  
**في**  
**تقرير طريقة الفلاسفة في كيفية**  
**ظهور المعجزات على الأنبياء عليهم السلام**

اعلم<sup>(١)</sup> . أما بينا . أن الإنسان له قوتان قوة نظرية ترتسم فيها صور المعقولات من عالم المفارقات . وقوه عملية ، يقدر بها على التصرف في عالم الحسانيات

والمعجزة الصادرة عن القوة العاقلة الشاعرة كونه أنياً بالإخبار عن المعينات . والمعجزة الصادرة عن القوة العملية : كونه أنياً بالأفعال العريضة الخارقة للعادة

أما النوع الأول . بطريق الفلاسفة في تقريره . [ أن قالوا : قد عرفنا بأن الحس المشترك على وجهين .

أحدهما : أن الحواس الظاهرة<sup>(٢)</sup> ] إذا أخذت صور المحسوسات الموحدة في الخارج وأدتها إلى الحس المشترك ، فحينئذ تستطيع تلك الصور في الحس المشترك ، وتصير مشاهدة له

والثاني . إن القوة التحيلة التي من شأنها تركيب لصور بعضها ببعض إذا ركبت صورة ، فإن تلك الصورة قد تنطبع في الحس المشترك ،

(١) الفصل السادس عشر في (ت)

(٢) سبط (ب)

ومتى حصل الانطباع ، وجب أن يصير مشاهدة ، وذلك لأن في القسم الأول ، إنما صارت تلك الصورة مشاهدته ، لأجل أن تلك الصورة انطبع في الحس المشترك لا لأجل أنها وردت عينا من الخارج ، وإذا كان كذلك ، وجب أيضاً في الصور المحصورة عليه من جانب المتخيلة أن يصير مشاهدته ومثال الحس المشترك المرأة فإن كل صورة منطبع فيها من أي جانب كان صارت مشاهدته ، فكذلك الصور المنطبعة في الحس المشترك ، إذا منطبعت فيه من أي جانب كان ، وجب أن يصير محسوسه .

إذا عرفت هذا ، فنقول . الصور التي شاهدها الأبرار . والكهنة ، والدائمون ، والممرورون ، ليست موحودة في الخارج ، فإنها لو كانت موحودة في الخارج ، لوجب أن يراها كل من كان سليم الحس ، بناء على أنه متى كانت الحاسة سليمة وكان الشيء المحاصر بحيث نصح رؤيته ، ولم يحصل القرب القريب ، والبعد البعيد ، واللطفة ، والصغر ، وحصلت المقابلة بعد حصول هذه الشرائط يكون الإدراك والإبصار واجباً . إذ لو حاز أن لا يحصل الإدراك عند حصول هذه الشرائط ، لحاز أن يصير عندنا جمال عظيم ، وأصوات هائلة ، ولا يراها ولا نسمعها . ومعلوم أن مجويزه يوجب الجهالات العظيمة . فثبت بهذا أن تلك الصور غير موحودة في الخارج ، ويجب الحزم بأن ورودها على الحس المشترك ، إنما كان من الداحل ، وهو أن لقوة المتخيلة ركبت تلك الصور ، فأنحدرت إلى الحس المشترك ، فصارت مرئية ، وقد كان الواجب أن تحصل هذه الحالة أبداً ، إلا أن لعائق عنه أمران

الأول . إن الحس المشترك إذا حصلت فيه الصور المأخوذة من الخارج ، ثم يتسع للصور التي تتركبها المتخيلة ، فحينئذ تصير الصور ، التي تتركبها المتخيلة ، بحيث لا يمكن انطباعها في الحس المشترك

والثاني . إن القوة العاقلة تكون مسيطرة على القوة المتخيلة ، فسمعتها عن تركيب تلك الصور



إذا عرفت هذا ، فنقول إنه إذا انتهى<sup>(١)</sup> الشاعلان معاً ، أو أحدهم ، فيه يحصل ذلك لتلويح ، وذلك التشبيح . أما في وقت السوم فقد رآل أحد الشعاعين ، وهو الحس الظاهر ، فلا ينتقل من الحواس الظاهرة إلى الحس المشترك شيء من الصور ، فيبقى لوح الحس المشترك حالياً عن انقوش الخارجية ، فيسعد لقبول الصور التي تركبها المتخيلة [ فتتحد تلك الصور من المتخيلة<sup>(٢)</sup> ] إلى لوح الحس المشترك . فتصير محسوسة . وأما في وقت المرحس ، فإن النفس تصير مشغولة بتأثير البدن ، فلا تنفرغ لمع القوة المتخيلة من تركيب تلك الصور ، فحينئذ تفوق المتخيلة على عملها . وإذا قويت على هذا العمل ، عصت الحس المشترك عن قبول الصور [ الخارجية ، فوردت عليه هذه الصور<sup>(٣)</sup> ] فتصير مشاهدة محسوسة [ والصور طائلة التي تصير مشاهدة<sup>(٤)</sup> ] في حالة الخوف هي من هذا الباب . فإن الخوف المنسولي على النفس يصدها عن تأديب المتخيلة<sup>(٥)</sup> فلا جرم تقدر المتخيلة على رسم صورها<sup>(٦)</sup> في الحس المشترك كصورة العول وغيرها . وكذلك قد نسولي على النفس الصعيفة العقل : قوى أخرى كشهوة شيء ، فتشد تلك الشهوة ، حتى تعلب العقل فالتخيلة تركب صورة ذلك المشتبه ، فتطبع تلك الصورة في لوح الحس المشترك ، فتصير محسوسة . إذ عرفت هذا ، فنقول إنه ينزع عليه الباحث الكثيرة :

انفرع الأول . في سبب المامات الصادقة والكاذبة :

اعلم أن الصور التي تركبها المتخيلة قد تكون كاذبة ، وقد تكون صادقة . أما الكاذبة فوفقاً عليها على ثلاثة أوجه

الأول : إن الإنسان إذا أحس شيء ، رفقيت صورة ذلك المحسوس في

(١) انتهى (ل)

(٢) سبط (ب)

(٣) سبط (ب)

(٤) سبط (ب)

(٥) يصدها عن المتخيلة (ت)

(٦) على صورها (ت)

خبرانة الخيال ، فعند النوم ، ترتسم تلك الصورة في الحس المشترك ، فتصير مشاهدة محسوسة .

والثاني . إن القوة العكسية إذا ألقت صرورة ، ارتسمت تلك الصرورة في الخيال . ثم في وقت النوم تنتقل تلك الصورة إلى الحس المشترك ، فتصير محسوسة ، كما أن الإنسان إذا تفكر في الانتقال من بلد إلى بلد ، أو حصل في خاطره رجاء شيء ، أو خوف من شيء ، فإنه يرى تلك الأحوال في النوم .

والثالث : إن مزاج الروح المحمل للقوة المفكرة إذا تغير ، فإنه تتغير أعمال القوة المفكرة . ولهذا السبب ، فإن الذي يميل مزاجه إلى الحرارة يرى في النوم : النيران والحريق والدخان ، ومن مال مزاجه إلى الرطوبة يرى [ الثلوج ومن مال مزاجه إلى البرطوبة يرى<sup>(١)</sup> ] الأمطار . ومن مال مزاجه إلى اليبوسة يرى الثراب والأنواء المظلمة فهذه الأنواع الثلاثة ، لا عبرة بها البتة ، بل هي من قليل أضغاث الأحلام وأما الرؤيا الصادقة فالكلام في ذكر مسيها ، ينخرج على مقدمتين

إحداهما : إن جميع الأمور الكائنة في هذا العلم الأسفل بما كان ، وما سيكون . وما هو كائن موجود في علم البارئ تعالى . وعلم الملائكة العقلية ، والنفوس السماوية .

[ والثانية . إن<sup>(٢)</sup> ] النفس الناطقة من شأنها<sup>(٣)</sup> أن تتصل بتلك المبادئ ، وتنتقل فيها الصور المنتقشة في تلك المبادئ . وعدم حصول هذا المعنى ليس<sup>(٤)</sup> لأجل البطل من تلك المبادئ ، أو لأجل أن النفس الناطقة غير

(١) من (ل)

(٢) من (ل)

(٣) ومن شأن النفوس الناطقة أن تتصل (ت)

(٤) عبارة عن (ت) هكذا وعدم حصول ليس هو لأجل تلك المبادئ ، أو لأجل السمع من تلك المبادئ ، وينتقل فيها الصور المنتقشة في تلك المبادئ ، لأجل أن النفس الناطقة غير قايمة لتلك الصور ، من أجل أن النفس الناطقة غير قائمة لتلك الصور ، بل لأجل أن استغراق الح

قائلة بتلك الصور ، بل لأجل أن استغرق النفس في تدبير الدن ، صار مانعاً لها من ذلك الاتصال العام

إذا عرفت هذا فنقول : النفس إذا حصل لها أدنى فراغ من تدبير أبدن ، انصلت بطاوعها لتلك لمادى ، فنقطع فيها بعض تلك الصور الحاضرة عند تلك لمادى ، وهي الصورة التي هي أليق بتلك النفس ومعلوم أن أسبق الأحوال بها ، ما يتعلق بأحوال ذلك الإنسان وبأصحابه وأهل بلده وإقليمه وأما إن كان ذلك الإنسان منجذب الهمة إلى تحصيل علوم المعنويات ، لاحت له منها أشياء ومن كانت همه مصالح الدن رها ، ثم إذا انطبعت تلك الصور في حوهر النفس بالطاقة أحدث التخيلة التي من طبايعها محاكاة الأمور ، في حكاية تلك الصور لمنطبعة في النفس ، بصور حزينة تناسها ، ثم إن تلك الصور تنقطع في الحس المشترك فتصير مشاهدة . فهذا هو سبب الرؤيا في المنام . ثم إن تلك الصور التي ركبها القوة التخيلة ، لأجل تلك المعاني قد تكون شديدة المناسبة لتلك المعاني ، فتكون هذه الرؤيا عبة عن التعبير [ وقد<sup>(١)</sup> لا تكون كذلك ، إلا أنها أيضاً مناسبة لتلك المعاني من بعض الوجوه ، وهما تحتاج هذه التمامات إلى التعبير وفائدة التعبير : التحليل بالعكس ، يعني : أن نرجع المعبر عن هذه الصور الحاضرة في الخيال إلى تلك المعاني [ وأما القسم الثالث أن لا تكون هذه الصور مناسبة لتلك المعاني<sup>(٢)</sup> ] اللة . وذلك يكون لأحد وجهين

أحدهما : أن يكون حدوث هذا الخيال الغريب ، إنما كان لوجه من الوجوه . الثلاثة المذكورة في أسباب أصغاث الأحلام .

والثاني - أن يكون ذلك الأجل أن الصورة التخيلة ركبت لأجل [ ذلك

---

(١) فتكون هذه لرؤية غبية . آخر نسخة (ت) في هذا ، اتصل . أن العرائع العظيم يدل على أن هذا لطريق هو الأكمل والأفضل في إنسان النبوة . نجد الكلمة التي في (ت) وهي ليست في غيرها الصحيح ما في (ط) ، (ل) أي أنه من أوله وقد لا نكون كذلك ، في (ب) في فصل بتدبير طريقه العلامية  
(٢) سقط (ب)

المعنى : صورة ثم ركت لأجل <sup>(١)</sup> [ تلك لصورة صورة ثانية ، ولشأنه ثالث وأمعت في هذه الانتقالات ، فانتبهت بالأحرى إلى صورته لا تناسب المعنى الذي أدركه النفس أولاً البتة . وحيشد بصير هذا القسم أيضاً من باب أصعب من الاحلام ، ولحد السب قليل . إنه لا اعتماد على رؤية الكادب والشاعر ، لأن القوة المخيلة معها قد تعودت الانتقالات الكاذبة الباطلة [ والله أعلم <sup>(٢)</sup> ]

الفرع الثاني في كيفية الإضمار عن العيب . اعلم أن النفس الباطنة إذا كانت كاملة القوة ، وافية بالوصول إلى اخوانها العلية والسفلية ، وتكون في القوة بحيث لا يصير اشتغالها بتدبير البدن عائقاً لها عن الاتصال بالمبادئ المفارقة ، ثم اتفق أيضاً أن كانت [ قوتها الفكرية <sup>(٣)</sup> ] قوية الفكر قادرة على انتزاع لوح الحس المشترك عن الحواس لظاهرة ، وحيشد لا يبعد أن يقع لثل هذه النفس في حال اليقظة مثل ما يقع للثامنين من الاتصال بالمبادئ المفارقة . فحيشد ترسم من بعض تلك المفارقات صور تدل على وقائع هذا العالم في جوهر النفس الباطنة . ثم إن القوة المخيلة لأجل قوتها تركيب صورة مناسبة لها ، ثم تتحد تلك الصورة إلى لوح الحس المشترك فتصير مشاهدة ، وعند هذه الحاشية فقد يسمع ذلك الإنسان كلاماً منظوماً من هائف ، وقد يشاهد منظرأ في اكمل أنه وأحل صورة وتخطبه تلك الصورة مما يهيم من أحواله ، وأحوال من يتصل به ، ثم إن كانت هذه الصورة المحسوسة منطبقة على تلك المعاني التي أدركتها النفس الباطنة ، كان ذلك وحياً صريحاً ، وإن كانت الصورة الخيالية مخالفة لذلك المعنى العقلي من بعض الوجوه ، كان ذلك وحياً محتجباً إلى البأربل

والصارف للقوة المخيلة عن هذا التعبير والتبديل أمران .

الأول : إن الصورة المنطبعة في النفس الباطنة القائضة من حاش المبادئ العلية ، إذا فاصت على نعت اجلاء وابوصوح [ صارت تلك لصورة مانعة

(١) من (ن)

(٢) من (ن)

(٣) من (ن)

للخيال عن التصرف فيها ، كما أن الصور المحسوسة المأخوذة من الخارج إذا كانت في غاية الجلاء والظهور<sup>(١)</sup> [ بحيث تدعج القوة المنحيلة عن التصرف فيها

والثاني : إن جوهر النفس الناطقة ، إذا كان في غاية القوة ، بحيث يقوى على منع القوة المنحيلة من التصرف في تلك الصور بالتعبير والتدبير .

لنرفع الثالث : إن النفوس التي ليس لها من القوة ما تقوى على الاتصال بعالم العيب في حال اليقظة [ فرمما استعانت في حال اليقظة ] بما يدهش الحس ، ويجير الخيال ، كما يستعين بعضهم بشد حثيث ، وبعضهم بتأمل شيء شغوف ، أو براق لامع ، يورث النصر ارتعاشاً . فإن كل ذلك مما يدهش الخيال ، فتبتعد النفس بسبب حيرتها وانقطاعها في تلك اللحظة عن تدبير البدن ، لانتهار فرصة إدراك العيب . والشرط في هذا أن يكون الإنسان ضعيف الفعل . مصدق لكل ما يحكى له عن ميسر الحزن . مثل الصبيان والسوان والبله . فهو لاء<sup>(٢)</sup> إذا ضعفت حواسهم ، وكانت أوهامهم شديدة الانجذاب إلى مطلوب معين ، بحيث يقع لنفوسهم التفات في تلك اللحظة إلى عالم العيب ، وتتلقى ذلك المطلوب . فتارة يسمع خطاباً ، ويطن أنه من حني وتارة يسمي له صورة مشاهدة ، فيطر أنها من أعوان الحزن ، فيلقى إليه من العيب ما يخلق له في أثناء ذلك العشى ، فيأخذه السامعون ويبون عليه تدابيرهم في مهماتهم

هذا منتهى ما فرره الشيخ الرئيس في هذا الباب .

واعلم أن الأصل في جملة هذه التفاريع أصلان .

الأصل الأول أن يقال : هذه الصور التي يشاهدها الأنبياء والأولياء وغيرهم ليست موجودة في الخارج ، لأنها لو كانت موجودة في الخارج ، لوجب أن يدركها كل من كان سليم الحس ، إذ لو حوربا أن لا يحصل الإدراك مع حصول هذه الشرائط ، لجاز أن يكون بحضرتنا جدل ورجوع ونحن لا نراها ولا

(١) من (ل)

(٢) والسوان وإسالة فيها أولاً إذا ضعف جواهرهم (ت)

سمعها ، ذلك يوجب الجهالات .

[ فيقال لهم هذه الجهالات<sup>(١)</sup> ] التي ألزمتهم على هذا القول ، فهي على قولكم ألزم وذلك لأننا لو حوزنا أن يرى الإنسان صوراً ، ويشاهدها ، ويتكلم معها ، ويسمع أصواتها ، ويرى أشكائها ثم إنها لا تكون موجودة في الخارج ، جاز أيضاً في كل هذه الأشياء التي نراها وسمعها من صور الناس والخيال والبحار وأصوات الرعود ، أن لا يكون شيء منها وجود في الخارج بل يكون محض الخيال ومحض الصور المرسمة في الحس المشترك . ومعلوم أن القول به محض السفسطة .

من يقول : هذا في العدد عن الحق ، والخوض في الجهالة أشد من الأول . لأن على القول الذي يقول نحن به ، حارمون بأن كل ما رأياه فهو موحود حق ، إلا أنه يلزمنا تجوير أن يكون قد حضر عدداً أشياء ، ونحن ما رأيناها ، وتجويز هذا لا يوجب الشك في وجود كل ما رأياه وسمعناه ، أما على القول الذي يقولونه فإنه يلزم وقوع الشك في وجود كل صورة رأيناها ، وكل صرت سمعناه ، وذلك هو الجهالة التامة ، والسفسطة الكاملة . فثبت أن القول الذي اخترعتموه في غاية الفساد . فبين قالوا إن حصول هذه الحالة مشروطة بحصول أحوال

منها أن يكون الإنسان نائماً ومنها : أن يكون ضعيف العقل ، كما في حق المجانين .

ومنها : أن يكون كامل النفس ، قوي العقل كما في جن الأسياء والأولياء ، فإذا لم [ يحصل شيء من هذه الأحوال . وكان الإنسان باقياً على مقتضى المراج المعتد ، لم يحصل شيء من هذه الأحوال ، فحينئذ<sup>(٢)</sup> ] يحصل القطع بوجود هذه الأشياء في الخارج

فتقول في الجواب : إن بالطريق الذي ذكرتم ، ظهر أنه لا يحس الإنسان

(١) من (ل)

(٢) من (ط ، ل)

بوجود ضرر ، مع أنها لا تكون موجودة أصلاً وإذا ظهر حواز هذا المعنى فحينئذ يمكننا انتفاء هذه الحالة ، إذا دللنا على أن الأسباب الموحدة لحصول هذه الحالة محصورة في كذا وكذا . وبمبني على هذا الحصر برهاناً يقينياً ثم نبين في هذا المقام الثاني أنها بأسرها متقصية رائلة بالبرهان اليقيني . ثم نبين في هذا المقام الثالث أن الحكم حال بقاءه لا يستعني عن السبب . فإن تقدير [ أن يكون الأمر كذلك لم يلزم من زوال تلك الأسباب رواج هذه الحالة . ثم على تقدير<sup>(١)</sup> إقامة البراهين الجازمة على صحة هذه المقدمات ، يصير جزئنا بحصول هذه الأشياء المحسوسات في الخارج مرفوعاً على إثبات هذه المقدمات النظرية العامة ، واسوقوف على النظري الخاص ، أولى أن يكون نظرياً عاماً . وحينئذ تبطل هذه العلوم استفادة من الحسن سطلاً كلياً . فثبت : أن القول الذي ذكره . قول باطل بموجب التزام السفسطة .

[ واعلم : أن الذي حمل هؤلاء الفلاسفة<sup>(٢)</sup> ] على ذكر هذه العلل والأسباب إطباقهم على إنكار الملائكة ، وعلى إنكار الجبر [ وقد بينا في كتاب « الأرواح » : أنه ليس لهم فيه شبهة ، ولا حيل يدل على بطلان هذه الأشياء وإذا كان أصل هذه الأقوال نقي الملائكة والجبر<sup>(٣)</sup> وقد عرفت أنه ليس لهم فيه دليل . وفيه ما يوجب القول بالسفسطة ، كان هذا القول في غاية الفساد والبطالان .

عهد تمام الكلام في هذا الأصل .

وأما الأصل لثاني : فهو أن هذه الكلمات مفرعة على إثبات الحواس الباطنة . ونحن قد بينا بالبرهان القاطع القاهر . أن المدرج بجميع المدركات بجميع الإدراكات [ هو النفس الباطنة ] وأن القول بتوزيع هذه الإدراكات<sup>(٤)</sup> على قوى متفرقة ، قول باطل وكلام فاسد . فثبت بهذه البراهين أن كلامهم

(١) من (ل)

(٢) سقط (ت)

(٣) سقط (ت)

(٤) سقط (ت)

في غاية الضعف والفساد

والحق أن هذا الباب يحتمل وجوهاً كثيرة :

فأحدها : إننا قد بينا : أن النفوس الساطقة أنواع كثيرة ، وطوائف مختلفة ، ولكل طائفة منها روح فلكي ، هو العلة لوجودها [ وهو التكفل بإصلاح أحوالها وذلك الروح الفلكي كالأصل والمعدن<sup>(١)</sup> ] واليسوع بالسبب فيها ، وسمي به بالطباع لتام ، فلا يمنع أن يكون الذي برمها في المنامات تارة ، وفي البقطة أخرى ، وعلى مسير الإلهامات ثانياً ، هو ذلك الطباع التام ولا يمنع كون ذلك الطباع انتام قادراً على أن يتشكل بأشكال مختلفة ، بحسب جسم مخصوص ، هو الله في جميع أعماله

وثانيها . أن شت طوائف الملائكة ، وطوائف الجن ، وبحكم نكوتها قادرة على أن تأتي بأعمال مخصوصة عدها يطهرون للبشر ، وعلى أعمال أخرى. عدها يحتجبون عن البشر .

والقول هذا أولى من القول بالترام السفسطة . فهذا ما نقوله في هذا الباب .

---

(١) سقط (ت)



**الفصل السابع**  
**في**  
**حكاية قول الفلاسفة في السبب الخفي**  
**لأنه يتقدر الأنبياء والأولياء على الإنس**  
**بالمعجزات والكرامات**

حاصل كلامهم فيه ، أنا بينا في كتاب « النفس » ، أن القوة الوهمية التي للإنسان ، قد تكون قادرة على لتأثير في الأجسام . وذكرنا الروح الكثرية في تقرير هذا الباب . وعند هذا قالوا لا يسمع وجود إنسان تكون نفسه كاملة في هذه القوة . فلا حرم يقدر على التصرف في هبولى هذا العالم كيف شاء وأراد . وما يقوي ذلك ، أن النفوس الضعيفة إذا اجتمعت فقد حصلت لها نوع من القوة المؤثرة . مثل الجمع العظيم إذا اجتمعوا على توجيه الفكر إلى شيء معين ، ومثل ما يشاهد في صلاة الاستسقاء وغيرها . وإذا كان هذا محسوساً لم يتمتع كون النفس القوية قادرة على الإتيان بهذه الغرائب والبدائع . واعلم أن حاصل هذا الكلام أن تلك النفس موصوفة بحصبة ، لأجلها قدرت على الإتيان بهذه المعجزات والكرامات . وكل أن هذا محتمل ، فكذلك سائر الروح محتملة . مثل هذه الأحوال إلى الملائكة أو الحن ، أو الاتصالات العلكية ، أو أفعال الكوكب ، التي هي أحياء طائفة أو العقول والنفس . وإذا كان الكل محتملاً ، كان حزمهم بإسناد هذه المعجزات إلى القوة انفسانية فقط . نرجحاً من غير مرجح

وهذا حر الكلام في هذا الباب . ويتلوه الكلام في السحر ليحصل الفرق بين المعجز ، والسحر ، والسبي ، والساحر [واقفه اعلم] (١).

(١) من (ب)



القسم الثالث من هذا الكتاب  
في  
الكلام في السحر وأقسامه



## تصميم

أعلم أنا ما رأيت إنساناً عبده من هذا العلم شيء معتبر ، وما رأينا كتاباً  
مشتملاً على أصول معتبرة في هذا الباب . إلا أن لما تأملنا كثيراً ، حصصاً فيه  
أصولاً وجمالاً . فمن حياء بعدنا ، وفاز بالفوائد والزوائد في هذا الباب ، فليكن  
شاكراً لنا ، حيث ربنا له هذه الأصول المبسوطة ، والقواعد المعلومة  
والكلام فيه مرتب على مقدمه . ومقالة<sup>(١)</sup> .

---

(١) ومقالات الأصل ولاحظ أن المؤلف لم يذكر إلا مقالة واحدة



## فني بيلان أنشاع السحر

النوع الأول : وهو أعظمها قوة ، وأشدّها تأثيراً - على ما يقال - السحر  
البنّي على مقتضيات أحكام النجوم

وتقرر لكلام فيه : أب ثبت بالدلائل الفلسفية : أن مبادئ حدوث  
الحوادث في هذا العالم ، هو الأشكال العلّكية ، والاتصالات الكوكبية ثم إن  
انتحارب المعثرة في علم الأحكام ، انصافت إلى تلك الدلائل ، فقيوت تلك  
المقدمة حدّ ثم إن التجارب النجومية دلت على احتصاص كل واحد من هذه  
الكواكب السيارة بأشياء معينة من هذا العالم لأسفل ، فلكل واحد منها طعوم  
مخصوصة ، وروائح مخصوصة [ وأشكال مخصوصة<sup>(١)</sup> ] ومن المعادن كذا ، ومن  
الساكن كذا ، ومن الحيوان كذا

فإذا طلب من الكوكب حالة مخصوصة ، مناسبة لعمل مخصوص ثم جمع  
بين الأشياء الفعلية<sup>(٢)</sup> لمناسبة لذلك الكوكب ، ولذلك الأثر ، فحيث قد  
حصل الفاعل القوي على ذلك الفعل ، وحصلت المواد القابلة لذلك الأثر ،  
المناسبة له - وعند الجمع بين الفاعل وبين القابل ، لابد وأن يظهر الأثر . فهذا  
شرح هذا النوع من السحر

(١) (ط، ب)

(٢) الفعلية (ط) لسعة (ت) الفلسفية (ل)

## النوع الثاني من أنواع السحر . السحر المبني على قوة الوهم وتصفية النفس

وتقريره أنه ثبت في علم النفس أن النفوس الناطقة من حشر الأرواح الفلكية ، ومولدة منها . وكأها قطرات من تلك البحار ، وشموع من تلك الشموس ، فلا محالة يكون لها أثر ما ، وقوة ما ، فإذا أضرمت لنفس الناطقة عن التوجه إلى سائر الجوانب ، وبقيت متوجهة إلى عرص واحد ، ومطلوب معين ، قويت حينئذ قوتها ، واشتد تأثيرها ، فقدرت على إحداث أحوال عريية في هذا العالم . وفيه سبب آخر . وهو أنها في حال الصفاء والبرصنة تنحذب إلى الروح العلوي ، الذي هو طابعها السامي ، وأنسها الأصلي ، فيسرى من تلك الطباع السامي ، قوة إلى جوهر النفس فيعظم هذا السبب شأنها ، ويقوى تأثيرها .

النوع الثالث . السحر المبني على خواص الأدوية المعدنية والنباتية ، والحيوانية . ويدخل في هذا الباب خواص الأحجار المختلفة ، ويدخل فيه خواص الحيوانات التي نسمي في توليدها بطريق التعيينات ، وقد يكون لكل حشر من أجراء تلك الحيوانات انوار خاصة . ورايت كتاباً في هذا الباب من مصنفات أبي بكر بن وحشية [ ويدخل في هذا الباب : السحر المبني على خواص أعداد الوفاق ]<sup>(١)</sup>.

النوع الرابع<sup>(٢)</sup> . السحر [ المبني على العزائم والرقى ]<sup>(٣)</sup> ويدخل في هذا الباب السحر<sup>(٤)</sup> [ المرتب على الاستعانة بالأرواح السعلية ، المسماة بالجن والشياطين ، والكلام في إثبات هذا الجنس من الأرواح ونفيه قد سبق على الاستقصاء . وجمهور من يخصص في علم التعريفات إنما يتمسكون بما في هذا الباب

(١) من (ل)

(٢) في (ت) - النوع الثالث

(٣) النوع الرابع - السحر المبني على العزائم والرقى - سقط (ط)

(٤) [ المبني على العزائم والرقى ويدخل في هذا الباب السحر ] سقط (ل)



## النوع الخامس من السحر : السحر المبي على الاستعانة بالأرواح الفلانة

فإننا قد بينا أن أكثر فرق أهل العالم مطبقون على إنبات هذه الأرواح ، وعلى أن لها أثراً عظيمة في هذا العالم . وعند هذا قل بعضهم . إنه يمكن الاستعانة بها بطرق مخصوصة ، وإذا حصل ذلك الاتصال ، فقد حصلت القدرة على خوارق العادات

النوع السادس من السحر : ما يكون مرتباً على أعمال حفة اليد ، وطرق الشعلة والسعي في إراءة مالا وجود له في الخارج ، ومنه نوع يقال له الأخذ بالعقول . وسيأتي إن شاء الله تعالى تفسيره .

النوع السابع السحر المرتب على علم الهندسة . ويدخل فيه علم حر الأثقال العظيمة بالآلات القليلة ، ومن جملتها . الأعمال العجيبة العريضة ، المبنية على ضرورة الخلاء .

النوع الثامن السحر المبني على الفأل ولزحر وهذا النوع أيضاً  
أقسام

فأحدها . وهو أحودها . علم الفراسة . وهو قسمان

فراسة روحانية ، وفراسة جسمانية

وثانيها . علم الرمل .

وثالثها : علم اختلاج الأعضاء

ورابعها : علم النظر في الأكتاف .

وحامسها . علم صرب الأحجار ، على ما هو عادة بعض النسوان

سادسها . علم النظر في الغضون ، والأسرة الموحودة في كف اليدين ، وحصص القدمين ، وكذا علم انظر في الخيلان الموحودة على ظاهر البدن .

وسابعها : العلم المأخوذ من كثرة طيران الطيور عن أوكارها ، واعتبار

الساحب والبارح منها ، وكيفية أصواتها عند [ التوجه إلى الإنسان ، وعند<sup>(١)</sup> ]  
الانصراف عنه .

وثالثها : علم التفاضل بجميع أصواع الحوادث في معرفة العسر  
واليسر<sup>(٢)</sup> ]

النوع التاسع من السحر المهي على إطعام الطعام ، الذي بوجوب فلة  
لعقل ، وضعف الرأي وبلاغة الطبع ثم إذا صار الإنسان كذلك فحينئذ  
يسهل تصريفه وتحريكه كيف أريد .

النوع العاشر : السحر المهي على ترويع الأكاذيب وأنواع المكر  
والخداع . ومنه : الطرق التي توجب تسليط الخوف على القلب وعد استيلاء  
لخوف ، يسهل ترويع أي شيء أريد .

فهذه الأقسام العشرة معلومة في الجملة فأما الذي يقال : إن الساحر  
يأتي بأعمال يمكنه أن يطير ، وأن يتشكل بأشكال مختلفة في شكله وصورته ، وأن  
يقفز من بلد إلى بلد في أقل زمان فهو في غاية المعد [ إلا إذا حمل ذلك على  
الاستعانة بالجن ، أو بسائر الأرواح ، وهو في غاية المعد<sup>(٣)</sup> ]

وعلم أن شيئاً من هذه الأقسام لا يتم ولا يكمل إلا عند الاستعانة  
بالسحر المهي على التحوم . ولو قدر الساحر على أن يجمع أصواعاً كثيرة منها ،  
كان أقوى وأكمل فيما يردم [ والله أعلم<sup>(٤)</sup> ]

(١) سقط (ت)

(٢) من (ل)

(٣) من (ل)

(٤) سقط (ط)

**مقالة في**  
**تقرير الأصول الكلية المعتبرة**  
**في السحر المبني على طريقة النجوم**



## الخصل الخيل

### في الطل اسم

قالت الفلاسفة والصائفة : لطلسم عبارة عن تمزيج القوى الفعالة السماوية ، بالقوى المنفعلة الأرضية ، لإحداث ما يخالف العادة ، و للسمع مما يوافق العادة .

قالوا : وهذا بناء على إثبات القوى السماوية الفعالة . قالوا : ويدل عليه وجهان .

(١) أحدهما حجة عقلية صرفة وثانيهما حجة إقناعية قوية . أما الحجة العقلية الصرفة فتقريبها أن نقول : لا شك في وجود حوادث تحدث في هذا العالم ، وكل حادث فله مسبب [ فهذه الحوادث لها مسبب (٢) ] وذلك السبب إما أن يكون حادثاً ، وإما أن يكون قديماً .

أما القسم الأول وهو أن القول بأن أسباب هذه الحوادث شيء حادث فنقول : الكلام في ذلك الحادث ، كما في الأول . وذلك يوجب التسلسل إلا أن التسلسل على قسمين .

---

(١) عبدة (ت) لثانته الأولى في تحرير الأصول الكلية في السحر الجلي عن طريقه النجوم . وفيها

فصول لعصل لأول دست لفلاسفة .

(٢) مبط (ت)

أحدهما أن نحصل جميع الأسباب ، والمسببات دفعة واحدة ، وقد يب في برهان إثبات واجب الوجود لذاته : امتناعه .

والثاني . أن يكون كل واحد منها مسبوقاً بغيره ، لا إلى أول ، وهذا هو الحق الذي لا يحيد عنه

ثم يقول هذه الحوادث تحتل قسمين .

أحدهما : أن يحصل في الوجود ، موحود روحاني ، ويكون دثياً متقللاً من معقول إلى معقول آخر ، ومن إدراك إلى إدراك ، وبحسب تلك الإدراكات المتعاقبة ، والتصررات المتلاصقة ، تحدث في هذا العام . ويجب أن يكون الموحود الروحاني أزلياً أبدياً سرمدياً ، ويجب أن يكون شيئاً غير الله تعالى . لما ثبت واجب الوجود لذاته : واجب الوجود من جميع جهاته فيكون التعبير عليه محالاً ، فصاحب هذه الإدراكات المتتيرة شيء غير الله تعالى .

فقد ثبت . أن القول بوجود أرواح عالية ، هي المدبرة لأحوال هذا العالم لا بد منه وهذا الطريق بلا ينم السعي في إحداث شيء عررب في هذا العالم ، لا بالاستعانة بتلك الأرواح

وأما القسم الثاني : وهو أن تحصل حركة جسمانية سرمديه دائمة ، مبرأة عن المبدأ والمقطع . فنقول : تلك الحركة إما أن تكون مستقيمه أو مستديرة ، والأول باطل لأن تلك الحركة إما أن<sup>(١)</sup> تمتد إلى غير النهاية ، فيلزم وجود أبعاد لا نهاية لها ، وهو محال ، وإما أن ترجع ، وحينئذ يحصل بين نهاية<sup>(٢)</sup> الذهاب ، وبنية الرجوع سكون لما ثبت أنه لا بد وأن يكون بين كل حركتين من سكون ، وحينئذ لا تكون هذه الحركة دائمة ، مبرأة عن الانقطاع . فثبت<sup>(٣)</sup> أن كل حركة على الاستقامة ، فإنها ينقطع . فوجب أن تكون كل

(١) مقط (ت)

(٢) بداية (ت)

(٣) ثبت أن تلك الحركة لا يمكن أن تكون مستديرة (ط) فثبت . أن تلك الحركة لا يمكن أن تكون لا مستديرة وذلك الخ (ل)

حركة مستديرة . وذلك يدل على أن المبدأ الأول القريب لحدوث الحوادث في هذا العالم : هو الحركة المستديرة: الحاصلة للأجرام الفلكية ثم قالت الفلاسفة : الأولى أن يجمع بين القسم الأول والثاني . حتى يكون جوهر الملك ، كالذن<sup>(١)</sup> وجوهر ذلك الروح كالنفس والتعقلات المثقلة الدائمة لذلك الجوهر الروحاني ، فوجب الحركات لهذه الكرات<sup>(٢)</sup> الجسمانية ، ويكون مجموعها أسباباً لحدوث الحوادث في هذا العالم

وأما القسم الثاني: وهو أن يقال - السبب المقتضي لحدوث هذه الحوادث [ موحود قديم أربي . فنقول : تأثير ذلك الأربي في حدوث الحوادث<sup>(٣)</sup> ] إن كان غير موقوف على شرط حادث [ فهو محال ، وإلا نزم كون هذا الحادث قديماً وإن كن موقوفاً على شرط حادث<sup>(٤)</sup> ] عاد الكلام في كيفية حدوث ذلك الشرط الحادث ، ويلزم التسلسل ، ويعود جملة ما ذكرناه في القسم الأول .

فيثبت بهذا البيان أن حدوث الحوادث في هذا العالم ، منوطة ومربوطة بالحركة المستديرة الفلكية ، المبرأة عن الانقطاع والتغير .

ثم نقول : الأحرام الفلكية سائط ، والأجزاء<sup>(٥)</sup> المفترضة في الكرة البسيطة : متشابهة بلطبع ، ولما هي [ والأساس المتماثلة في الطبع والماهية<sup>(٦)</sup> ] لا تقيّد إلا معلومات متماثلة . فكان يجب أن تكون حوادث هذا العالم متساوية ، وذلك باطل ولما بطل هذا ، وجب أن يحصل في الأحرام الفلكية ، أحسام<sup>(٧)</sup> مخلفة في الطبيعة والماهية . ولا بد وأن تكون تلك الأشياء متحركة ويحصل لها بسبب حركاتها المختلفة نسب مختلفة ، وتكون تلك النسب المختلفة ، مبادئ لحدوث [ الحوادث المختلفة في عالم الكون والفساد ، ومعلوم

(١) كذنب (ت)

(٢) الحركات (ت)

(٣) من (ل).

(٤) من (ل)

(٥) ولأجرام (ل)

(٦) سقط (ب)

(٧) (ب)

أن تلك الاجسام المختلفة المركورة<sup>(١)</sup> [ في جواهر الأفلاك ليست ] إلا (١) الكواكب . فثبت بما ذكرنا . أن مبادئ الحوادث لحادثه في هذا العالم ليست إلا لاتصالات الكوكبية المختلفة . فهذا هو الرهان الذي علمه تعويل الفلاسفة في إثبات هذا المطلوب

وأما الحجة الثانية - وهي الحجة الإقناعية - فهي أنهم قالوا : إنا قد ذكرنا وحواها كثيرة داله على أن أحوال هذا العالم ، مرتبطة بأحوال الشمس في كيفية حركتها ، تحت منطقه البروج ، فإن هذا السبب نصير الشمس تارة شمالية ، وتارة جنوبية ، ولأجل هذا الاختلاف تحصل الفصول الأربعة ، وبسببها تختلف أحوال هذا العالم ، [ وأيضاً : سبب طلوع الشمس وغروبها في اليوم ، تختلف أحوال هذا العالم<sup>(٢)</sup> ] وهذا استقرار قوي ، وبيان تام في استناد أحوال هذا العالم بحركات الكواكب

ثم تأكد هذا البيان سوح آخر من السان ، وهو أن الناس مد كانوا من قديم الدهر ، كانوا متمسكين بعلم النجوم ومعوليين عليها . فثبت ترى لكل علم أولاً ، وإنساناً هو أول الناس خوضاً فيه إلا العلم الإلهي ، وعلم النجوم ، فثبت لا نصل إلى تاريخ ، إلا وترى أن هذين العلمين كانا موجودين قبله ، ولو كان هذا العلم باطلاً ، لامتنع إطباق أهل الدنيا من الدهر الدهر ، إلى هذا اليوم ، على التمسك به والرجوع إليه . فهذه الروحه ، بيات ظاهرة في صحة هذا العدم [ والله أعلم ]<sup>(٤)</sup> .

(١) من (د) وعبارته (ت) ، و(ط) لسبب الحجة مبادئ لحدوث حادث ، و لحدوث المذكورة في

جواهر الأفلاك

(٢) ليست إلا الكواكب (ل) ليست للكواكب (ت)

(٣) سقط (ت)

(٤) س (ل)



**الفصل الثاني**  
**في**  
**بيان أن الوقوف**  
**على أصول هذا العلم عسر جدا**

اعلم<sup>(١)</sup> أن صعوبة هذا العلم تظهر من وجوه ثلاثة .  
الأصل الأول إنه يعسر علينا معرفة جميع النيرات الفلكية . وبيان من  
وجوه :

الأول . إن الاستقراء يدل على أن رؤية الصغير من المسافة البعيدة :  
ممتعة وإذا ثبت هذا فنقول : إن أصغر كوكب من الكواكب الثابتة وهو الذي  
نمتحن برؤيته القوة الناصرة ، مثل الأرض بصع عشرة مرة فلو قدرنا أن هذه  
الكواكب حصلت في الفلك الأعظم ، لصارت المسافة<sup>(٢)</sup> أعظم ، فحيث كن  
يتمتع إبصاره لا محالة . وإذا ثبت هذا ، فنقول به يقال إن عطارده جزء من  
ثلاثين ألف جزء من كرة الأرض . فهو في عية الصغير ، فلو قدرنا حصول  
كواكب مساوية لعطارد في الحزم على الفلك الأعظم [ أعني لجرم الأول<sup>(٣)</sup> ]  
لكانت رؤيتها ممتعة قطعاً فثبت أن عدم إبصارنا لأمثال هذه الكواكب ، لا  
يدل الشك على عدمها . فإن قالوا : لو حصلت هذه الكواكب الصغيرة ، لم تكن

---

(١) الفصل الثاني في بيان هذا العلم عسر جداً : إن صعوبة العلم تظهر من وجوه ثلاثة لأول .

لح (ب)

(٢) المسافة أبعد ، وكب يسع (ب)

(٣) سقط (ت)

لها قوة وتأثير أصلاً . لأجل أن صعرها يوجب صعرها . فنقول هذا باطل لأن عطارده مع غاية صعره ، تقربه سائر السيارات مع عظم إحرامها . بل نقول : الرأس والذنب نقطتان ، وأصحاب الأحكام أثبتوا لها أثراً عظيماً بل نقول : سهم السعادة ، وسهم العيب نقطتان وهميتان ، والأحكاميون أثبتوا لها أثراً قوياً . وأيضاً النفط التي تنتهي إليها تسييرات درجة الطالع فقط : وهمية ، والقوم أثبتوا لها أثراً قوياً .

الوجه الثاني : في بيان أن عدد النيرات الفلكية غير معلومة ، وهو أنه ثبت بالدليل أن المجرة ، ليست إلا أجراماً كوكبية صغيرة الحجم ، مرتكزة في تلك الثوابت ، إلا أنها لصعرها لا يتميز بعضها عن البعض ، فشاهد حملتها على صورة لطفة سحابية ، وهذا يدل على أن الوقوف التام على معرفة أعداد الكواكب ، ممتنع الحصول .

الثالث . إن المحققين ذهبوا إلى أن المحو ، المحسوس في وجه القمر ، إنما حصل بسبب أن كواكب صغيرة ارتكزت في وجه القمر . وقال آخرون : إنه حصل في وجه الشمس فوق النقطة التي هي كالمركر لقرص الشمس نقطة سوداء ، كالحال في وجه الشمس . إلا أنها لا تظهر لأجل قوة نور الشمس . وقد تعرض عوارض مخصوصة . تصير تلك النقطة السوداء كالشاهدة ، وكل هذه الاعتبارات تدل على أن المقول الشرية ، قاصرة عن الإحاطة بعدد نيرات الأفلاك .

الرابع . إن أصحاب الأحكام أثبتوا شيئاً ، يسمونه بالكبد ، وأثبتوا حفظاً<sup>(١)</sup> من التأثير له ، وإذا جاز ثبوته ، فلم لا يجوز ثبوت غيره ؟

الوجه الخامس : في بيان أن الأمر كما ذكرناه . إن الفلاسفة أطبقوا على أن الفلك حوهر بسيط ، وإذا ثبت هذا ، فنقول : يجب أن تكون طبائع البروج متساوية في تمام الماهية ، وإلا لزم التركيب ، وإذا ثبت هذا ، فتأثير التركيب

(١) إلى كلمة حفظي (ط) وما بعد ذلك ساقط إلى الشرط التاسع في الفصل السادس في التلوية عن أصول أخرى

حال كونه في مرج ، يجب أن يكون مساوياً لتأثيره حال كونه في سائر البروج ، لما ثبت في العقول أن حكم الشيء حكم مثله . ومعلوم أن ذلك على خلاف علم المجوم ، فأما أن يقال إن طوائع البروج مختلفة بحسب الماهيات ، فذلك قول مردود عند الملاسفة أو يقال . إنه حصل في كل برج كواكب صغيرة لا يراها ولا نشاهدها ، ولأجل حصول تلك الكواكب في تلك البروج ، صارت طوائع البروج مختلفة في التأثيرات . وذلك هو المطلوب

الوجه السادس إن الدلائل اسجومه قد تحل وتفسد في كثير من الأوقات ، وما ذاك إلا بسبب ما ذكرنا أنه حصلت هناك كواكب لا يعرفها ولأجلها تختلف أحوال هذه الآثار [ والله أعلم <sup>(١)</sup> ]

#### الأصل الثاني من الأصول الموجهة لصعوبة هذا العلم .

أن نقول : إنه يُعتبر الوئوف على معرفة مواضعها من الملك بعد العمل بها وذلك من وجوه .

الأول : إن الشيخ أسأ على بن هشم . صنف رسالة في أنواع الخلل لواقع في آلات الرصد ، وعد منها قريباً من ثلاثين وجهاً من الوجوه التي لا يمكن الاحتراز عنها .

الثاني : إن الإرسادات إذا تطاولت مدتها ، اختلفت الأعمار المبينة عليها ، لأن صاحب الرصد ، وقع في حساباته المسامحات بالروابع والخوامس ، وما بعدها من الأجزاء ، فإذا طالت المدة ، اجتمعت تلك الكسور وكثرت ، وحصل التفاوت العظيم بسببها كما في هذا الرمان الذي نحن فيه . وهو أو ثل الستمائة من الهجرة .

الثالث : إن الدقيقة الواحدة من العتاك ، تكون مثل كلية الأرض ، مراراً ، خارجة عن الضغط والتعديد ، ويقال إن الفرس الحواد ، عند العدو الشديد ، إذا رفع يده ثم وضعه ، فإن في مثل ذلك الزمان القليل واللحظة

(١) من (ل)

اللطيفه تتحرك لعلك الأعظم ثلاثة الاف ميل ، ولا شك أن تلك الحركة تكون في غاية لسرعه . إذا عرفت هذا فنقول ' إنه إذا حدث حادث ، بالمعجم لا بد وأن يأخذ الاصطربلاب ، ويعرف موضع الكوكب ، وهذه الأعمال إنما تتم في زمان له قدر معين ، والفلك قد تحرك في ذلك الوقت مسافة لا حصر لها ولا حد ، وعلى هذا التقدير تصير معرفة طوالم الحوادث الحادثة في هذا ، كالأمور الميؤوس منها

الأصل الثالث من الأصول المرجبة لصعوبة هذا العلم ' إن الرقوف على طبيعة كل كوكب بحسب تأثيره صعب عسير

وتقريره . أن نقول لا شك أن الكواكب إما ثابتة وإما سارة  
أما الكواكب الثابتة فإن تأثيرها أقوى من تأثيرات اسيارة وسدل عليه  
وحهان<sup>(١)</sup> .

الأول . بنا بينا أن العلامسة اتفقو على أن الأحسام مرتبة على ثلاث  
مراتب

المرتبة الأولى . الذي لا يتأثر وهما الكرتان العاليتان أعني الفلك  
الأعظم ، وفلك الثوابت وهذه المرتبة أشرف المراتب وأعلاها والمرتبة  
الأخيرة : هي مرتبة الجسم ، الذي يتأثر ولا يؤثر وهما الكرتان السافلتان  
إحداها كرة اللطيف ، أعني الهواء والنار . والثانية : كرة الكثيف أعني الماء  
والارض فهاتان الكرتان . يقبلان الأثر من الكرات العاله ، وليس لها تأثير في  
شيء آخر . وأما المرتبة المتوسطة . فهي التي تقبل الأثار من اسيارات عن  
الكرتين العاليتين ، وتؤديته إلى الكرتين السافلتين ، وهو الكراب السعة التي  
حصل فيها السيارات السعة . وهذا الرأي متفق عليه بين العلامسة

والاستقصاء فيه مذكور في باب صفات الكواكب وهذا الاعصار يدل

---

(١) سبط (ت)

على سبيل الإجمال . أن الثوابت أقوى وأكمل من لسيارات

والوجه الثالث في بيان أن الثوابت أقوى من السيارات هو أنها أكمل من السيارات في أمور ثلاثة

أولها . أنها أقرب في درجة العلولية ، والعبودية إلى المبدأ الأول من هذه السيارات ، وذلك القرب هو المبيع لكل الكمالات

وثانيها . أنها كثيرة في العدد جداً ، والكثرة مطنة القوة ، وأيضاً :  
فلثوابت التي في العظم الأول [ أكبر<sup>(١)</sup> ] قدرأ من كل لسيارات إلا الشمس .  
والعظم في الجرمية ، بقيد العظم في القوة .

وثالثها . أنها أبطأ حركة فيكون بقاؤها في الدرجة الواحدة أدوم . وقد علمت في الطبيعيات . أن دوام المسامة ، يوجب كمال القوة ثبتت هذه البيانات : أن الكواكب الثابتة أقوى قوة ، وأكمل تأثيراً من السيارات وأيضاً . الأحكاميون اتفقوا على أنه إذا وقع مها على موضع معين من الطوالع ، أعطت عطفا قوية إما في السعادة ، أو في النحوسة . وإذا ثبت هذا فنقول إن الأحكاميين اتفقوا على أنهم لم يعرفوا من طوائعها إلا القليل وإذا كان الأمر كذلك ، فقد ظهر الخبط والصعوبة في هذا العلم ، بسبب الجهل .

وأما السيارات : فنقول . هب أن طوائعها صارت معلومة ، إلا أنه نفيت الصعوبة من وجوه .

الأول . إن امتزاجات لكواكب ، ومنسباتها بحسب كل حد ، ووجه ، ومثله ومنزل من منازل العمر ، ودرجة معينة من الدرجات الثلاثمائة وستين . تصير غير متناهية ، وما لا ينتهي لا يمكن معرفته ؟

والثاني . هب أن مواضع الكواكب وامتزاجاتها صارت معلومة ، إلا أن احكام طوائع لوقت قد تدفع بحسب الطوالع الأصلية ، وبحسب الأحوال

(١) زيادة

الماضية في الفلك ومن اسلي يمكنه الوقوف على جميع الأحوال الماضية في  
العالم ؟

والثالث . إنه كما يعتبر في حصول الأثر ، حصول العلة انماعية فكذلك  
يعتبر في حصوله العلة انقالية ، ولهذا السبب اتفق المنحيمون على أنه إذا ولد  
على الطالع الواحد : ابن مالك ، وابن نصاب ، أو حاز [ فإنه لا يساوى أثر  
ذلك الطالع فيهم . فعلمنا . أن آثار الطوائف <sup>(١)</sup> ] تختلف بحسب اختلاف  
أحوال المادة السفلية ، لكن المراد السفلية سريعة التعبير ، شديدة التبدل  
ككيف يمكن الوقوف على أحوالها ؟ فهذا ضبط اسحوه المذكورة في بيان أن  
الوقوف على أحوال هذا العالم بالتمام . والكمال صعب ، إلا أن العقلاء انقصوا  
على أن ما لا يدرك كله ، لا يترك كله ، فهذا العم وإن كان صعب المراد من  
هذه الوحوه ، إلا أن الاستقرء يدل على حصول النفع العظيم منه . وإذا كان  
كذلك ، وجب الاشتغال بتحصيله ، والاعتناء بشأنه ، فإن القليل منه كثير ،  
بالسسه إلى أحوال مصالحي البشر [ والله أعلم <sup>(٢)</sup> ]

---

(١) زيادة من (ل)

(٢) من (ل)

**الفصل الثالث**  
**في**  
**الطريق الذي حصل به**  
**الوقوف على طبائع الأجرام الفلكية**

[ اعلم إن الطريق إليه أحد أمور ثلاثة . القياس والتجربة والوحي .  
أما القياس<sup>(١)</sup> ] فهو أنهم لما شاهدوا الكمودة في لون زحل ، وهذه  
الكمودة تاسب السوداء حكموا عليه بكونه بارداً يابساً ، ولما شاهدوا الحمرة في  
لون المريخ - وهذا اللون يشبه لون النار - حكموا عليه بكونه حاراً يابساً .  
والمختار عندنا : أن هذا الطريق ضعيف جداً لا يجوز التعويل عليه .  
لأنه ثبت في علم الصب - أن الاستدلال بالألوان المخصوصة على حصول  
الطبائع المخصوصة ، أضعف أقسام الأدلة . بل الحق . أن هذه الألوان دالة  
دلالة ضعيفة على هذه الطبائع ، فلما أصفوا إليها التجارب ، خرجت لتجربة  
مطابقة لهذا القياس ، فحصلت معرفة طائعتها بناء على مجموع الأمرين ، فذلك  
القياس هو المبدأ المحرك للعقول والخواطر ، وهذه التجارب هي النعمان  
والكمال .

واعلم - أن طريق التجربة هو أنه متى حدث نوع من أنواع الحوادث  
في هذا العالم ، فإن صاحب التجربة يتعرف أن الأوصاف الفلكية كيف كانت ،  
تعرفا على [ سبيل لاستقصاء والكمال ، فإذا وقع مثل ذلك احداث مرة ثانية

---

(١) من (ج)

وثالثة ورابعة وخامسة (١) [ ونعرف الأحرار الفلكية ، وحدها مثل الحالة الأولى  
فحيث يخصص في العلم طر قوي نأد ذلك لوضع الملكي المعين ، يوجب  
حدوث النوع الفلاني من الحوادث في هذا العالم

والحاصل : أن التجربة عبارة عن الاستدلال بحدوث الحوادث  
اخصوصة في هذا العالم ، على معرفة طائغ الأوصاع الفلكية ، فإذا تأكدت  
تلك التجربة ، فبعدها يستدل بحصول ذلك الوضع الملكي المعين ، على  
حدوث ذلك النوع من الحوادث في هذا العالم

واعلم أن هذا الاستدلال قد اعتبره أهل الأرض من الرمان الأقلم إلى  
الآن . فمن أراد أن يصير ماهراً في هذا العلم ، وجب عليه أنه كلما رأى نوعاً  
من الحوادث في هذا العالم ، أن يستقصي في معرف اوضع الملكي المقارن  
لحدوث ذلك الحادث ، ويقابل تجربته بأقوال المتقدمين ، فإذا راطب على هذا  
الطريق مدة مديدة ، وانتمى أن كانت به مناسبة لهذا العلم بحسب الفطرة  
الأصلية : يبلغ فيه مبلغاً عظيماً فهذا بيان طريق القياس والتجربة

وأما الطريق الثالث وهو طريق الوحي والإلهام فهذا أيضاً متفق عليه  
عد أصحاب هذا العلم

حكى . نكلوشا . أن دواناي (٢) سيد الشر لما بلغ في تصفية النفس ،  
ورياضة الذهن ، لاحظ له من الصور الملكية ، ما لا يمكن وصفه

واعلم : أنك لا ترى ديباً من الأديان ، ولا مذهباً من المذهب ، إلا  
و كثر أصوله يكون منياً على النقل من السلف فلا يعد مثله أيضاً في هذا  
العلم [ والله أعلم (٣) ]

---

(١) من (ل)

(٢) دواناي شتيه شدة البشر (ت)

(٣) من (ن)



**الفصل الرابع**  
**ففي**  
**الشرائط الكلية**  
**المعتبرة في رعاية هذا النوع**

اتفق<sup>(١)</sup> المحققون على أنه لابد من رعاية أمور

الشرط الأول : [ أن من أتى بشيء من هذه الأعمال ، ثم يكون شاكاً فيه ، لم يتنع به والسبب فيه وجوه :

الأول .<sup>(٢)</sup> [إن تأثيرات أرواح لكواكب أقوى من تأثيرات أحسادها ، فإذا قرى الاعتقاد في صحة الأعمال صارت الأرواح ابشرية معاضدة للأرواح العلوية ، كما صارت المواد السفلية معاضدة للأجرام العلوية ، فلا جرم بقوى التأثيرات أما إذا لم يحصل الاعتقاد القوي ، زالت المؤثرات الروحانية ، وبقيت الجسمانية خالية عن الروحانيات فلا جرم ضعف الأثر ، ولهذا السبب قال مظلیموس - « عدم النجوم منك ومنها » .

والسبب الثاني . إن الروحانيات العلوية مطلعة على ما في قلوبنا ، وكما أن في هذا العالم من راجع ملكاً ، والتمس منه شيئاً ، ثم أنه طهر لذلك الملك أن ذلك الرجل لا يثق بقوله ، ولا يلتفت إلى فعله ، فإنه ذلك الملك لا يسعى في تحصيل حاجته فكذا ههنا

---

(١) الفصل الرابع في الشرائط الكلية (ب)

(٢) ص (د) .

والسبب الثالث : إنه إذا لم يعتقد في صحة تلك الأعمال فالظاهر أنه لا يبالغ في جميع تلك الشرائط ، فلا جرم يفوت المقصود .

الشرط الثاني . إنه إذا قرب للأرواح ، أنواعاً من القرائين ، ولم يجد منها أثراً فالواجب أن لا يقطع عن ذلك العمل ، وأن لا يسرها ، فإن من عرف أنه كيف يمكنه التقرب إلى الملك العظيم [ من ملوك الأرض <sup>(١)</sup> ] علم أن تحمل العناء الكثير في هذا العلم : حين . قال «أرسطوطاليس» <sup>(٢)</sup> . « كنت مشغلاً بهذا العلم صليحاً ومساءً فإن وجدت أثر حدثه ، وإن لم أجد الأثر لم أسيء الظن به وإن ضاعت المدة وتراحت الأيام ورب شيء كان يعسر ، ثم إنني كنت ما أقطع عن المطلوب حتى أبلعه » <sup>(٣)</sup> ويجب أن يكون سبيل الطالب لهذا العلم ، سبيل العاشق ، إذا لم يساعده مشوق وسبيل من أراد الوصول إلى خدمة ملك ولا يقبله ، فإنه يذل غاية الجهد ، رجاء الفوز بالمطلوب . فهنا أرى

الشرط الثالث : إن من الناس من يظن أن الإنسان لا ينال إلا ما دل عليه طالع

واعلم أن الناس في هذا الباب على ثلاث مراتب

المرتبة الأولى . الذين تدن طواعيهم الأصلية عن كونهم مستعدين لهذا العلم . وهؤلاء إذا اشتعلوا بهذا العلم ، وصلوا إلى المطوب . إلا أنه لما كانت مراتب القوة والضعف غير متناهية في الصلاحية ، كانت مراتب الحصول غير متناهية

المرتبة الثانية . الذين لم يحصل في طواعيهم [ لا ما يعين ، ولا <sup>(٤)</sup> ] ما يتم [ وهؤلاء إن واظبوا على العمل . وصلوا إلى نصيب كامل

(١) سمط (ل)

(٢) أرسطوطاليس (ب)

(٣) وإن لم أجد للأثر أسيء الظن به ، وقرب من شيء كان بعيداً ، ثم إنني ما كنت

البح (ب)

(٤) من (ل)

المرتبة الثالثة : الذين حصلت في طوالهم ما يبع<sup>(١)</sup> ومراتب الدلائل  
اماعة غير متناهية ، فلكذلك مراتب الامتاع غير مساهبه

واعلم أن الوصول إلى هذا العلم ، يوجب خروج الإنسان من حد  
الإنسانية ، ودخوله في عالم الملائكية . وانكامل في كل شيء عرير ، ولا سيما في  
أكمل الكمالات ، وأعلى الدرجات . ولا ينبغي أن يعتقد الرجل . أن كل أحد  
هو أهل لهذا العلم ، فإذا اشتغل واحد بهذا العلم ، ولم يفر منه بطائن ، فلا  
يبغي أن يجعل ذلك دليلاً على بطلان هذا العلم . فإننا نرى الحرف الحسيمة ،  
والصنائع النذلة قد يتعب الإنسان نفسه في تعلمها سين ، ثم إنه لا يتعلمها كما  
ينبغي [ فإذا كان هذا شاهداً في أحسن الحرف ، فكيف الحال في أعلى  
اصنائع<sup>(٢)</sup> ]

الشرط الرابع : اتفقوا على أن من شرائط هذا لعم . المبالغة في  
الكمال ، واسبب فيه وجوه :

الأول : إن النفوس الماطقة ، قد ثبت أنها من حسن الأرواح العلكية ،  
فتكون مؤثرة . وهذه لصناعة لو تمت ، أفادت السلطنة التامة على الأرواح  
والأحساد ، فإذا وقف الغير على أن إنساناً اشتغل بهذه الأعمال ، حصلت النفرة  
الشديدة في قلوبهم ، والرعبة لتامة في إيصال نلة الأعمال وإفسادها ، فتبطل تلك  
الأعمال بالكلية .

والثاني : إن إشاعة هذا العلم ، على خلاف مصالح العالم . لأن استيلاء  
الرجل الواحد على كلية العالم . أمر على خلاف نظام العالم

الثالث : إن شيء إذا كان عريراً بولع في حفظه وكتمانه ، فعدم المبالغة  
في الحفظ والكممان ، يدل على أنه لا وقع له عنده ، وقد يسا أن ضعف  
الاعتقاد فيه ، يوهن هذه الأعمال

(١) من (ل)

(٢) من (د)

الشرط الخامس : تفقوا على أن يمارسه هذه الأعمال في الليل ، أولى منها في النهار . قال « أرسطو » . « إن الشمس سلطان قاهر ، فهو كمان سلطنته ، يقهر جميع الأرواح ، ولا يقوى شيء منها على الفعل . وأيضاً الخواص في النهار ، تكون مشغولة بالمحسوسات ، فلا تحصل جميعه القلب ، وفي الليل تكون الحواس معطلة ، فكانت جمعية القلب في الليل أكمل<sup>(١)</sup> .

وقال « هرمس » : « إن خير ما يعمل به العامل ، هو ما يحى عن أعين الشر وشروق الشمس . لأن عيون البشر جادسه بروحانياتها قوة اليربح [ وشروق اشمس قوة تبطل قوة اليرنجات<sup>(٢)</sup> ] ثم قال . اعمل بيربحات القطعية وعقد لشهوة ، ردها كلها بالليل ، واحترر فيها عن العيون وللأمة :

الشرط السادس : أجمعوا على أن صاحب هذا العمل ، كلما كان إقباله على أبواب ابر والخير أكثر أعماله أكمل ، لأن العالب على طبيعة العالم هو الخير ، وأما الشر فمغلوب ، فإذا اعتصد عمله باخائب القاهرة العالب ، كان ذلك العمل : أكمل وأفضل

الشرط السابع : أن لا يأكل من الحيوانات شيئاً ، ويقتصر على الخبز والملح ونبات الأرض . والسبب فيه : أن النفوس البشرية مشعوفة باللدات الحسدانية ، فإذا وصل إليها ، أقبل عليها ، وغصص فيها ، وانصرف عن الجانب الأعلى [ وإذا لم يجدها وبقي محروماً عنها ، عاد بطبعه إلى الجانب<sup>(٣)</sup> ] الأصلي [ والمركز<sup>(٤)</sup> ] المطري

الشرط الثامن . أن لا يستعمل البروحانيات في الأشياء الخفية ، بل في الأشياء العظيمة العالية . بحسب ما يليق<sup>(٥)</sup> به ، وبكل روحاني وأن يحترر عن

(١) بالمحسوسات فلا تحصل جميعه القلب في الليل أكمل (ت)

(٢) من (ل)

(٣) من (ل)

(٤) من (ل)

(٥) ما يليق بكل روحاني (ب)

الرجوع إليها في كل مراد ، لأن ذلك يشبه سوء الأدب<sup>(١)</sup> [ وقد يؤدي إلى هلاك الطالب<sup>(٢)</sup> ]

الشرط التاسع . أن يكون المباشر لهذه الأعمال جامعاً لأمر أربعة .

أولها : أن يكون عالماً بالعلوم الإلهية ، متفهماً فيها لأنه يحصل لنفس من هذا العلم ، نوع من القوة ، لا يحصل التثنية من سائر العلوم

وثانيه أن يكون عالماً بجميع الأقسام الثلاثة من علم الحجوم

فالأول : أن يكون عالماً بمهينة السموات والأرض فإن علمه بذلك ، كما يعيد انجذاب روحانيته إلى الجانب الأعلى .

والثاني : أن يكون متفهماً من معرفة الزيجات حتى يمكنه أن يعرف مواضع الكواكب على الحقيقة

الثالث . أن يكون متبحراً في علم الأحكام ، حتى يمكنه أن يعرف آثار الكواكب ، في حالتي البساطة والتركيب .

والنوع الثالث من العلوم المهمة لصاحب هذه الصناعة<sup>(٣)</sup> علم الأخلاق [ حتى يكون عالماً بأن الأخلاق الفاضلة وأن الأخلاق المدمومة ، ما هي ؟ فيمكنه بظهير النفس عن الأخلاق المدمومة ، وتزيتها بالأخلاق<sup>(٤)</sup> ] العاضلة

والنوع الرابع من الأمور المهمة في هذا الباب أن تكون نفسه عساً حية لا ميتة والمراد من النفس الحية : النفس التي إذا لاح لها شيء من عالم الروحانيات انصرفت واشتأقت واضطرب قلبه وحشعت نفسه

ولما كان اجتماع هذه الأمور الأربعة في الإنسان الواحد ، كالدور ، [ لا

(١) السؤال (ب)

(٢) من (ل)

(٣) لصاحب العلم (ب)

(٤) من (ل)

جرم كان حصول الكمال في هذا العالم كالنادر<sup>(١)</sup> ]

الشرط العاشر أن يكون صبوراً وقوراً ، القلب ، قادراً على الجلوس في  
الأمكنة الخالية ، والمعاور البعيدة عن الناس ، ويجب أن يكون عطر البدن ،  
بعيداً عن الأوساخ [ والله أعلم<sup>(٢)</sup> ]

---

(١) من (د)

(٢) من (د)

**الفصل الخامس**  
**في**  
**تلخيص الأصول المعتبرة في هذا الباب**

قد ذكرنا<sup>(١)</sup> : أن الطلسم عبارة عن تمزيج الأسباب السماوية الفعالة ،  
بالأسباب المنفعلة الأرضية ، لإحداث أمر مخالف لعادة ، أو لمنع حدوث أمر  
يرافق العادة . وإذا كان كذلك ، فهذا العلم إنما يتم بمعرفة الأسباب الفعالة  
السماوية ، ومعرفة الأسباب القابلة الأرضية . فمن عرف هذين النوعين ، وقدر  
على الجمع بينهما وصل إلى غرضه لأن السبب الفاعل إذا انفصل بالقابل .  
وجب ظهور الأثر .

وإذا عرفت هذا ، فنقول الكلام فيه مرتب على قسمين  
أحدهما : في بيان المؤثرات العلوية .  
والثاني . في بيان المنفعلة<sup>(٢)</sup> اسفلية .

---

(١) لفصل الخامس في تلخيص الأمور النج : (د)  
(٢) المصمم (د) ولاحظ أن المؤلف يقول فيها بعد القسم الثاني في الأمور التي يجب معرفتها عن  
الاجسام القابلة السفلية وفي (ت) الفاعلية بدل القابل

## القسم الأول من الفصل الخامس

في

### تفصيل أحوال المؤثرات العلوية

أعلم<sup>(١)</sup> . أن الأسباب السماوية : إما الكواكب . وإما النقط<sup>(٢)</sup> وإما الروح<sup>(٣)</sup> .

#### النوع الأول

##### البحث عن أنواع<sup>(٤)</sup> الكواكب

واعلم : أنها إما سيارة ، وإما ثابتة

أما السيارات فقد أطبقوا على أنها مؤثرات في أحوال هذا العالم . وأما الثوابت ، فلغائل أن يقول : إنها أقوى في التأثير من السيارات ويدل عليه وجوه :

الأول . إنها أقرب في درجة المعلولية<sup>(٥)</sup> من المبدأ لأول . وذلك يوجب كمال القوة

والثاني . [ إن التي في العظم الأول منها أعظم جرمًا من السيارة إلا الشمس<sup>(٦)</sup> ] .

والثالث . إنها أبداً حركة فتكون مساماتها أدوم ، فتكون أقوى في التأثير . ولغائل<sup>(٧)</sup> أن يقول [ إنه محب أن تكون<sup>(٨)</sup> ] السيارات أقوى [ في

(١) عبارة (ب) أما القسم الأول معلم الح

(٢) النقطه (ل)

(٣) وإما لبروج وإما أجزاء لبروج (ل)

(٤) أحوال (ل)

(٥) العلوية (ل)

(٦) من (ل)

(٧) ولحجب أن محب فيقول (ل)

(٨) من (ل)



التأثير<sup>(١)</sup> [ ويدل عليه وجوه .

الأول : إنها أقرب إلى هذا العالم من تلك الثوابت  
والثاني : إن الثوابت كاسمها ثوابت فلا يليق بها أن تكون عللاً لها .  
الحوادث ، التي هي سريعة التعير في هذا العالم .

والثالث : إن الثوابت لا بتعير نسب بعضها إلى بعض ، لا في الطول ولا  
في العرض . لأنها مركورة في كرة واحدة ، بخلاف السيارات ، فإن كل واحدة  
منها مركورة في كرة أخرى [ ولكل كرة حركة على حدة<sup>(٢)</sup> ] فلا حرم لاختلاف  
حركات كراتها في الأطوال وفي العروض . فتحصل النسب المختلفة التي يمكن  
أن تكون سادى لحدوث الحوادث في هذا العالم

والرابع . إن هذه السيارات تمر بتلك الثوابت ، فتمتزج هذا الطريق  
أنوار بعض تلك الثوابت ببعض

فثبت بهذا الطريق أن الأهم في عالم اسحوم ، معرفة طوائع السيارات  
[ ثم بعدها معرفة طوائع الثوابت . وعلم أنه كما أن البحث عن طوائع  
السيارات<sup>(٣)</sup> ] أهم من البحث عن طوائع الثوابت

فكذا البحث عن معرفة [ حوال القمر<sup>(٤)</sup> ] أهم المهمات لأن الأسباب  
الأربعة المذكورة موجودة فيه

فالأول : إن أقرب الكواكب إلى هذا العالم القمر وأثارة تصل إلى  
هذا العام من غير واسطة . وربما أثار سائر الكواكب فإنها لا تصل إلى هذا العام  
إلا بواسطة لقمر فوجب أن يكون البحث عن حال القمر ، أهم من غيره .

والثاني : إن أحول هذا العالم سريعة التعير والدوران وأحوال القمر  
أيضاً كذلك

(١) من (ل)

(٢) من (ل)

(٣) من (ل)

(٤) منقط (ل)

والثالث إن سبب سرعة حركة القمر ، فتمتدح أنوار الكواكب بعضها  
بالبعض وبحسب تلك الامتزاجات تختلف حال الآثار الحاصلة في هذا العالم

وأرابع إن أنوى الفاعلتين هو الحرارة ، وأشد المفعلتين استعداداً  
لقبول الأثر هو الرطوبة . ومتى لقي الفاعل القوي في التأثير المنفع القوي في  
القبول : قوي الأثر ، وكمل الفعل . فلهذا السبب كان الموحب حدوث  
الكائنات بأثر حراره في الرطوبة . ويسوع الحرارة هو الشمس . ويسوع  
الرطوبة هو القمر . فكان اشمس كالأب والقمر كالأم . وعند اجتماعهما  
تحدث المواليد . وأما سائر الكواكب فهي كالأعوان . فلهذا السبب وحسب  
الاعتناء بمعرفة أحوال السيرين

ثم نؤكد ما ذكرناه بوجه أخرى :

الأول : إن سلطان النهار : الشمس . وسلطان الليل : القمر . والرمز  
يقسم إلى هذين القسمين الليل والنهار

والثاني : إنهم أجمعوا على أن لطالع الاستقبال والاجتماع أثر أعظم في  
أحوال هذا العالم ، ولم يعتبروا أحوال الاحتماع والاستقبال في سائر الكواكب ،  
مثل ما اعتبروا في السيرين .

والثالث إن الأطباء طبقوا على توزيع أمر البخرات ، على أحوال  
حركة القمر . وعلى توزيع أحوال المد والجزر في البحار ، على أحوال حركة  
القمر

والرابع<sup>(١)</sup> إن القمر شديد الاتصال بالشمس . بدليل : أن بيته متصل  
ببيت الشمس . وبيت شرفه متصل ببيت شرف الشمس ، بل قالوا إن شرف  
الشمس في التاسع عشر من الحمل ، والقمر إذا قارن الشمس ، فإنه لا يصير  
ممكن الرؤية ، إلا إذا تباعد عنها بمقدار اثنتي عشرة درجة . ولما كانت لدرجات  
قد تختلف مقاديرها ، بسبب اختلاف المطالع ، جعلوا درجة شرف القمر في

(١) القسم الرابع (ت)

الثالثة من الثور وذلك يدل على مناسبة شديده بينها .

والخامس : إنها متشابهان في عظم الحرم ، بحسب الحس

وإذا عرفت هذا الأصل ، طهر أن الشارع في هذا العلم ، يجب أن يكون عالماً بطبائع الكواكب السارة ، وطبائع الكواكب الثابتة ، وبكيفية مزج بعضها ببعض . وأهم المهمات عنده : أن يكون عالماً بجميع الأقسام الممكنة في صعود القمر ، وفي انحوسيته ، وأن يكون عالماً بجميع سعادات الكواكب وبحوساتها ، حتى إذا أراد الشروع في عمل ، أمكنه أن يراعي حال قوة الكوكب المناسب لذلك العمل ، ويراعي حال القمر ، حتى يكون موصوفاً بالصعفات اللازمة بذلك العمل .

إذا عرفت هذا فنقول : يجب عليه الاستقصاء في صعفات كل واحد من الكواكب في صعوده ونحوسته ، وذكرته وبوئه ، وحرارته وبرودته . ويجب عليه الاستقصاء في معرفة ما لكل واحد من الكواكب من أقسام المعادن والنبات والحيوان [ ومن أقسام أعضاء الإنسان والحيوان <sup>(١)</sup> ] وكلما كان أكثر إحاطة في هذه الأقسام ، كان انتفاعه به أكمل ، وقلته على هذه الأعمال أصدق

وأما السيارات : فنقول . الشمس والمريخ حاران بالإنسان ، لكن الشمس حارها ويسببها مصلحة والمريخ مفسد . وأما المشتري والرأس ، فهما حاران رطبان ، لكن المشتري في غاية الصلاح ، والرأس ليس كذلك . وأما الزهرة ولقمر فهما باردان رطبان ، لكن إصلاح الزهرة أكثر . وأما رحل وعطارد ولذئب ، فهي باردة ناسئة ، إلا أن عطارد مصلح ، وزحل والذئب مفسدان .

وأما اثبتت : فلا شك أن معرفة طبائعها صعبة وذكرها في طريق تحصيل هذه المعرفة وجوهاً :

لطريق الأول : الاستدلال بألوانها على طبائعها .

فكل كوكب يكون لونه مساوياً للون بعض السيارات ، أضواءها طبعه

(١) من دل

ومراحه إليه [ وما وحدوا لونه مركباً من لون كوكبين من اسيارة ، صاهوا  
طبيعته إليهما<sup>(١)</sup> ] قال « ردشت » . « السانانية<sup>(٢)</sup> » الحمر والصمر والهامات  
والكمدة والملطحات : كلها محوس قاطعة » .

#### والطريق الثاني الاستدلال بأقذارها :

قال « عمر بن الفرحان الطبري » « إنما يدل على الشرف والرفعة  
الكوكب التي في القدر الأول والثاني والثالث فأما الكواكب التي في القدر  
الأول ، فإنها تدل على الملك والخلافة والتي في القدر الثاني فإنها تدل على ما  
دون ذلك وكذا القول في التي تكون في القدر الثالث » .

وقال « ردشت » : « أحل كوكب في العلك من السانانية<sup>(٣)</sup> الشعري  
اليمانية - وهي العسور - فإنه اتفق كونها على درجه الطالع ، أعطت الملك  
والمال . وإيا اتفق كونها على درجه [ وسط الساء أعطت العلية والسلطان . وإن  
اتفق كونها في درجة<sup>(٤)</sup> ] التاسع ، أعطت البوة . وهي كوكب سعد صرف ،  
معبود العرب في القديم وإن الهائم تسريه إذا رآته ، وطعنه طع المشتري  
والرهرة ، لأنه يشبه كل واحد منهما في اللون وفي الحجم » .

وقال في كتاب طبقاتنا<sup>(٥)</sup> « إن النظر إلى الشعري اليمانية يسكن الحمى  
المترجة من اصفراء والسوداء » .

وعلم : أن الذي يمكن اعتباره في صفات الشوايت مجموع أشياء :  
أحدها : اللون والثاني المدار . والثالث . القرب من سمت الرأس ، والبعد  
منه فالذي يكون قريباً من سمت الرأس يكون أثره أقوى . ولذلك<sup>(٦)</sup> قيل  
« إن كوكب سهيل ، قوته في بلاد اليمن ، أكثر من قوته في هذه ابلاد »

(١) من (ل)

(٢) اليمانية (و) انبايات (ب) والهامات والكهه واللحظات (ب)

(٣) انبايات (ب)

(٤) من (ل)

(٥) الكتاب (ت)

(٦) صحيح في (ت) والتصحيح من (ل)

والرابع قال «هرمس» . «الكواكب البيانية تعمل في سائر لميوت ، إذا وقعت على درجاتها ، [ وقال اخرون . إنها لا تؤثر إلا إذا وقعت على أول الطالع والعاشر الأول<sup>(١)</sup> ] ولكي جربتها فلم أجد تأثيرها بقوى إلا إذا كانت على درجة الطالع ووسط السماء . والخامس قال محمد بن جابر الشافعي<sup>(٢)</sup> « قد تنصل المتحيرة بالثابتة إذا كان بينهما بعد تسديس أو تربيع أو تثليث أو مضاعفة . ولكن لأجل بطل حركات هذه الثوابت ، لا يعتد بانصال المتحيرة بها ، ولا سطرها إلى بعض الدرجات » .

وقال بعض العلماء : « أجمع أهل الصنعة على أن يعمل أحد الثابتة إما بقوى إذا كان في درجة التوتد ، أو مع بعض السهام ، أو الكواكب السبابة في الدرجة الواحدة ، أما المواقي هضيفة جداً » .  
ولكنه هذا القدر من أحكام الثوابت .

## النوع الثاني

### البحث عن أحوال النقط الفلكية المؤثرة

وهي من ثلاثة أنواع :

النوع الأول<sup>(٣)</sup> . معرفة الرأس والذنب . فإسم أطلقوا على أن لها أثراً قوياً  
[ والنوع الثاني . معرفة السهام وأطلقوا أيضاً : على إثبات آثار قوياً لها<sup>(٤)</sup> ] لا سيما سهم السعادة وسهم العيب . إلا أن في التحقيق : قوة السهم مستفادة من قوة الكوكبين<sup>(٥)</sup> اللذين منها يستخرج ذلك السهم .

(١) سقط (ب)

(٢) الديباجي (ت)

(٣) النوع الأول . معرفة رأس جود هو القمر وذنبه ومعرفة الرأس والذنب مع (ت)

(٤) من (ل)

(٥) قوة الكواكب ومنها يستخرج (ب)

والنوع الثالث النقط التي تنتهي التسييرات<sup>(١)</sup> إليها ، وقد اتفقوا على  
أن لها أيضاً . اثار قوية :

### النوع<sup>(٢)</sup> الثالث معرفة طبيعة الفلك

أعم<sup>(٣)</sup> : نهم قسموا الفلك إلى أنواع كثيرة :  
فالنوع الأول قسمته بصين وقد اعتبروا هذا النوع في القسمة على  
وجوه كثيرة منها .

الأول : إن أحد نصفي لفلك شرقي [ والثاني غربي .  
والثاني : إن أحد نصفيه شمالي والثاني جنوبي<sup>(٤)</sup> ]  
والثالث : [ شمالي<sup>(٥)</sup> ] الصاعد وهابط  
والرابع : ما فوق الأرض وما تحتها

والنوع الثاني : قسمة الفلك إلى أربعة أقسام

الرباعي<sup>(٦)</sup> والصيفي والخريفي والشتوي . وذلك لأهم وجدوا [ السنة  
تنقسم إلى الفصول الأربعة ، بسب حصول الشمس في الأرباع الأربعة<sup>(٧)</sup> ] من  
الفلك ، فلا حرم فسروا أديار الفلك بأربعة أقسام ثم لما رأوا لكل فصل :  
أولاً ووسطاً وسهابة قسموا كل ربع إلى ثلاثة أقسام ، فالقسم الأول دور الفلك  
ثاني عشر قسماً والقسم الثاني<sup>(٨)</sup> : أن الشيء الذي يحدث بعد العدم ، أو

(١) ينتهي الميراث (ت)

(٢) القسم الثالث في معرفة الفلك (ب)

(٣) المعامل حلقه في ثلاث صفحات

(٤) من (ل)

(٥) من (ت)

(٦) أربعة أقسام وهي على وجوه الأول الربيع والصيفي . الخ (ن)

(٧) من (ن)

(٨) ولثاني (ب ، ل ، ن) .

يظهر بعد الخفاء ، كالولد الذي ينمصل عن بطن الأم ، لا بد وأن يطلع في تلك اللحظة درجة معينة من الملك . فتتلك الدرجة لما ظهرت بعد الخفاء ، كانت مشابهة لأحوال ذلك الولد الذي ظهر بعد الخفاء ، فجعلوا تلك الدرجة دليلاً على أحوال ذلك الحادث ، ثم قسموا أحوال الفلك من تلك النقطة بأثني عشر قسماً وهي البيوت الموجودة في صورة الطالع والقسم الثالث<sup>(١)</sup> . أهم قسموا العك إلى المثلثات الأربعة وهي المثلثة السارية والأرضية والهوائية والمائية

والنوع الثالث . قسمة كل برج إلى أقسام كثيرة وهذا يقع على وجوه :

الأول قسمة البروج على منازل القمر ويجب البحث عن خاصية كل واحد من تلك المنازل لأن لها قوة شديدة في تركيب الأعمال الحرة

والثاني . معرفة بيوت الكواكب .

والثالث : معرفة أشرف الكواكب .

والرابع الحدود ، وهي قسمة كل برج بأقسام معينة ، وتخصيص كل واحد منها بكوكب معين .

والخامس : أوجوه

والسادس الدرجات

والسابع : الأثنا عشرية .

والثامن النسمات

والناسع : المفرح .

لعاشر : الحيز .

والحادي عشر : المستورية

والثاني عشر . الأقسام المذكورة والمؤنثة<sup>(٢)</sup>

(١) وثلاث (ت ، ل)

(٢) عبارة (ب) والخمس الدرجات السادس الاثني عشرية السابع الشهادة الثامن المفرح التاسع الجزء العاشر مودية الثاني عشر الأقسام المذكورة والمؤنثة

والنوع الرابع . قسمة السروح إلى ثلاثين درجة ومعرفة طوائع تلك  
الدرجات واثارها وكيفيةها

### وللقدماء فيها روايات

إحداها ما يروى عن « طمطم الهندي » فإنه يذكر لكل درجة خاصيتها  
وأسماءها وبحورها وأثرها فإذا نزلت الشمس في تلك الدرجة ، وجب  
التحير ، بذلك البحور ، ودعا صاحب تلك الدرجة بذلك الاسم ، وطلب  
ذلك الأثر منه .

والرواية الثانية : خواص تلك الدرجات بحسب ما هو مقول عن  
« رددشت »

والرواية الثالثة : خواصها<sup>(١)</sup> بحسب ما هو مقول عن البابليين .

(١) من (ل)

لاحظ أن ماسح مخطوطة ( لاله لي ) و ( طا ) يقول إنه وجد القسم الثالث في معرفة طبيعة  
الملك في المخطوطة التي ينقل منها ، وبعد لعل وجد مخطوطة أخرى فيها القسم الثالث مختلف  
عن المخطوطة التي نقل منها فنقل ما في المخطوطين للتائدة وهذا نص القول عن المخطوطة  
الأخرى .

### القسم الثالث في معرفة طبيعة الملك

والمعروف على قسمه الملك من وجوه كثيرة  
فالوجه الأول قسمه الملك سائتي عشر قسماً والسبب الأقوى فيه أن الناس وحدوا السنة  
فتقسم إلى الفصول الأربعة بسبب حصول الشمس في الأرباع الأربعة من الملك ولهذا السبب  
سموا دور الملك بأربعة أقسام ثم وحدوا لكل فصل من الفصول الأربعة أولاً ووسطاً ،  
وسباه ولا جرم ، صار دور الملك معسوماً بأثني عشر قسماً واعلم أن هذا التقسيم يقع على  
وجهين الأول أن يعتبر حاله بسبب البروج واعلم أن بسبب تقاطع منطقة الحدث  
الأعظم ، ومنطقة البروج ؛ حصل نقطتان عليهما تقاطع وهما نقطتا الحمل والبركان  
ونقطتان هما عامسا البايبة وهما نقطتا السرطان والجدي ولاعتدل أشرف من الإفراط ،  
ونقطتا لتقاطيع ، أشرف من نقطتي الانقلاب والحرارة أشرف من انبرودة ، فجعلوا نقطتي  
الاعتدل حارتي ، ونقطتي الانقلاب باردتي ثم إن لبوطة أنصل من البرطوطة لأن لبوطة  
عارة عن المنع من الاعتدال ، والبرطوطة عارة عن الاعتدال فلبوطة أشرف من السرطوطة  
ومعلوم أن عند اعتدال الشمس إلى الحمل ، يتعدل الرمك من الشتاء إلى الربيع ، فتحدث  
لكلها العالم الحياة والبهجة وعند اعتدال الشمس من انسيه إلى البركان ، يتعدل الرمك من  
النصيب إلى الحرير ، وهو انتقال من الكمال إلى النقصان فالحمل أشرف من البركان فلا  
حرم جعلوا الحمل حاراً دساً ، والبركان حاراً رطباً والجدي أشرف من السرطان ، لأن عب =



= يتقال انشمس من الجواهر إلى السرطان ، ساعد في المشرق ، ويقصد النهار ، وزيادته انليل ، وعند الانتقال من الثور إلى الخدي ، تتقل لشمس من هبوط إلى تصعود ، ومن غايه انتفاص النهار إلى ازياده فالجدي أفضل من اسرطان . فلهذا جعلوا الحدي يردأ ياساً والسرطان يارداً رطباً فصارت طبائع هذه البروج الأربعة معلومة

ثم نقول الحرارة والبرودة ماغلنان ولبومه والرطوبة منغلتنان والفاعل قوي ، والفعال صميم فلهذا توالي حاراً ، أو ياردان ، لعظم التسخين أو التبريد ، ولثالث العالم فوجب أن يحصل برج حار ، ثم برج بارد ، ثم حار ، ثم بارد ، وأما المتغلنان ، فلو حصل بينهما ثم رطب ، لاغتنك كل واحد منهما بالآخر ، ولسطل تأثير كل واحد منهما ، فالأصوب أن يحصل يسان ، ثم رطباً . وهكذا على الترتيب . وإد ظهرت هذه المقدمات ، وحب أن يكون الأول حاراً ياساً ، ولثاني يارداً ياساً ولثالث حاراً رطباً ، والرابع يارداً رطباً وكذا القول في الأربعة الثانية والثالثة

وإد عرفت هذا فعرف أن أربعة منها معلومة ، وهي أوائل الفصول والأربعة الثانية ثالثة ، وهي أوساط الفصول ، والأربعة الثالثة قوات الحسنيين

والوجه الثاني في قسمة الثلث بانني عشر قسماً القسمة المنسبة على الطالع وما راب لأحد في تعيين هذه البيوت علة مناسبة ولذي حصته أن يعول إن أربعة منها وهي الطالع والرابع والسابع والعاشر أما الطالع فإنه يدل على لابتداء في كل شيء . ويقدر له بيت الحياة والنس . ونسب فيه أن درجة الطالع ظهرت بعد الخفاء ، كما أن تولد ظهر في هذا الخفاء بعد الخفاء ، مما حصل المشابة بينهما من هذا الوجه ، لا حرم جعل الطالع دليلاً عليه

واعلم أن البرهان الأعظم في علم النجوم هو كون أحدهما مشابهاً للآخر من بعض الوجوه ، وأما الترتيب الثاني وهو الرابع فإنه وقد الأرض ، لأجل أنه تحت الأرض . ولصفاً أحدهما أنه وقد الأرض ، يشبه الأصل الذي منه يظهر المطلع ، ومنه تولد فلا جرم جعل دليلاً على الأمان والأجداد ، ومشايع أهل البيت وثانيها . أنهم سبوا الأملاك والعقارات إليه وثالثها أنه لما كان في غيبة الخفاء ، مسوا إليه عواقب الأمور ، لكن العواقب خفية غير معلومة . وما الترتيب الثالث وهو السابع فهو بيت مقابل للطالع ، وهو يدل على المعامل فلهذا يقال إنه بيت الأصدقاء والشركاء والأزواج . وأما الترتيب الرابع ، وهو العاشر ، فهو يقع بين البيت الثالث . إنه نسب لسلطان والقوة . ولما كان العاشر سابع والرابع ، وكان الرابع دليلاً على الأمان ، كان العاشر دليلاً على الأمهات فهذا هو الحكم على هذه البيوت الأربعة

واعلم أنه حصل بينان أخوان ينظر لطالع إليهما من التثنية وهذا ينظر بمبدأ كمال المحبة والخير ، وهما الخامس والعاشر ، لكن الخامس تحت الأرض ، والعاشر فوق الأرض ولذي يكون تحت الأرض أقل شرفاً مما يكون فوق الأرض . والجسماني أقل شرفاً من الروحاني ، والأشرف مسرور إلى الأشرف . فلا جرم جسدوا الخامس قليلاً على ما يعيد الصرح ، بسبب الروحانيات . فصار الخامس بيت الأولاد والرمس والأخبار وأعدابا وغلة الصنائع ، وصار العاشر بيت الدين والنبوة والعلم والأعمال الصائفة ، وهو أيضاً بيت الأسماء لظنونة . لا أن هذه الأسماء قد نبتت المنافع لعظمها ، وتعبد مذهب الأخلاق ورياسة العرس ، وانوقوت على الخلق الحمية

= واعلم أنه حصل بين أحوال ، ينظر الطالع إليها من التسلسل فأحدهما ! وهو الثالث تحت الأرض والثاني وهو الحادي عشر فوق الأرض . وهذا السطر يقيد حيزاً قليلاً فلا جرم جعلوا الثالث دليلاً على الأحرار والأحرار والأقارب والأصهار لأن هذه الأشياء قد يفيد نوعاً من السرور إلا أنها لا تفيد أيضاً أنواعاً من المكارة . وأما الحادي عشر ، فلأجل كونه فوق الأرض يدل على البهجة الروحانية التي لا تكون كامنة ، فلهذا جعلوه بيت الرضاء والأحوال والأصدقاء . فقد ذكرنا حكم هذه البيوت الثمانية

بقيت أربعة أخرى ، لا ينظر الطالع إليها وهي الثاني والسادس والثامن والثاني عشر فنقول أما الثاني - وإن كان سافطاً - إلا أنه لا يلي أشرف الأوتاد ، وهو الصالح ، فجعلوه بيت المال ، لأن الإنسان إذا أحدث ، فإن يحتاج إلى المال الذي به يقدر على محصيل المهمات . وأما السادس فهو سافط ، وليس في جوار بيت شريف ، فجعلوه دليلاً على الضعف والمرص ، ولأنه في جوار الخامس ، يدل على أن أشخاص يشبهون الأولاد - إلا أنهم يكونون في غاية السقوط ، وهم العبيد والدواب . وأما الثامن فهو سافط ، وفي جوار بيت الأصدقاء ، فدل على الموت والملاذ . وأيضاً لما جعلنا السادس دليلاً على أول الشر ، وهو المرص ، وجب جعل الثامن دليلاً على تمام حصول الشر ، وهو الموت . وأيضاً فالثامن بيت مال القدر والعدو ، وذلك يناسب موت الإنسان . وأما الثاني عشر ، فهو سافط ومع ذلك فهو آخر البيوت ونهايتها والمشيء عند بلوغه إلى آخر مراتب مصعب ويحصل به المصوم . فلهذا أنه بيت الأعداء والمخبرين ، والعموم والسجن ، والسفلة والدواب فهذا هو الذي تكلمناه في معرفة تعيين هذه البيوت

ومن نظر في كلام غيرنا في هذا الباب ، عرف أن الذي ذكرناه ، وإن كان متكاملاً ، فهو غير ما ذكره غيرنا وإذا عرفت هذا فنقول . ينزع عنه فروع

الفرع الأول إن هذه البيوت الاثني عشر مقسمة ، بحسب الأوتاد الأربعة أقسام وفي كل قسم منها يقع الابتداء بالوقت ، وهو يدل على الحب الحاضرة ، وعلى القوة والشمس ، وما يلي الأوتاد من بعض النعمان ، والرائس وعلى العيوب . الفرع الثاني - مخرج أن يكون عطاردي الطالع ، والقمر في الثالث ، والزهرة في الخامس ، والمريخ في السادس ، والشمس في التاسع ، والمشتري في الحادي عشر ، والمريخ ورحل في الثاني عشر . الفرع الثاني - قسمة الأفعاك بالثلاث والنوع الثالث : قسمة كل برج بالحدود ثارة ، وبالجوه ثانياً ، وبالقدر حاد ثالثاً ، وبالمهبرات رابعاً ، وبالمهبرات خامساً ، وبالاثنى عشرية سادساً ، وبالسابع . بحسب اعتبار حال منازل القمر ، لأن بعضها يصلح للأعمال السحرية ، وبعضها لا يصلح لها

وفي أيدي الناس كتاب يقولون إنه هرمس وهذه الأحوال مشروحة فيه جداً والثامن بحسب اعتبار حال كل واحد من الدرجات الثلاث منه والمبين وشرح أحوال هذه الدرجات فيه روايت أحدها ما ينقلوه عن طمطم الهندي والثانية ما ينقلوه عن رولاشت والثالثة ما أصلحه أحمد بن عبد الحليل السيجزي . والناس معبرة أصحاب الساعات النهارية والليلية ويقال إن المنبر لكل واحد من تلك الساعات المحصورة روح معين في ذلك ، وله اسم معين . والعاشر أن يعرف أحوال كل واحد من السيارات بحسب كل =

واعلم أنه لا سبيل إلى تغيير حقها عن باطلها ، إلا بالتحررة .  
فهذه جملة الأحوال التي يجب على الساهر معرفتها ، حتى يمكنه الخوض في  
عمل من الأعمال السحرية  
وليكن ههنا آخر كلامنا في تعريف الأمور التي يجب تحصيل العلم بها من  
الأسباب افعالية الفلكية

## القسم الثاني من الفصل الخامس في

### الأمور التي يجب معرفتها عن الأجسام القابلة السفدية

نقول إن أصحاب الأحكام اشتوا لكل كوكب معنى من الطعوم  
والروائح ، والأرمة والأمكنة ، والأشكال والصور . فإذا أراد الإنسان تحصيل  
أمر من الأمور ، علم أن ذلك العمل لا يصدر إلا من الكوكب الفلاني ،  
محيث يسمى في تقوية ذلك الكوكب من جميع الوجوه التي قد بينها ، ثم يجمع  
بين جميع الأمور المناسبة لذلك الكوكب من القوابل السفلية ، فإذا جتمعت هذه  
القوابل حال كون ذلك الكوكب قوي الحال ، ظهر لتأثيره لا محالة

فهذا هو الكلام الكلي : وذكر بعد ذكر [ أمور تتعلق بالتفاصيل :  
فنقول : جميع الأمور التي اعتبروها في هذا الباب ، بعدما ذكرناه<sup>(١)</sup> ] أشياء

فالتنوع الأول : [ اتخذ التماثيل المناسبة للجنس<sup>(٢)</sup> ]

[ ومعناه . ] أنه إذا حل الكوكب في برج مناسب للعمل ، وفي درجة

---

- واحد من هذه البروج والنبوت ، حاد ساطعها ، وحال امتزاجها يعرف  
أهم المهمات أن يجمع جميع مباحث القمر ، وأن يعرف جميع أسماء معانيه . هذه صفا ما  
يتعلق بمعرفة الأدلاء الفلكية .

(١) من (ل)

(٢) من (ل).

مناسبة [ له فعدد طلوع تلك الدرجة ، يجب أن يتحد فيه مثال من الجنس الذي يناسب ذلك الكوكب من الأحساد السبعة ، ويالغ في تجويد صغته . وطريق ذلك أن يكون قد هيا بين يديه آلة التصريح ، وإدانة الحسد فإذا حصر الوقت المعين ، أفرعه في القالب الذي أعده له ، وليكن ذلك الإنسان عند ذلك العمل مفرداً لا يكون معه غيره ، وليختر بالخورات المختصة بذلك الكوكب . وإن أردت عمل خاتم فليكن معه من جوهر ذلك الكوكب ، وم له خاصية في تحصيل ذلك المطلوب . ومثاله إذا أردت عمل طلسم لإيقاع العداوة ، فمصدب عطاردي في برج مناسب ، ودرجة مناسبة<sup>(١)</sup> [ ونظير من كوكب مناسب لهذا العمل ، ولما علمت : أن عطاردي يدل على [ حجر اللارورد<sup>(٢)</sup> ] واتحد من العصوص ما كان أرق في اللون ، وعلمت أن حجر الحماس له خاصية في إيقاع العداوة<sup>(٣)</sup> ] فالحل العصى منه ، وانقش عليه الصورة المناسبة لذلك المطلوب . وهي صورة إنسان يقتتلان ، ثم استعمل بحورات عطاردي فيه .

وإن أردت عمل طلسم لإيقاع بلاء بإنسان وتحريره ، فاطلب حلول رجل في الدرجات المناسبة لهذا العمل ، واتحد تمثلاً على هيئة ذلك الإنسان ، واعتمد في ذلك الوقت أن تفسد عضواً من أعضائه ، ومريضاً من جسده بإيكاد فعلت ذلك ، فسد ذلك العصى من ذلك الإنسان

فذلك هو الكلام في اتخاذ التماثيل والخواتم

ومن الناس من طعن في هذا اسوع من العمل وقال . إنه عيب لا فائدة فيه بل الاقتصار على المناسبات الحتمية ، والأوهام النفسانية . كافية قال جابر<sup>(٤)</sup> من عبد الله بن حيان « هذا الطعن علط ، لأن حدثت تلك الصورة عند طلوع ذلك لكوكب بحري محرى ولاده الولد ، عند طلوع الكوكب ، فكما أن هناك تسري قوة الكوكب الطالع ، والدرجة الطالعة في ذلك المولود ، فكذا

(١) من (٤)

(٢) الحجر الأرق (ب)

(٣) من (٥)

(٤) جابر بن حيان (د)

ههنا تسري قوتها في تلك الصورة المتقوثة والتمثال المعروق :

واعلم أن عند فراغ ذلك الصنم في القالب ، وعند النقش في ذلك الحجر ، يجب أن يكون العامل له لا بساً ثوباً يناسب ذلك الكوكب ، ويكون مستجمعاً لجميع الأحوال المناسبة لذلك الكوكب ، ويكون قائلاً باللسان الشاء اللائق بذلك الكوكب ، ويكون قلبه مستحصراً<sup>(١)</sup> للأحوال الثلاثة بذلك الكوكب . فإن [ هذه الأحوال<sup>(٢)</sup> ] إذا اجتمعت ، كان التأثير أقوى

النوع الثاني من الأمور المعتبرة في هذا الباب : تلطيح تلك التماثيل بالأدوية المناسبة لتلك الأغراض والمقاصد .

قال « جابر بن حيان » . « المقصود من الطلسم : إما الخلب ، وإما الدمع . أما الخلب فلا يتم إلا بجميع الأشياء [ المشاكلة . والدمع لا يتم إلا بجميع الأشياء<sup>(٣)</sup> ] المضادة والدليل عليه إجماع الأطباء على أن الصحة تحفظ بالماثل والمرص يزال بالضد ، ثم يقول : « وهذان التوحيان إما أن يعسرا في الأسباب العلكية ، وهي طبائع الجرم والبروج ، وفي الأسباب السفلية ، وهي طبائع الأدوية والعقاقير »

واعلم . أن الأشياء المشاكلة [ على ثلاث مراتب : فامرسة الأولى حصول المشاكلة<sup>(٤)</sup> ] في الكيفيتين ، أعني الفاعلة والمنفعلة ، كالحار واليباس [ مع الحار واليباس<sup>(٥)</sup> ] وهذا النوع أقوى أنواع المشاكلة . والمرتبة الثانية - أن تكون المشاكلة حاصلة في إحدى الكيفيتين فقط . لكنها هي الفاعلة ، فإنها أقوى من المنفعلة ، مثل الحار لرطب مع حار اليباس . والمرتبة الثالثة . أن تكون المشاكلة حاصلة في إحدى الكيفيتين فقط ، وهي المنفعلة [ مثل . اليباس

(١) مسجي (ت)

(٢) من (ل)

(٣) من (ل)

(٤) من (ل)

(٥) من (ب)

الحار ، واليباس البارد . وهذه المرتبة دون ما قلها . لأن الكيفية المتعينة<sup>(١)</sup> [ أصعب من الفاعلة .

وأما الأشياء المصددة فهي أيضاً على ثلاث مراتب فالمرتبة الأولى أن يكون التنافي حاصلًا [ في الكيفيتين<sup>(٢)</sup> ] معاً مثل الحار اليباس مع البارد الرطب . والمرتبة الثانية - وهي المتوسطة - أن يكون التنافي حاصلًا في الكيفيتين المتعلتين فقط . والمرتبة الثالثة - وهي الأخيرة - أن يكون تنافي حاصلًا في الكيفيتين المتعلتين فقط .

وإذا عرفت هذا ، فيجب أن تعتبر هذه الأحوال في الكواكب وفي الأدوية

وأما اعتبار المشاكلة في الفلكيات . فنقول المشاكلة التامة حاصلة بالتثليث ، وهو الأول والخامس والناسع لأن البروج المتناظرة بحسب اثلاثت تكون متشاكلة في الكيفيتين معاً . مثل الحمل والأسد والقوس ، إلا أن أقواها هو الأرسط ، وهو الأسد ، ثم الأخير وهو الموس ، ثم الأول وهو الحمل وإذا عرفت الحار في هذا المثال ، ففس اليواقي عليه .

النوع الثالث من الأمور المعتمدة في هذا الباب . وهو قريب مما تقدم أنك إذا فرغت التمثال ، فإذا أردت تسليط المرض على دماغه ، طلبت داحل رأسه بالأفيون واليبروج . وإن أردت تسليط الحرارة عليه ، طلبت موضع قلبه بالأطليه<sup>(٣)</sup> الحارة المحرقة ، أو كتبت العريمة على حديدة ، وألصقتها في النار ، أو كتبت العريمة على كاغد ، وألقيته في القارورة<sup>(٤)</sup> وإذا فعلت هذه الأمور تكلمت تفريغ القلب عن كل عمل سوى هذا العمل ، وقويت ذلك الخيال في نفسك وتصورت حصول تلك الحالة في ذلك العصور من ذلك الإنسان والفائدة في عمل تلك الصورة . جمع لأفكار ، وتقوية الخيال . فإنه متى انصمت المؤثرات

(١) من (د)

(٢) من (د)

(٣) بالأفوية (ت)

(٤) الكارورة (د)

الملكىة القوية إلى جملة الأجسام القابلة استلية ، وانضم إليها القوة النفسانية  
القوية النامة . حصل ذلك الأمر لا محال ، فإن انضم إلى تلك الثلاثة كون ملك  
النفس العاملة مخصوصة بمرد قوة في هذا الباب ، ومزيد مناسبة لتلك  
الأعمال ، بلغت الغاية فيه .

النوع الرابع من الأمور المعتبرة في هذا الباب . الدخ . ولما ثبت في  
علم الأحكام . أن لكل واحد من الكواكب السيارة أنواعاً من العفائر مختصة  
به ، فمن أراد إحداث الذخعة لأجله ، وجب التدحرج بتلك الأشياء المناسبة  
له .

النوع الخامس من الأمور المعتبرة في هذا الباب . قراءة الرقى . واعلم  
أنها على قسمين : منها : كلمات معلومة . ومنها : كلمات غير معلومة . أما  
لكلمات المعلومة . فالحق عندي . أن الإنسان كلما كان وقوه على صفات  
لكوكب معين أكثر ، وعلمه بأفعاله المخصوصة أتم . كانت قدرته على إحصاء  
صفات كماله أتم ، وانفعال نفسه عند ذكر تلك الصفات أتم وكلما كان ذلك  
الانفعال أكمل ، كان انجذاب نفسه إلى روح ذلك الكوكب أكمل ، فكانت  
قدرته على التأثير أقوى .

وأما الرقى التي لا يفهم منها شيء ، ولا يحصل الوقوف على معانيها فعيها  
محتال :

الأول : إن الذي نظم تلك الكلمات ، ورتبها في أول الأمر . من كان ؟  
والثاني : إنه أي مائدة لك في قراءتها وذكرها ؟

فتقول : أما المقام الأول . فللناس فيه قولان .

الأول . وهم الذين يبالغون في تعظيم تلك الكلمات المجهولة ، الذين  
يقولون : إن المتقدمين لما بالموا في الرياضات انكشفت لهم الأرواح الطاهرة  
القوية ، انقاهرة . فالتقت عليهم لعرائم والرقى

والقول الثاني : إن حسن الطن يقتضي أن تلك الكلمات المجهولة ،

تدل على صفات ذلك الكوكب ، أو على صفات ذلك الروح بلغة غريبة  
أحتسنة . والمقصود من قرأتها غير معلوم ، لأن من قرأ شيئاً ، ولا يعرف معناه ،  
وكان عظيم الاعتقاد فيه ، فإنه يحصل في قلبه خوف وروع ، فيكون انفعال  
نفسه أتم وقوى ، وذلك هو المقصود

لهذا ما عندنا في هذا الباب .

النوع السادس من الأعمال المعتبرة في هذا الباب اتحاد القرابين ،  
وإزاحة الدماء .

واعلم . أن مذهب أصحاب الطلسمات أن تلك الحيوانات إذا  
دبحت ، فإنه يجب إحراقها بالنار ، حتى يحصل كمال النفع بها . وهذه هي  
الشرعية <sup>(١)</sup> ابداً إلى زمان محيى <sup>(٢)</sup> رسول الله ﷺ . وهو أمر عجيب فإنه لا  
يُعرف وجه المنفعة في التدسح <sup>(٣)</sup> ، ولا يدري أيضاً وجه المنفعة في ذلك  
الإحراق

وبالحملة . فهذه الأشياء يصعب وجه النفع بها ، إلا أن لما دلت  
التحارب <sup>(٤)</sup> عليها وجه المصير إليها .

النوع السابع <sup>(٥)</sup> من الأعمال المعتبرة في هذا الباب . ذكر أسماء  
الأوراح :

واعلم . أن المجيمين ذكروا : أن الساعة الأولى من يوم الأحد للشمس  
والثانية للزهرة . والثالثة لعطارد والرابعة للقمر والخامسة لرحل والسادسة  
للمشتري والسابعة للمريخ . ثم تعود الثامنة إلى الشمس [ والتاسعة للزهرة .  
والعاشرة لعطارد . والحادية عشر للقمر . والثانية عشر لرحل والثالثة عشر

(١) من أعلمه بأن الخرافات من الشرائع ؟

(٢) إلى زمان محيى محمد ﷺ (ل)

(٣) التدسح (ط)

(٤) أي لجأوت ؟ لا أن تكون من حركات الشياطين في الخفاء

(٥) التاسع (ت)



للمشتري والرابعة عشر للمريخ<sup>(١)</sup> ] ثم تعود الساعة الخامسة عشر إلى الشمس [ ثم تعود الساعة السادسة عشر للرهرة والسابعة عشر لعطارد والثامنة عشر للقمر والناسعة عشر لرحل والعشرون للمشتري والحادي والعشرون للمريخ<sup>(٢)</sup> ] والثانية والعشرون للشمس والثالثة والعشرون للرهرة . والرابعة والعشرون لعطارد .

وقد تمت لساعات الأربعة والعشرون

فلا جرم وقعت الساعة الأولى من يوم الاثنين بلقمر وعلى هذا الترتيب تحصل معرفة أصحاب الساعات . في تمام الأسبوع

وإذا عرفت هذا ، ظهر أن لكل ساعة صاحباً معيناً فلا يبعد أن يتولد من الروح الكلية للكوكب المعين : أرواح فلكية هي شعبه ونشأته . ولكل واحد منها مزيد اختصاص ساعة معينة من تلك الساعات .

ثم إن أصحاب السحر والطلسمات ، ربما ادعوا معرفة أصحاب الساعات [ ومعرفة أسمائها ، فيعتبرون في السحر رعاية أصحاب الساعات<sup>(٣)</sup> ] التي يراد إحداث تلك الأعمال فيها

والنوع الثامن أن المنجمين ينسبون كل بلدة إلى برج معين ، وإلى كوكب معين .

ولا بد في الأعمال السحرية من رعاية تلك الأحوال .

فهذه أمور يجب على من يتولى هذه الصناعة<sup>(٤)</sup> أن لا يكون غافلاً عنها ، حتى تكون أعماله أقرب إلى لصواب [ وأبعد عن اربلل والله الموفق<sup>(٥)</sup> ] .

(١) من (ل)

(٢) من (ل)

(٣) من (ل)

(٤) الأعمال (ت ، ط)

(٥) من (ل)



الفصل السادس  
في  
التنبيه على أصول أخرى  
يجب مراعاتها في هذه الأعمال

اعلم : أن تلك الأصول<sup>(١)</sup> . إما أن تكون معتبرة في الكواكب ، أو في  
البروج .

(أ) أما في الكواكب

ففيه شرائط :

الأول اعلم أن كل واحد من هذه الأعمال المطلوبة في السحر  
النحومي ، لا بد أن يكون مصافاً إلى كوكب معين<sup>(٢)</sup>

فجميع أحوال<sup>(٣)</sup> المرفة والبغض مصافة إلى زحل فإذا أردت [ هذا  
العمل<sup>(٤)</sup> ] فاعمل وزحل في أحد بيتيه الخدي [ أو الدلو<sup>(٥)</sup> ] [ الدلو أقوى ،  
أو في تثليثهما ، أو تسديسهما ويكون القمر متصلاً به من أحد هذه المواضع ،  
أيها كان . أو مقارباً له ، وهو الخيد الذي لا شيء بعده ويمكن الطالع أحد

---

(١) لأحوال (ب)

(٢) انظر التكرير المشار إليه في الفصل الخامس

(٣) أبواب (ت) .

(٤) من (ل)

(٥) من (ل)

يبقى زحل ، وهو فيه فإن لم يكر بالطالع . الروح الذي فيه زحل ، فأى برج كان واعلم أن الشرف مثل البيت فيما ذكرناه .

وأما إذا أردت عمل شيء من المعاش ، والترى في أعين الناس ، فليكن عملك والمشي على الأحياء لي ذكرناها لزحل ، وهو أن يكون في أحد بيته أو شرفه أو متصلاً بها بالانصالات المقبولة ، وليكن القمر متصلاً ومقارناً له ، وليكن الطالع أحد بيته أو شرفه ، أو البرج الذي هو فيه .

وأما إن أردت التسليط فليكن المريخ على ما قلناه ، وإن أردت العطف ، والنهيج ، فليكن الزهرة على ما ذكرناه

واعلم أن أبواب التهيجات مشتركة بين المريح والزهرة ، فإن كانا مقترين ، والقمر يهاونهما ، أو ينظر إليهما طراً ذوياً ، كان ذلك الباب أقوى في كل عمل وإن أردت عملاً لاستخراج دفين ، أو عطف رجل عالم عليك أو إيقاع مرض عسائي لا جسماني ، فليكن عطارد كما ذكرناه

وإن أردت عطف قلب [ ملك ، أو وزير ، أو استخراج دين من دوائر الملوك خاصة ، أو استعطاف قلب<sup>(١)</sup> ] امرأة سيلة موسرة ، أو إصلاح ضيعة أو مزرعة ، فليكن القمر على الحالة التي ذكرناها

واعلم أن المعتمد للأعمال السحرية هو المريح<sup>(٢)</sup> ، فإذا كان المريح وصاحب الطالع متقاربين قوي العمل .

واعلم أنه يجب في كل واحد من هذه الكواكب ، إذا أردنا إدخاله في عمل ، أن يكون سلباً من مقارنة المذهب

الشرط الثاني قد ذكرنا أنه إذا اتصل كوكب من الكواكب الناشئة [ بكوكب العمل ، وكان موافقاً لطبيعته جاء العمل في غاية القوة ، فإن اتصل القمر<sup>(٣)</sup> ] بذلك انشأت . كان أقوى

(١) من (و)

(٢) عبارة عن (ب) هو المريح ، وصاحب المريح وصاحب انطالع مقارب قوي للعمل

(٣) من (ل)

واعلم أن اتصال السيارات بالثواب على قسمين . تارة في الخفيف ،  
وأخرى في السمينة .

أما الحقيقة . [ فهي في الكواكب التي تكون على ممر هذه السيارات . وأما  
الذي تكون بحسب المسامات (١) ] فهو ما إذا كان الكوكب الثابت بعيداً عن  
ممر هذه السيارات . وأنت تعلم أن الأول أقوى

الشرط الثالث : اتفقوا على أنه لا يتم الطلسم بكوكب ثابت وحده ، بل  
قالوا : الطلسم إنما يكمل بثابت واحد ، وثلاثة من السيارات ، حتى تحصل فيه  
الطوائع الأربع ، ويجب أن يكون أحدها : عطارد ، لأن طبيعته بمنزجته . فتعبد  
امتراج تلك الطوائع وتعبد قوة ذلك الامتراج . قالوا : والأولى أن يكون الثابت  
وسط السماء ، وعطارد في الرابع .

الشرط الرابع : إذا أردت عمل طلسم ، فاجعل كوكب الحاجة في وند  
الطالع ، ساعة الانشاء ، واجعل سائر الكواكب لمعاونة له على ذلك العمل في  
الأوتاد الثلاثة الباقية . فإن اتفق أن حصل كوكب الحاجة في حده ووجهه  
ومثله ، وسائر حظوظه ، كان الأمر أكمل

الشرط الخامس : اعلم أن الكوكب يختلف حال تأثيره من وجوه .

فالأول : كل كوكب كان أعلى فإنه أقوى ، وقد علمت النسب فيه .

والثاني : كل كوكب كان أعظم حثاً ، كان أقوى عملاً

الثالث : كل كوكب كان أبطأ حركة ، كان أقوى من وجهه ، وأضعف من  
وجه آخر .

الشرط السادس : إن الكوكب بعضها متحابة ، وبعضها متباغضة ،  
والحب والبغض على أقسام ثلاثة : فاعلامها : أن يكون بحسب الطبيعة  
الذاتية . مثل : البغض الذي بين الشمس ودحل ، ومثل . المحبة التي بين  
الشمس وبين المشتري ، وأوسطها : الواقعة بحسب [ مناظرات السيوت .

وأدناها : الحاصلة<sup>(١)</sup> ] سبب الممرجات فإذا استعنت بكوكب ، وبالعث في تقويته ، فأسقط عنه أعداءه . لأن نظر الضد : يوجب الصنف والعنود .

الشرط السابع : قالوا . إذا أردت التهييج ، فليكن البدء بالزهرة وعطارد ، والمشتري والشمس ، واحذر المريح وزحل والقمر ، وقالوا أيضاً الساعات الصالحة [ للحب : هي ساعات تلك الأربعة وأما ساعات المريح ولقمر ، فلعهد اليوم<sup>(٢)</sup> ] وساعات زحل وللعداوة والبعض وقالوا أيضاً : إن كانت المحبة على وقت العفة . والصلاح ، فابتدىء بها في ساعة المشتري ، وإن كانت على وقت الفساد فابتدىء بها في ساعة الزهرة ، وأما عقد اللسان وعقد اليوم فهي ساعة عطارد .

الشرط الثامن : ليكن الطالع في وقت العمل : بيتاً للكواكب اللائق بذلك العمل ، أو برجاً ، له فيه حظ وقوة . وكلما كان الحظ أقوى ، كان العمل أكمل .

ومثله إذا أردنا عمل الحب ، وجب أن يكون الطالع للزهرة ، وليكن ذلك أيضاً في يوم الزهرة ، وهو يوم الجمعة ، وفي ساعة الزهرة ، وهي الساعة الأولى من يوم الجمعة أو الساعة الثامنة منه .

الشرط التاسع :<sup>(٣)</sup> منها . ما يتصل برجوعات لكواكب إذا كان رحل راجعاً ، عمل فيه طلسم الفرقة وإن كان مستقيماً<sup>(٤)</sup> ، فللبغض والمشتري إذا كان راجعاً عمل فيه لخراب الضياع ، وإذا كان مستقيماً فلصالح العسكر . وإذا كانت لشمس بريئة من الحوس ، عمل فيه للقاء السلاطين وإذا كانت منحوسة ، عمل فيه لسائر الأعمال الرديئة . وإذا كانت الزهرة راجعة ، عمل

(١) من (ل)

(٢) من (ل) .

(٣) من الشرط التاسع أول نسخة (ط) بعد السقط

(٤) وإن كان مستقيماً عمل فيه لعمارات ، وإذا كان المريح راجعاً [ عمل فيه ] لفساد الجسد [ ت ، وفي (ط) الحذف ولا حظ أن التصحيح كثير في هذا الموضع ولا عمل فيه ] سقط من (ط)

فيه لأحوال النساء من إسقاط الأجنة . وإذا كانت مستقبلة عمل فيه للصلح بين  
المشاعصين [ وإذا كان عصاره راجعاً ، عمل فيه للعطوف ، وإذا كان عطاره  
مستقبلاً<sup>(١)</sup> ] فليسائر الأعمال الحيدة . وإذا كان القمر بريثاً من الحرس عمل  
فيه لسائر الأعمال الحيدة . وإذا كان محوساً لم يصلح لشيء من الأعمال<sup>(٢)</sup> .

الشرط العاشر . قال تنكلوشا .

إتلك بعد أن عرفت كواكب هذه الأعمال وطوالها ، فإنه يجب اعتبار  
حال القمر من وجوه .

النوع الأول [ من اعتبار حال القمر : أن يكون سليماً عن الناحس .  
وهي أمور .

فالأول<sup>(٣)</sup> [ أن لا يكون منحسفاً ، ولا قبله ولا بعده بانيثي عشرة  
درجة<sup>(٤)</sup> ] فإن القدماء كانوا يسمون خسوف القمر . موت القمر . وأما قبله :  
ولأنه كالذهاب إلى الموت . وأما بعده فلأنه كالمتخلص من الموت .

والثاني أن لا يكون في استقبال الشمس . فإن القمر حينئذ يكون في  
مهاية البعد عن الشمس . وبعد البعد عن مولاه . مكروه .

والثالث : أن لا يكون في المحاق وهو ظاهر .

والرابع : أن لا يكون على تربيع لشمس ، ولا على أنصاف التربيعات ،  
لأن التربيع نصف المقابلة ، وإن شئت فاعتبر هذه الأحوال بأيام الحركات .

والخامس : أن لا يكون عرصه جريباً ، لأن القمر إذا كان هناك كان  
بعيداً عن الربع المسكون .

(١) من (ل ، ط) .

(٢) لم يصلح لشيء من الأعمال (ل)

(٣) من (ل)

(٤) مائة (ت ، ط)

والسادس : أن لا يكون صاعداً ولا هابطاً

والسابع أن لا يكون في أوائل البروج ، ولا في أواخرها أما الأوائل فلائه [ يشبه الرجل الذي وصع رحله في الدار ، ولم يستقر فيها بعد ، وأما الأواخر<sup>(١)</sup> ] فلائه يشبه من قام ، ووصل إلى باب الدار ، ليخرج منها وأيضاً أواخر البروج حدود الحوس

والثامن . أن لا يكون في مثابله رحل ومقارنته وتربيعه [ وأنصاف تربيعه<sup>(٢)</sup> ] لأنه كوكب بحس فيهرن العمل

ولتاسع . أن لا يكون مع الرأس والذنب ، لأنها عقدتان فكهروا القمر في العقدة . ثم إن الذنب أرد .

والعاشر أن لا يكون بطيء السير لأن هذه الحالة تبطيء المقصود

والحادي عشر . أن لا يكون في مقابلة عطارد ، ولا في مقارنته ، وذلك لأن القمر إذا اتصل بعطارد ، انصلاً محموداً ، صارت حالة كس واحد منهما محموداً ، وأما إذا تقابلا ، أو تقاربا تضاداً ، فتضادت أحوالهما والأحوال الإنسانية أكثرها متعلقة بعطارد ، ولا سيما هذه الأعمال السحرية ، فلا جرم يجب الاعتناء فيها بمصالح حال عطارد ، وأن لا يكون بينه وبين القمر اتصال رديء

والثاني عشر يكره كون القمر في الميزان ، أو في العقرب لأنها [ برجاً هبوط النيرين<sup>(٣)</sup> ] وهذا شرط واجب الرعاية

والثالث عشر أن لا يكون القمر في سادس برج الأسد ، ولا في سادس برج الجوزاء ، وذلك لأن أحدهما هبوط القمر ، والآخر مست زحل

(١) سقط (ط)

(٢) س (ن)

(٣) سقط (ب)



النوع الثاني<sup>(١)</sup> من اعتبار حال القمر :

الأحوال المتعلقة بقران الكوكب مع القمر .

مقول . إذا كان القمر على قران زحل يعمل فيه هلاك الأعداء . وعلى قران [ المشتري يعمل فيه للسلطين والجاه والتجارة . وعلى قران<sup>(٢)</sup> ] المريح لفتح الحصون والقلاع ، ولقاء الحسد والأمراء<sup>(٣)</sup> والكتب لهم . وعلى قران الشمس للجاه والسلطان .

وأقول هذا فيه نظر لأنه في هذه الحالة يكون في المحق ، وهو لا يصح لعمل

قال . وعلى قران الزهرة لعمل السربجات [ والعطوف والخواتيم والطمسات . وعلى قران عطارد للعطف ، ولقاء الكتاب<sup>(٤)</sup> ] وعلى قران الرأس هلاك لأعداء ، والفرقة والنقص . وما أشبه ذلك .

النوع الثالث<sup>(٥)</sup> من اعتبار حال القمر :

الأحوال المتعلقة بكونه في البروج .

إذا كان القمر في الحمل ، متصلاً بالمريخ ؛ صلح لسيرجات الحب والبغض ، بحسب اختلاف أحوال الكواكب المنصبة إليه . وإن كان في الثور ، متصلاً بالزهرة صلح للقاء لسلطين والحمد . وإن كان في الجوزاء متصلاً بعطارد : صلح لعقد اللسان ، وللمنع من الإناق .

وإن كان في السرطان صلح [ لعطف وإن كان في الأسد متصلاً بالشمس : صلح<sup>(٦)</sup> للتهيج والعطف وإن كان في السساة متصلاً بعطارد .

(١) الثاني عشر من لأحوال المتعلقة . بح (ب)

(٢) من (ل)

(٣) ، لقراء (ط)

(٤) الثالث عشر من الأحوال المتعلقة بالقمر ، وما يعلن بكونه في البروج (ت)

(٥) من (ل)

(٦) من (ل) .

صلح لعمل الريح في المكاسب ، والزيادة في المال ، وإن كان في الميزان [ متصلاً بالرهرة<sup>(١)</sup> ] صلح للعطف المبني على عمل السار<sup>(٢)</sup> والهواء وإن كان في العقرب متصلاً بالريح : صلح للعطوف السارية والمائية وإن كان في القوس متصلاً بالمشتري : صلح لإزالة الوحش ، وتحصيل الصلح وإن كان في الجدي متصلاً برحل . صلح لأن تكتب فيه الكتب المدفوعة في مقابر ليهود ، للفرقة والبغض . وإن كان في الدلو ، متصلاً برحل صلح لما ذكرناه في الجدي . وإن كان في الحوت متصلاً بالمشتري : صلح للعطف .

النوع الرابع من أحوال القمر : يقوى العمل يوم الأحد ، إذا كان القمر متصلاً [ بالشمس . وفي الاثنين إذا كان متصلاً بالزهرة ، وفي الثلاثاء إذا كان متصلاً<sup>(٣)</sup> ] بالريح . وفي الأربعاء إذا كان متصلاً بعطارد . وفي الخميس إذا كان متصلاً بالمشتري . وفي الجمعة إذا كان متصلاً [ بالرهرة . وفي السبت إذا كان متصلاً بزحل<sup>(٤)</sup> ]

(ب) وأما في الأحوال<sup>(٥)</sup> المعبرة في البروج والبيوت

ففيه وجوه من الشرائط .

الأول . أن تجعل الطالع برجاً موافقاً للعمل ، وبيتاً مناسباً له ومثاله أنه إذا كان المطلوب أمر النكاح كان برجه هو السبع . فإن كان السابع هو الجدي فهو غير صالح له لأن الجدي برج أرضي بارد يابس ، فإنه وقع عليه شعاع زحل ، بطل هذا المقصود بالكلية ، وإن وقع عليه شعاع الزهرة ، حصل المقصود على نوع من الصعف وإن اجتمع فيه شعاعها قوي انضعف بسبب البرج ، وشعاع رحل فحصل المقصود مع الصعف بسبب شعاع الزهرة . وأما إن كان السامع هو الدلو ، فإن وقع عليه شعاع الزهرة ، حصلت قوة قوية ،

(١) من (د)

(٢) النارية والفراثة (ب)

(٣) من (د)

(٤) من (د)

(٥) لشرط الحادي عشر في الأحوال (ت)

لكس لا في غاية الكمال أما في القوة القوية فلأن الزهرة تناسبه لهذا المقصود .  
والدلو برج هوائي رطب ، فهو مناسب له . وأما عدم الكمال ، فلأن صاحب  
الدلو رحل ، وهو معصوق عن هذا الغرض وإن وقع عليه شعاع رحل ، أفاد  
تعريفاً لكن لا في الكمال فإن اجتماع الشعاعان ، كان التعويق أقل ، وأما إن  
كان السابع هو الميران ، كان الأمر في تلك الأحكام بالعكس .

الشرط الثاني قالوا : إذا أردت رفعة للحب ، أو عملاً يتعلق بأشئ ،  
فاعمله والطلع برج ذو جسدتين ، ورب الساعة الزهرة ، وهي باطرة إلى الطالع  
وإلى القمر ، ولا تكون راحلة ولا مسحوسة بشيء من رحوه المباحس ، وينظر  
القمر إلى الشمس من الثلاث أو السديس . وإذا أردت الإفساد بين إثنين ،  
فليكن الطالع برجاً مقلباً ، والقمر كذلك في برج مقبب ، والمريخ وذحل  
ساظران إلى القمر ، وخاصته زحل ، ولكن الساعة سرحل ، وهو في وسط  
السماء ، ويكون قوياً ، وينظر إليه الميران وأسقط البيرين بعضهما عن  
البعض

الشرط الثالث : إن كان عملك للإناث ، فليكن الطالع برج أنثى ، وإن  
كان للذكور ، فبرج ذكر

وأما المساء عليه ، فالنصد فإن كان ذكراً ، اجعل طالع العمل الموجب  
للتسيط عليه . أنثى وإن أنثى ، اجعل الطالع : ذكراً وأيضاً : إن كان  
صاحب الطالع المسط عليه : ذكراً ، اجعل طالع عمل التسيط عليه أنثى  
وبالعكس . وذلك لأن الشيء يقوى بالوافق ، ويضعف بالنصد

الشرط الرابع : اجعل أعمال الحب في أول الشهر ، وأعمال النقص في  
آخر الشهر . وأعمال عقد اللسان في وسط الشهر . لأن أول الشهر زائد  
يناسب حصول زيادة الحب و آخر الشهر في النقصان ، وذلك يورث النقصان  
في الحب .

وأما أبو داطيس ،<sup>(١)</sup> السانلي ، فإنه قلب الأمر ، والمحل صورتين على

(١) طلس (ت ، ط)

شكل لمحبة والمحبة ، ووضعها في زاويتي البيت على القطر ، وجعل ابتداء هذا العمل من منتصف الشهر ، ثم في كل يوم يقرب كل واحد منهما من الآخر ، لأجل أن التيرين ، يقرب كل واحد منهما من الآخر في هذه المدة ، حتى إذا تم الشهر ، اتصلت إحدى الصورتين بالأخرى ، على قياس وصول أحد السيرين إلى الآخر

الشرط الخامس يعرف طالع الشخص الذي يراد تهسحه . فإن كان نارياً ، فاعمل له عملاً يتعلق بالنار وإن كان هوائياً [ فاعمل به <sup>(١)</sup> ] عملاً يتعلق بالهواء وعلى هذا الصانع .

واعلم : أن هذه الأعمال السحرية منها : سارية مثل أن نكتب العزيمة على الحديد ، ثم توصل في النار . ومثل : أن تصب الحجر العتيق ، والقط الأبيض ، والأدوية الحارة في كور القناع وتوصل في النار وتقرأ عليه العزيمة ومنها : هوائية مثل تطير العصور ومثل التمث في العند ومب مائية . مثل غسل الرجلين [ بمياه مخصوصة <sup>(٢)</sup> ] وصلها على ساق من تريد تهسجه والله أعلم [ بحقيقة هذه الأمور <sup>(٣)</sup> ]

[ هذا آخر ما وجه بخط المصنف - رحمه الله تعالى - وقد نقل هذا الكتاب من نسخة مسسوحة من خط المصنف ، رحمه الله تعالى آمين <sup>(٤)</sup> ] .

(١) سقط (ل)

(٢) سقط (ل)

(٣) سقط (ل)

(٤) من (ل) وفي آخر (ظ) . « اتفق انصراف على يدي لعبد المذنب الضعيف ، لراحي رحمه ربه ، بطيب أبي لفتح محمد بن محمد بن أبي بكر الفدايوري . يوم الأحد الثامن عشر من صفر حرمه الله بالخبر لسنة اربعين ومستماته »

ولي آخر (م) « دفع انصراف من نقل هذا الكتاب من نسخة نقلت من خط المصنف ، في الخامس من شوال سنة اربعين ومستماته هـ » و(م) من مجموعة (ظ ، ل ، ط) وكان اعتقاد الناس أن السواب هو حر آخراء المطالب لعليه واحي . أن الخير ولقد هو آخر الأحرار . وانقل المؤلف إلى جوار ربه من قبل أن يم الحجر والقدر ، ومن قبل أن يكتب في المعاد وفي الأخلاق .

## فهرس الجزء الثامن

الموضوع	الصفحة
القسم الأول من كتاب البهوات	
في تقرير القول بالسبوة عن طريق المعجزات . . . . .	٥
الفصل الأول	
في شرح مذهب الناس في هذا الباب . . . . .	٧
الفصل الثاني:	
في حكاية شبهات من أنكر النبوات ماء على نفي	
التكليف	١١
الفصل الثالث:	
في تقرير شبهات من ينكر التكليف، لا بالبيء على	
مسألة الخبر . . . . .	٢١
الفصل الرابع:	
في تقرير شبهات المنكرين للنبوات، بالساء على أن	
العقل كاف في معرفة التكليف وذلك يوجب سقوط القول	
بالبعثة والرسالة . . . . .	٢٩
الفصل الخامس	
في حكاية شبهات من يقول القول بخرق العادات	
بحال . . . . .	٣٥

#### الفصل السادس :

في شبهات القائلين بأن المعجزات لا يمكن أن يعلم أنها  
حدثت بفعل الله ويتخلفه . وبيان أنه متى تعذر العلم  
بذلك ، امتنع الاستدلال بها على صدق المدعي ..... ٤١

#### الفصل السابع :

في حكاية شبهات القائلين بأن على تقدير أن يثبت أن خالق  
المعجزات هو الله - سبحانه وتعالى - إلا أن ذلك لا يدل  
على أنه - تعالى - إنما خلقها لأجل تصديق المدعي  
للمرسلة ..... ٥٥

#### الفصل الثامن :

في حكاية دلائل من استدل بظهور المعجز على صدق  
المدعي ..... ٦١

#### الفصل التاسع :

في تقرير نوع آخر من الشبهات في بيان أن ظهور الفعل  
الخارق للعادة ، الموافق للدعوى ، مع عدم المعارضة :  
لا يدل على صدق المدعي ..... ٦٥

#### الفصل العاشر :

في أن بتقدير أن يكون المعجز قائماً مقام ما إذا صدقه الله تعالى ،  
على سبيل التصريح ، فهل يلزم من هذا : كون المدعي  
صادقاً ..... ٦٩

#### الفصل الحادي عشر :

في الطعن في التواتر ..... ٧٣

#### الفصل الثاني عشر :

في تقرير شبهة من يقول : إن الله تعالى لو أرسل  
رسولاً إلى الخلق ، لوجب أن يكون ذلك الرسول  
من الملائكة ..... ٨١

### الفصل الثالث عشر:

في البحث عن الطريق الذي يعرف الرسول، كونه

رسولاً من عند الله - عز وجل - ..... ٨٥

### الفصل الرابع عشر:

في الشبهات المبينة على أنه ظهر على الأنبياء أعمال

تفدح في صحة نبوتهم ..... ٨٧

### الفصل الخامس عشر:

في الإشارة إلى أجوبة هذه الشبهات ..... ٩٣

القسم الثاني من كتاب النبوات

في تقرير القول بالنبوة عن طريق آخر [وهو قدرة

النبي على تكميل الناقصين] ..... ١٠١

### الفصل الأول:

في تمييز هذا الطريق عن الطريق المتقدم ..... ١٠٣

### الفصل الثاني:

في أن القرآن العظيم يدل على أن هذا الطريق هو

الطريق الأكمل الأفضل في إثبات النبوة ..... ١٠٩

### الفصل الثالث:

في صفة هذه الدعوة إلى الله تعالى ..... ١١٥

### الفصل الرابع:

في بيان أن عمداً - عليه الصلاة والسلام - أفضل من جميع

الأنبياء والرسل ..... ١٢١

### الفصل الخامس:

في بيان أن إثبات النبوة بهذا الطريق، أقوى وأكمل

من إثباتها بالمعجزات ..... ١٢٣

### الفصل السادس:

في تقرير طريقة الفلاسفة في كيفية ظهور المعجزات على

الأنبياء - عليهم السلام - ..... ١٢٧

## الفصل السابع :

في حكاية قول الفلاسفة في السبب الذي لأجله يقدر الأنبياء

والأولياء على الإتيان بالمعجزات والكرامات ..... ١٣٧

القسم الثالث من كتاب النبوات

في الكلام في السحر وأقسامه ..... ١٣٩

مقدمة في بيان أنواع السحر ..... ١٤٣

مقالة في تقرير الأصول الكلية المعتبرة في السحر، المبني على

طريقة النجوم ..... ١٤٧

## الفصل الأول :

في الطلاسم ..... ١٤٩

## الفصل الثاني :

في بيان أن الوقوف على أصول هذا العلم

عسر جداً ..... ١٥٣

## الفصل الثالث :

في الطرين الذي حصل به الوقوف على طبائع الأجرام

الفلكية ..... ١٥٩

## الفصل الرابع :

في الشرائط الكلية المعتبرة في رعاية هذا النوع ..... ١٦١

## الفصل الخامس :

في تلخيص الأصول المعتبرة في هذا الباب ..... ١٦٧

القسم الأول من الفصل الخامس

في تفصيل أحوال المؤثرات العلوية ..... ١٦٨

## النوع الأول :

البحث عن أنواع الكواكب ..... ١٦٨

## النوع الثاني :

البحث عن أحوال النقط الفلكية المؤثرة ..... ١٧٣



### النوع الثالث:

١٧٤	..... معرفة طبيعة الفلك
١٧٦	..... في معرفة طبيعة الفلك
	القسم الثاني من الفصل الخامس
١٧٩	..... في الأمور التي يجب معرفتها عن الأجسام القابلة السفلية
	القسم الثالث من الفصل الخامس حاشية (١٧٦-١٧٨).
	الفصل السادس:
	في التنبيه على أصول أخرى يجب مراعاتها في
١٨٧	..... هذه الأعمال
١٩٧	..... فهرس مواضيع الجزء الثامن